

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2016 - 2017 : دورة أبريل 2017

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

صفحة	
2579	• محضر الجلسة السادسة والثمانين ليوم الثلاثاء 12 من شعبان 1438 (9 ماي 2017) جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
2607	• محضر الجلسة السابعة والثمانين ليوم الثلاثاء 12 من شعبان 1438 (9 ماي 2017) جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 19.17 يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته، المجال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

فهرست

دورة أبريل 2017

صفحة

2546	• محضر الجلسة الرابعة والثمانين ليوم الخميس 29 من رجب 1438 (27 أبريل 2017) جدول الأعمال: جلسة مشتركة بين المجلسين للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول مشروع القانون المالي للسنة المالية 2017.
2552	• محضر الجلسة الخامسة والثمانين ليوم الثلاثاء 5 من شعبان 1438 (2 ماي 2017) جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة الرابعة والثمانين

التاريخ: الخميس 29 رجب 1438 (27 أبريل 2017).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: أربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال والدقيقة العاشرة.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة بين المجلسين للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول مشروع القانون المالي للسنة المالية 2017.

السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة البرلمانيين،

طبقا لمقتضيات الفصل 68 من الدستور، نخصص جلسة اليوم، جلسة مشتركة بين المجلسين، للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول مشروع القانون المالي للسنة المالية 2017، فالكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يشرفني أن أقف أمامكم اليوم لأعرض عليكم التوجهات الكبرى لمشروع قانون المالية لسنة 2017، وهو المشروع الذي تم إعداده في ظرفية خاصة تميزت بانتهاء الولاية الحكومية السابقة وتنظيم الانتخابات التشريعية وما تلاها من مشاورات، أملت في إطار ما يخوله الدستور والقانون التنظيمي لقانون المالية، اعتماد مرسومين يقضيان بفتح الاعتمادات اللازمة لسير المرافق العمومية والقيام بالمهام المنوطة بها واستخلاص المداخل طبقا لمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجارية، وذلك بعدما لم تتم المصادقة على هذا المشروع قبل متم سنة

2016.

وقد حرصنا خلال المدة الفاصلة بين وضع هذا المشروع بالبرلمان، مروراً بتنظيم الانتخابات إلى أن تم تعيين الحكومة من طرف جلالة الملك حفظه الله، على أن تواصل كل المؤسسات والإدارات عملها بشكل عادي، وعلى أن يتم تنفيذ ميزانية الدولة بكل مكوناتها بما في ذلك ميزانية الاستثمار، بما يمكن من مواصلة تفعيل كل البرامج والأوراش بأحسن الظروف.

وللإشارة، فإن نفقات الاستثمار للميزانية العامة حققت إنجاز نسبة قياسية لم يتم تسجيلها من قبل بلغت 75% نهاية سنة 2016، يعني في المعدل كنوصلوا لـ 60، 64. السنة الماضية حققنا أكثر من 75% من الإنجاز يعني الإصدار (Le taux d'émission).

كما يتم تنفيذ ميزانية سنة 2017 التي تم فتح اعتماداتها بمرسوم بوتيرة عادية بما في ذلك نفقات الاستثمار، سمعت في بعض التدخلات أمس وقبل أمس أن المرسومين يتعلقان فقط بميزانية التسيير، لا منذ بداية السنة المرسوم يتعلق أيضا بصرف ميزانية الاستثمار كما هي موضوعة في مشروع قانون المالية.

السيدات والسادة،

يستمد مشروع قانون المالية لسنة 2017 الذي آثرنا عرضه على أنظاركم مباشرة بعد تصويتكم على البرنامج الحكومي، أهميته من كونه صلة وصل بين ما تحقق لبلادنا تحت القيادة النيرة لجلالة الملك حفظه الله، من إصلاحات سياسية ودستورية، ومن مكاسب على مستوى استعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية، ومن إطلاق أوراش كبرى وهيكلية للبنى التحتية، وانكباب على معالجة مظاهر الخصائص الاجتماعية وتقليص الفوارق من جهة، وبين متطلبات تعميق هذه المكتسبات لريح رهانات المستقبل في سياق داخلي وخارجي حافل بالتقلبات، وحامل للعديد من الإكراهات والتحديات من جهة أخرى.

فما يشهده العالم من تغيرات سياسية واقتصادية متسارعة وغير متوقعة، خاصة في ظل استمرار التقلبات على مستوى الأسواق المالية الدولية وتحول بنية الاقتصاد الصيني والتحول التكنولوجي والرقمي، واستمرار الاضطرابات الجيوسياسية، وتصاعد مخاطر الإرهاب، تضع بلادنا أمام إكراهات كبيرة تتطلب تسخير كل الإمكانيات وتعبئة كل المكونات من أجل رفع التحديات التنموية المتعددة والمتداخلة بما يمكن بلادنا من تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي الذي سيؤهلها للارتقاء إلى مرتبة عليا من التقدم بين الدول الصاعدة.

ولا نعتقد أن بإمكان أحد أن يجزم اليوم، أنه اهتدى بشكل نهائي ويقيني إلى النموذج الاقتصادي والتنموي الذي يجيب على كل أسئلة الواقع ويستبق إشكاليات المستقبل، بل في عالم يتغير بسرعة فائقة، ومخاطر محدقة، وعولمة شاملة بدأت تظهر نزعات سياسية واقتصادية حمائية تزيد من الشكوك حول الاختيارات الاقتصادية والنماذج

الملائمة.

وقطار فائق للسرعة وطاقت متجددة وتأهيل حضري كلها عناوين كبرى لهذا التحول.

وفي مقابل ذلك، حققت بلادنا خطوات مشهودة على طريق الاستيعاب والتوطين الفعلي للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، تؤشر إلى ذلك مشاريع الطاقات المتجددة الواعدة بتقليص تبعيتنا الطاقية الكهربائية إلى أقل من النصف في سنة 2030، وما النجاح الباهر لتنظيم الدورة 22 حول التغيرات المناخية "22COP" بمراكش إلا دليل على التزام بلادنا الواضح والذي لا رجعة فيه تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، بالانخراط في الانتقال الطاقى، ودعم التنمية المستدامة وحماية البيئة.

وقد رافقت هذه التحولات والمنجزات سياسة انفتاح ساهمت في تعزيز مكانه المغرب الدولية والاندماج التدريجي لاقتصاده في المحيط العالمي، وهو ما تعكسه الشراكات المثمرة، سواء مع الدول العربية وخاصة مع مجلس دول مجلس التعاون الخليجي أو مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى اتفاقيات التبادل الحر مع عدد كبير من الدول، أكثر من 54 دولة في العالم وكذا شراكات إستراتيجية مع مختلف الأقطاب كان آخرها تلك المبرمة مع كل من روسيا والصين إبان الزيارتين الملكيتين الأخيرتين لهذين البلدين.

وإلى جانب الدينامية الاقتصادية، حظي الجانب الاجتماعي باهتمام خاص من خلال إطلاق مجموعة من برامج فك العزلة ومحاربة الفقر والهشاشة بالعالم القروي والأحياء الهامشية، ويأتي في مقدمة هذه البرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛ وبرنامج المساعدة الطبية للمحتاجين؛ والبرنامج الملكي لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية وبرامج السكن الاجتماعي ومحاربة دور الصفيح؛ ودعم تيمدرس الأطفال؛ ودعم الأرمال في وضعية هشّة من أجل مواصلة تيمدرس أطفالهن، فقد وصل إلى آخر ممارس الشهر الماضي يعني عدد المستفيدات من هذا الدعم، دعم الأرمال أكثر من 66605 أرملة بهم 117.030 طفل وطفلة يتامى.

السيدات والسادة،

إننا اليوم أمام تحدي تحيين مكتسبات نموذجنا التنموي وتشخيص التحديات الكبرى والملحة التي ما زالت تسائل هذا النموذج وقدرته على خلق الثروة وإدماج مختلف الفئات والأجيال والجهات في الدورة التنموية، وذلك ما أكد عليه جلالة الملك حفظه الله في خطبه الملكية السامية الأخيرة، والتي تطرق من خلالها لجلالته لمجموعة من القضايا التي تسائل نموذجنا التنموي الذي بلغ مرحلة النضج، كاعتماد رأس لامادي كمعيار أساسي في وضع السياسات العمومية وجعل صيانة وكرامة المواطن الهدف من كل الإصلاحات السياسية والاجتماعية والمبادرات التنموية وضرورة القيام بإصلاح جوهري لقطاع التعليم، إصلاح جوهري لقطاع التعليم، بما يعيد الاعتبار للمدرسة المغربية

ولعل الأزمة التي داهمت العالم قبل ما يقارب من 8 سنوات، ولا زال العالم يتأرجح ما بين ثقلها وبين التعافي منها، قد علمتنا دروسا ثمينة أولها أنه لا وجود لنموذج تنموي صالح لكل البلدان والدول وفي كل الظروف؛ وثانها أن لا وجود لمشروع تنموي معزول عن المؤثرات العالمية؛ وثالثها استحالة بناء نموذج تنموي بمعزل عن اقتصاد المعرفة والذي بدوره لا يتحقق بدون الاستثمار في الإنسان.

لقد تمكنت بلادنا أهبها السيدات والسادة، منذ نهاية القرن الماضي تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، من وضع أسس نموذج تنموي متفرد، يزاوج بين الإرادية والواقعية، نموذج برؤية واضحة ينبني على ثلاثة أعمدة رئيسية متداخلة:

أولا، ترسيخ المسار الديمقراطي والبناء المؤسساتي لبلادنا؛

ثانيا، وضع إستراتيجيات تنموية يتداخل فيها القطاعي بالبنى التحتية والمشاريع المهيكلية وتنوع الأنشطة وتطويرها وعصرنتها وتأهيل المجالات والجهات؛

ثالثا، بناء الإنسان من خلال تصور للتنمية البشرية والمستدامة في كنهها الاجتماعي بدعم الكفاءة والتأهيل والقدرة على المبادرة والإبداع وخلق الثروة جنبا إلى جنب مع ضمان الأمن الروحي والتفتح والانفتاح على العالم في تناغم مع مكونات الهوية الوطنية والشخصية المغربية الأصيلة، ذات الروافد المتعددة والآفاق الواسعة.

وعلى مدى هذه الفترة الزمنية القصيرة حقق المغرب تراكمات إيجابية كبرى لا يمكن قياس حجمها وأهميتها إلا إذا قورنت من منطلقاتها لتتذكر حجم الخصائص الذي كان يطبع البلاد في كافة المجالات، وكانت الأزمة العالمية بمثابة امتحان حقيقي لمدى مناعة اقتصادنا من جهة، ولقدرتنا على إبداع السياسات الكفيلة بامتصاص آثارها السلبية، فكانت إستراتيجية دعم الطلب الداخلي ضمن سياسة استثمارية عمومية إرادية أتت أكلها في الظروف الصعبة التي نعرفها جميعا والتي خرجت منها بلادنا ونحن أكثر اقتناعا أن ما راكمناه طوال الفترة المذكورة قام بدور الحصن الحامي للبلاد على المستويات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

لكن أيضا هناك استنتاجات لآثار هذه الأزمة، يسائل نموذجنا الاقتصادي الذي استنفد طاقاته من أجل تجديده وإغنائته، ليأخذ بعين الاعتبار هاته المتغيرات الدولية وحاجتنا الاجتماعية وإمكانياتنا وضرورة الحفاظ على استدامة مديونيتنا على الخصوص.

إن كل هذه المعطيات تؤشر إلى التحول النوعي الذي عرفه اقتصادنا الوطني على مستوى هيكلته، فالاستراتيجيات القطاعية والتموقع على سلاسل القيمة المضافة العالمية، إضافة إلى السياسة الإرادية لبلادنا في مجال الأوراش الكبرى للبنية التحتية من طرق سيارة وموانئ ومطارات

الخدمات والمقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا من أجل أن ننخرط جميعا كل في موقعه وكل من موقعه من أجل بناء مغرب الغد، مغرب يوفر فرص الشغل لشبابه ويضمن سبل العيش الكريم لكل مواطنيه بكل فئاتهم ومناطقهم.

والحكومة حريصة كذلك على توطيد ثقة الشركاء الأجانب والمستثمرين في الاقتصاد الوطني، فهذه الثقة هي التي جعلت بلادنا تبرم 3 اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي تتعلق بخط الوقاية والسيولة "LPL" لمدة كل واحدة منها سنتان، الأولى في غشت 2012 بمبلغ 6,2 مليار دولار، والثانية في يوليوز 2014 بقيمة 5 مليار دولار، والثالثة في يوليوز 2016 بقيمة 3,5 مليار دولار، اتفاقية ساهمت في مواكبة مسارا استعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية ووفرت تأمينا لبلادنا ضد مخاطر ساهمت في دعم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها بلادنا طيلة السنوات الماضية.

ورغم هذه الملايير من الدولارات فلإني أؤكد لكم هنا أنه ليس لنا مع صندوق النقد الدولي ولا دولار واحد سحينا، لم نسحب ولا دولار، هذه عملية ومنتوج يمكن أن يحي بلادنا إذا كانت هناك صدمة خارجية تؤثر على مخزوننا من العملة الصعبة، وقد لاقى الحمد لله نجاحا كبيرا.

ونحن على يقين، بأنه بعد تعيين الحكومة من طرف صاحب الجلالة حفظه الله، ووصولها على ثقة مؤسستكم الموقرة، سيكون له الوقع الإيجابي في مواصلة ودعم الثقة التي تحظى بها بلادنا لدى المؤسسات الدولية، في ظل التأكيد الأخير لمؤسسات التنقيط "Fitch" و"Standard and Poor's" على التصنيف السيادي لبلادنا والذي لا زال في درجة الاستثمار (Investment Grade).

كما أن الحكومة عازمة على جعل هذه الولاية منطلقا لإعادة صياغة التراتبية داخل بنية الناتج الداخلي الخام ببلادنا، من خلال إعطاء الأولوية للأنشطة والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية والمحدثة لفرص الشغل المنتج، ويأتي على رأس الأولويات تحقيق الأهداف المسطرة لمخطط التسريع الصناعي على مستوى إحداث فرص الشغل وعلى مستوى تقليص العجز التجاري وتحسين إسهام القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، وإدماج القطاع غير المهيكل، هذا فضلا على مواصلة تنزيل مخطط المغرب الأخضر عبر تعزيز استدامة الفلاحة التضامنية وإعطاء الأولوية لتحسين الإنتاجية واثمين المردود الفلاحي وتحفيز الصناعات الغذائية وتعزيز الصادرات الفلاحية والمنتوجات الفلاحية.

وأود هنا أن أذكر الإخوة والأخوات السادة البرلمانين، أنه تم في المعرض الفلاحي الناجح بمكناس التوقيع على عقدة برنامج تتعلق بخلق منظومة صناعية حول الصناعات الغذائية، سوف يكون لها الأثر الكبير إن شاء الله في توزيع عرض صادراتنا من المنتوجات الفلاحية المصنعة وتقوية القيمة المضافة للمنتوجات الفلاحية.

وجعلها تقوم بدورها التربوي والتنموي المطلوب، إضافة إلى أولوية التشغيل وتحسين الخدمات الصحية والنهوض بأوضاع الفئات الهشة وتقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية.

ولعل كل تشخيص يمر عبر مسارات متشعبة ومتعددة ومعقدة إلا أنني أفضل الاقتصار على تناوله من خلال طرح مجموعة من الأسئلة: هل تتناسب بنية ناتجنا الداخلي الخام مع شروط الانتقاء للاقتصاديات الصاعدة؟ ثانيا، هل هذا يعني أن نموذجنا في حاجة إلى إعادة صياغة التراتبية داخل بنية الناتج الداخلي الخام؟ ثالثا، كيف السبيل إلى بناء الانسجام ما بين الطموح التنموي في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية وبين تنشئة الإنسان المغربي بما يمكنه من تملك المشروع التنموي والاستفادة من نتائجه بصفة عادلة؟ رابعا، كيف السبيل إلى تثبيت الأولويات وتوجيه مجهودنا الفكري والمادي إلى تحقيقها في حدود إمكانياتنا المتاحة وعدم تشتيت الجهد فيما عدا ذلك؟

السيدات والسادة،

لقد حرصت الحكومة بكل مكوناتها وفقا لتعاقد واضح توّطره خمس مرتكزات على وضع برنامج يستجيب لهذه الرهانات والتساؤلات، من خلال التركيز على تحصين المكتسبات التي حققها بلادنا، وترجمة التوجهات الملكية السامية إلى إجراءات ملموسة وإلى برامج عملية تتوخى دعم معالم بناء نموذج تنموي قوي يفتح آفاق مستقبل مشرق لوطننا، ولانتظارات مواطنينا، ويستجيب لتطلعات عاهلنا المفدى بتبويب بلادنا المكانة التي تستحقها بين البلدان الصاعدة.

فبعد إبرازه لثوابت بلادنا ببعدها الديني والمؤسسي والوطني وفي مقدمتها الدفاع عن قضية الوحدة الترابية للمملكة، وضرورة مواصلة اليقظة والتعبئة الجماعية من أجل استباق مناورات الخصوم التي تستهدف وحدتنا الترابية، حدد البرنامج الحكومي كما تم تقديمه خمس محاور ستؤطر عمل الحكومة خلال الخمس السنوات القادمة. محاور تزاوج بين دعم الخيار الديمقراطي ومبادئ دولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة وتعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة وتطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة وتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي، والعمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياها العادلة في العالم.

الحكومة في إطار استحضار مبادئ الانسجام في العمل والشفافية والنجاعة في الإنجاز، والتضامن في المسؤولية والتشاور مع أحزاب المعارضة وكل الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وفعاليات المجتمع المدني، عازمة على تنزيل برنامجها الذي هو في نفس الوقت طموح وواقعي ويصبو إلى إعادة الثقة للمواطن أولا ولكل الفاعلين بما في ذلك النقابات والمقاولين المغاربة من صناع، وتجار، وفلاحين، وحرّفيين، وأصحاب المهن الحرة، والصناع التقليديين والمستثمرين في قطاع

جاء في البرنامج الحكومي، وأخبركم أن هذه المبادرة والتي انطلقت منذ أقل من سنة قد وصلنا إلى تسجيل 51 ألف و573 طلب لمقاول ذاتي، معناه أن هذا الهدف الذي سطرناه ديال مائة ألف مقاول ذاتي في نهاية الولاية إن شاء الله سوف يكون في متناولنا.

كما أن تعزيز دور الجهات والجماعات الترابية بشكل عام في دعم التشغيل سيعطي دينامية أكثر للإستراتيجية التي تعتمدها الحكومة تنزيلها في هذا المجال، وتشمل هذه الدينامية مما لا شك فيه تحقيق التوازن على مستوى دينامية النمو بين الجهات من خلال إطلاق مخططات التنمية الجهوية، وتفعيل آليات توزيع الموارد المالية الهامة التي تحول للجهات، والتي ستبلغ 10 ملايين درهم في أفق 2021، هذا فضلا على جعل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية نموذجا للارتقاء والتطور لباقي الجهات.

وإذا كان النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية مثالا متميزا لتفعيل الالتئانية والعمل المتكامل بين كل مكونات الدولة المركزية والجهات من أجل نمو جهوي متوازن، فإن تنزيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي والمناطق البعيدة والنائية والذي سيخصص له 50 مليار درهم يشكل منطلقا لإرساء وتوطيد التقائية وتكامل السياسات الاجتماعية العمومية، سيرا على درب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ولعل من أهم الأولويات هي وضع قاعدة معطيات موحدة تمكن من رصد الفئات الفقيرة والهشة، بهدف ضمان أو يهدف ضمان استفادها بشكل أكثر عدلا وفعالية.

السيدات والسادة،

يرتبط تحقيق النمو الاقتصادي الذي نصبو إليه ارتباطا وثيقا بمدى اندماج بلادنا في محيطها الجهوي القاري والدولي، وفي هذا الإطار الحكومة حريصة على تنفيذ الرؤية الإستراتيجية لجلالة الملك في هذا المجال والتي تأتي لتهدف إلى تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب، والدفاع عن مصالحه العليا، وتوطيد موقعه كفاعل إقليمي على المستوى الإفريقي والمتوسطي والعربي والإسلامي، وتحسين مصالحه الإستراتيجية، وتنويع شركائه واستثمار تطور نموذجنا الديمقراطي والتنموي من أجل تعزيز صورة بلادنا ومكانته على الساحة الدولية، والدفاع عن المصالح العليا وقضاياها العادلة وفي مقدمتها المقترح الجدي وذو المصدقية الدولية المتعلقة بالحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية.

وتتجسد أولى الأولويات في تفعيل السياسة الإفريقية للمغرب التي أسس لها جلالته الملك حفظه الله من خلال تكثيف الزيارات لمختلف جهات ومناطق القارة الإفريقية، إذ شملت الزيارات الملكية أكثر من 50 زيارة لأكثر من 30 بلد، والتوقيع منذ سنة 2000 على أكثر من 1000 اتفاقية همت مختلف مجالات التعاون والتي توجت بعودة بلادنا المظفرة إلى منظمة الوحدة الإفريقية.

وفي هذا الإطار ستعمل الحكومة على تجسيد الرؤية الملكية السامية

كما ستعطى الأولوية لتسريع تنفيذ إستراتيجية 2020 للسياسة، وإستراتيجية المغرب الرقمي 2020 وتطوير الخدمات ذات القيمة المضافة العالية، كما ستركز الحكومة اهتماما على دعم المقاولات وتحفيز الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الوطني بشكل عام من خلال تمكين المغرب من ولوج نادي الاقتصاديات الخمسين الأوائل على مستوى مناخ الأعمال، والتفعيل السريع لمخطط الاستثمار خاصة عبر اعتماد ميثاق جديد للاستثمار وتسريع دمج الهيئات المكلفة بدعم وتشجيع الاستثمار والتصدير والترويج وتعميم النظم الصناعية les éco-systèmes وتعزيز معدل الإدماج المحلي والاستخدام الأمثل لرافعة الموازنة الصناعية ودعمًا للمقاول الوطنية وتملكها للخبرة والتكنولوجية.

وباعتبار الاستثمار العمومي رافعة للاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي بشكل عام من خلال تمويل البنيات التحتية والأوراش الكبرى والإستراتيجيات القطاعية، ستعمل الحكومة على تنزيل مقارنة جديدة تروم الرفع من فعالية هذه الاستثمارات، الاستثمارات العمومية ودورها في خلق الثروة وفرص الشغل، وتحسين أثرها المباشر على مستوى عيش المواطنين. وتنبني هذه المقاربة على وضع معايير مضبوطة وموحدة لانتقاء المشاريع الاستثمارية وترتيبها وتبعية تنفيذها وتقييم أثارها، وترتبط هذه المعايير أساسا بضرورة توفرهاذ المشاريع على دراسة قبلية تحدد بشكل علمي ودقيق مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية وكلفتها ومدة إنجازها وآليات تمويلها، كما ترتبط بمدى انسجام هاذ المشاريع مع الإستراتيجيات القطاعية وتوفرها على آليات وهياكل التتبع وتقييم الإنتاج أو الإنجاز. لأن من بين التساؤلات التي تطرح عند مناقشة كل مشاريع قانون المالية هو ربط بين المجهود الكبير الذي تقوم به بلادنا في إطار الاستثمارات العمومية وأثار هذه الاستثمارات على نسبة النمو وعلى قطاع التشغيل، لأن طبعها الهدف من كل هذه الاستثمارات هو توفير البنية التحتية لبلادنا، ولكن أيضا أن يكون له أثار مباشرة على التشغيل.

ومن هاذ المنطلق، هنا سوف نقوم بإعداد آليات جديدة للربط بين هذه الاستثمارات وبين مخارجها أو أثارها على التشغيل وعلى نسبة النمو، ولعل الهدف الأساسي من هذه التدابير التي تهم الاستثمار بشقه العام والخاص هو ضمان نسب نمو عالية ومستدامة، تمكن من جهة من خلق فرص الشغل ومن جهة أخرى من تقليص التفاوتات في التوزيع بين فئات المجتمع وجهات المملكة.

إشكالية التشغيل ليست مرتبطة فقط بتوفير الطلب، بل هي مرتبطة أيضا بتدبير العرض من خلال ربطها بإصلاح منظومة التربية والتكوين ومحو الأمية، وتقييم ومراجعة كل برامج إنعاش الشغل، وآليات الوساطة وتدبير تعزيز القابلية للتشغيل. ولعل من أهم التدابير الناجحة التي ستعمل الحكومة على مواصلة تفعيلها وتعميمها على كل مناطق المغرب بما فيها العالم القروي، هي تعميم برامج التشغيل الذاتي الذي يهدف مواكبة انتقال مائة ألف مقاول ذاتي للقطاع المهيكل كما

ثالثا: تأهيل الرأس المال البشري:

رابعا: تعزيز آليات الحكامة المؤسسية:

وهي كلها مرتكزات تتقاطع مع مضامين البرنامج الحكومي، وتؤسس لانتقال سريع لبلورة أهدافه.

ويستند هذا المشروع إلى الفرضيات التالية التي تم تحديدها وفقا للسياقين الدولي والوطني الذي ميز فترة إعدادها في السنة أو أواخر السنة الفارطة:

- تحقيق نسبة النمو الناتج الداخلي الخام لهذه السنة بـ 4.5%، بما في ذلك نسبة النمو للقطاعات الغير فلاحية في حدود 3.5%؛

- تقليص عجز الميزانية إلى 3% من الناتج الداخلي الخام؛

- التحكم في التضخم في حدود 1.7%.

وبالنظر للتطورات التي عرفتها الظرفية الدولية والوطنية منذ إعداد هذا المشروع، فمن المتوقع أن تتم مراجعة بعض هذه الفرضيات في متوسط السنة، وخاصة نسبة النمو التي تشير كل التوقعات إلى إمكانية مراجعتها إلى الأعلى.

أما أهم التدابير المقترحة في هذا المشروع: فيمكن تلخيصها كما يلي:

أولا: توطيد دينامية الاستثمار العمومي من خلال تخصيص 190 مليار درهم، التي هي استثمارات عمومية بما في ذلك استثمارات الميزانية والمؤسسات العامة أو العمومية والجماعات المحلية من أجل مواصلة إنجاز الأوراش الكبرى للبنية التحتية وتفعيل الإستراتيجيات القطاعية.

ثانيا: دعم الاستثمار الخاص من خلال تفعيل مخطط إصلاح الاستثمار، الذي تم تقديم خطوطه العريضة بين يدي جلالة الملك حفظه الله، وخاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة هيئات النهوض بالاستثمار، وإقرار تدابير تحفيزية لدعم مستثمرين والشركات المصدرة، خاصة عبر تمكين الشركات الصناعية الحديثة النشأة من إعفاء ضريبي كلي من الضريبة على الشركات لمدة خمس سنوات، هذا إجراء مهم لتطوير الاستثمارات في القطاع الصناعي؛

توسيع نطاق الامتيازات الممنوحة للمصدرين، كي يشمل أيضا المقاولات المصدرة بصفة غير مباشرة، Le statut d'exportateur indirect، وهذا كان أيضا من المطالب القديمة للقطاع الخاص؛

مواصلة تحديث القطاع المالي، عبر تنويع الأدوات والأسواق المالية المتاحة للمستثمرين والمقاولات، من خلال إقرار مجموعة من التدابير الجبائية والتشجيعية، لتشجيع الجبائية التحفيزية لتشجيع اللجوء إلى عمليات التسديد وتعبئة الادخار الطويل الأمد عبر هيئات التوظيف الجماعي العقاري، وهذه من الأدوات الجديدة والتي صادقتنا على مشروع القانون المتعلقة بها، والذي طبعا في إطار مشروع القانون المالية الذي بين يديكم، سوف يتم إعداد الإطار الجبائي لتشجيع هاذ النوع من الأدوات؛

دعم التشغيل من خلال إحداث 23768 منصب مالي، تضاف إليها 11

التي تضمنها خطاب جلالته في دكار بمناسبة الذكرى 42 للمسيرة الخضراء من خلال نهج سياسة شاملة ومتكاملة اتجاه إفريقيا والنظر إليها كمجموعة لا تنحصر في فضاء إقليمي محدد أو مجال ثقافي أو لغوي بعينه، سياسة متعددة الأبعاد، منفتحة على كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والدينية والأمنية، وترتكز على تعزيز العلاقات مع كل دول ومناطق القارة، سواء على الصعيد الثنائي على مستوى المؤسسات القارية وعلى رأسها الإتحاد الإفريقي والتجمعات الإقليمية وخصوصا المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية CEDEAO.

كما ستحرص الحكومة على تتبع المشاريع والاتفاقيات الموقعة، وإقرار خطة متكاملة تستند إلى برنامج واضح وألويات متعددة محددة لضمان مواكبة القطاعات الوزارية للسياسة الإفريقية.

السيدات والسادة،

لقد كان هذا تذكيرا مقتضبا بأهم التزامات التي قدمها بتفصيل السيد رئيس الحكومة في إطار البرنامج الحكومي الذي صادقتم عليه، والذي تعترم الحكومة عبر تفعيله بلوغ نسب عالية من النمو، تمكن من استيعاب الطلب المتزايد على الشغل، موازاة مع تعزيز التنمية البشرية وتقوية التماسك الاجتماعي والمجالي، وبطبيعة الحال يشكل مشروع قانون المالي للإطار الموضوعي لوضع هذه الالتزامات موضع التنفيذ العملي، إن كانت الخطوط العريضة للبرنامج الحكومي تغطي الفترة النيابية، فإن مشروع قانون المالية هو أول منفذ نحو الإنجاز العملي، باعتباره أحد الأدوات الأساسية المهيكلة للعمل الحكومي وتزليل برنامج الحكومة، وباعتباره كذلك أداة مالية وقانونية مصاحبة للإصلاحات المنتهجة في كل الميادين.

ومن هذا المنطلق، وفي إطار احترام مقتضيات الدستور والقانون التنظيمي لقانون المالية قد حرصنا على التقديم الفوري لمشروع قانون المالية سنة 2017، التي توجد أغلب مضامينه قيد التنفيذ بموجب المرسومين الذي سبق وأن أشرت إليهما، وذلك حتى نتمكن من إعداد وتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2018 الذي سيكون المنطلق الفعلي لتزليل البرنامج الحكومي.

كما أكدت على ذلك، فهذا المشروع المعروض على أنظاركم يشكل حلقة وصل بين ما تم إطلاقه من مشاريع وبرامج وإصلاحات خلال الولاية السابقة، وبين ما تعترم تفعيله هذه الحكومة في إطار البرنامج الذي صادقتم عليه، مع ما تقتضيه هذه المرحلة من تسريع ونجاعة وتنسيق أكثر في تدبير الأولويات التي ينتظر الرأي العام تفعيلها بشكل أكبر وبوثيرة أسرع، مع مواصلة نفس الإصلاح والبرامج والأوراش الإصلاحية المنطلقة أو المفتوحة.

السيدات والسادة،

يستند المشروع المعروض على أنظاركم على أربع مرتكزات أساسية:

أولا: تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني عبر التركيز على التصنيع والتصدير؛

ثانيا: تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار الخاص؛

أنظاركم، وكما قلت لابد من التذكير بأن هذا المشروع قد تم إعداده في سياق خاص تزامن مع تنظيم انتخابات تشريعية وما ترتب على ذلك من ضرورة التحضير المبكر، حيث تمت المصادقة على التوجيهات العامة لهذا المشروع بالمجلس الوزاري التي ترأسه جلالة الملك حفظه الله بتاريخ 26 سبتمبر 2016 وتمت المصادقة عليها بمجلس الحكومة بتاريخ 4 أكتوبر 2016 ليتم إيداعه بمجلس النواب بتاريخ 6 أكتوبر 2016 أي قبل الأجل الذي حددته المادة 48 من القانون التنظيمي لقانون المالية في 20 أكتوبر.

ونظرا لنفس الظرفية السياسية المتمثلة في تدبير نتائج الانتخابات والمشاورات المرتبطة بتشكيل الحكومة لم يتم التصويت عليه من طرف البرلمان قبل آخر السنة، مما استدعى كما ذكرت فتح المرسومين الذي ذكرتهما آنفا.

وأخذا بعين الاعتبار لكل هاذ المعطيات قد أثرنا مباشرة بعد حصول الحكومة على الثقة من طرف مؤسستكم الموقرة تقديم هذا المشروع بسرعة وفي صيغته الحالية، حرصا منا على تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي من جهة، ومن جهة أخرى يقينا منا بأنه يشكل حلقة وصل مع مضامين البرنامج الحكومي الذي سيتم بدء تنزيله فعليا في إطار مشروع قانون المالية لسنة القادمة، والذي سنبدأ في الإعداد والتحضير ابتداء من الأسابيع القليلة القادمة إن شاء الله.

ولابد من التأكيد بأن تحقيق ما نصبوا إليه جميعا من تطور وازدهار لبلادنا من خلال توطيد أسس نموذج تنموي، يؤهلها لولوج نادي الاقتصادات الصاعدة، لن يتأتى إلا بالتعبئة الجماعية والخبرات التامة للمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع المدني وعموم المواطنين من أجل إنجاح الإصلاحات وكل التدابير التي يتضمنها المشروع الحكومي، فتاريخ بلادنا القريب والبعيد يعلمنا أن الذكاء المغربي الجماعي شكل قوة الدفع الكبرى التي جعلت هذه البلاد منارة حضارية استثنائية في هذه المنطقة من العالم وغرست عميقا جذور الدولة المغربية في التاريخ والجغرافية معا، وهو نفس الذكاء المغربي الذي يجعل هذه البلاد محصنة ومحفوظة بإذن الله من كيد الكائدين ومن حسد الحاسدين، وهو في نهاية نفس الذكاء المغربي الذي سيمكننا من تحقيق الانتقال النوعي للنموذج التنموي المغربي، بما يضمن تحقيق سبل الرخاء والاستقرار لوطننا ومواطنينا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

شكرا على إصغانتكم، وسأبقى رهن إشارتكم طوال مسار مناقشات ومداولات هذا المشروع، لإدخال كل التعديلات اللازمة من أجل ملاءمته مع الهيكلة الجديدة للحكومة والمستجدات الوطنية والظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية، "إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا" صدق الله العظيم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير، شكرا لكم جميعا،
رفعت الجلسة.

ألف منصب تم إحداثها لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، أي ما مجموعه 34700 منصب، في إطار هاذ 11 ألف تمت في إطار عملية توظيف أطر التدريس بموجبه عقود، وذلك لتجاوز الاكتظاظ بالمؤسسات التعليمية تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية، للإشارة فقد أسفرت هذه العملية ذات الوقع الهام بالنسبة لتحسين ظروف تدرس أبناء المغاربة على توظيف 10929، يعني تقريبا 11 ألف كلها، 11 ألف مدرس متعاقد يمارسون مهامهم الآن في مختلف المدارس الموزعة على التراب الوطني، علما أن الكلفة الإجمالية لهذه العملية بلغت مليار درهم تضاف إلى ميزانية قطاع التعليم.

كما يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2017 مجموعة من التدابير الأخرى التي تهم دعم التشغيل، تمثل في إقرار الإعفاء الدائم من الضريبة على الدخل، بالنسبة لمنحة التدبير في حدود 6 آلاف درهم؛
دعم دينامية نظام المقاول الذاتي؛

تفعيل صندوق تشجيع خلق ومواكبة المقاولات المبتدئة والمشاريع المبتكرة، "Start-up" بتخصيص 500 مليون درهم، وهذا من بين أيضا البرامج الهامة جدا والتي ينتظرها شبابنا ذوي الإبداع من أجل طبعها الاستفادة منها وتركيز أو تثبيت هذا الاقتصاد المعرفة والاقتصاد المبتكر.

يضاف إلى كل هذه التدابير الشروع في تفعيل برنامج التأهيل المجالي للعالم القروي والمناطق الجبلية والمناطق البعيدة والمعزولة، وذلك عبر إجراء مخطط العمل المندمج الذي تم إعداده وفقا للتوجيهات الملكية السامية؛

- مواصلة تفعيل الجهوية خاصة عبر تقوية الموارد المالية للجهات من خلال رفع حصتها من موارد الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل من 2 إلى 3% تضاف إليها اعتمادات مالية من الميزانية العامة تقدر بمليارين من الدراهم، أي ما مجموعه 5.2 مليار درهم يتم تحويلها للجهات، لتمكينها من ممارسة اختصاصاتها وأداء الدور المنوط بها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

- رصد الإعتمادات الضرورية لمواصلة تفعيل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية للمملكة الذي يهدف إلى إحداث دينامية جديدة للنمو بهذه الأقاليم، تمكن من خلق ثروة وفرص الشغل وضمان التنمية البشرية الشاملة والتهيئة الترابية المستدامة؛

- تخصيص الإعتمادات والمناصب المالية الضرورية لتمكين الإدارة الأمنية من أداء مهامها على الوجه المطلوب ومواصلة فاعليتها في حماية أمن المواطنين والوطن ضد كل مظاهر الإجرام والتطرف، وذلك تنفيذًا للتوجيهات الملكية السامية بمناسبة خطاب العرش.

وبهذه المناسبة لابد من التنويه بيقظة وتعبئة كل القوى الأمنية وتدخلاتها الاستباقية في مواجهة خلايا التطرف والإرهاب وتفانيها في توفير الأمن للوطن والمواطنين.

السيدات والسادة،

تلکم كانت أهم تدابير مشروع قانون المالية سنة 2017 المعروض على

محضر الجلسة الخامسة والثمانين**التاريخ:** الثلاثاء 5 شعبان 1438 (2 ماي 2017).**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الصمد قيوج، الخليفة الأول لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعتان وأربع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساءً.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد عبد الصمد قيوج، رئيس الجلسة:**

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إلى ممكن تلتحقوا بأماكنكم.

انطلاق الجلسة.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال اليوم، يشرفني أصالة عن نفسي ونيابة عن باقي أعضاء المجلس، ونحن نعقد أول جلسة دستورية مخصصة للأسئلة الشفهية بعد تنصيب الحكومة الجديدة أن أرحب بالسادة الوزراء والمنتدبين والسادة كتاب الدولة، داخل مجلسنا الموقر، مؤكدين انخراطنا الدائم والكامل لتعزيز التنسيق والتعاون بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية خدمة لمصالح العليا لوطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

توصل رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 27 أبريل 2017 بمراسلة

من السيد رئيس الحكومة، يحيط من خلالها المجلس علماً بأن السلطة المكلفة بتلقي التصريحات بالترشيح قامت بدعوة السيدة فاطمي عميري بصفتها المترشحة الموالية في لائحة الترشيح، في نطاق الهيئة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم جهة درعة تافيلالت لملء المقعد الذي كان يشغله سابقاً السيد محمد الأنصاري.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 2 ماي 2017، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية 233 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية 50 سؤالاً.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

قبل أن نستهل جدول أعمالنا، بدوري أريد أن أرحب بالسيدة المستشارة فاطمة عميري، ونرجولها التوفيق في مهمتها.

إذن، جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه إلى السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وموضوعه مشكل تطبيق قانون التعمير دون مراعاة خصوصيات العالم القروي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي إبراهيم شريف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشكل العالم القروي اللبنة الأساسية للتراب الوطني، وذلك بنسبة 90% من المساحة الإجمالية لبلادنا حيث يقطنه 45% من الساكنة، الشيء الذي يتطلب من الحكومة وضع تصور شامل وترسانة قانونية تراعي خصوصية العالم القروي، وذلك بتبسيط المساطر وإحداث مرافق القرب الضرورية لتوفير سبل العيش الكريم.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الخطوات المستقبلية لمراعاة خصوصية العالم القروي على مستوى وثائق التعمير لتندارك الاختلالات التي يعرفها وتأهيل البنية الترابية والاقتصادية لبلادنا؟

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

تعلمون أن، باش نكون صريح معكم، هذه سنوات وموضوع البناء والتعمير في العالم القروي مطروح، وأعتقد أنه أن الأوان أن نبلور إلى أرض الواقع الوعود التي قدمت من أجل أن يتم تبسيط حقيقي لمساطر التعمير على مستوى العالم القروي.

بالطبع هذا التبسيط يتعين أن يتم في إطار كذلك احترام الضوابط الضرورية والحرص على أن لا نشرع فيما يمكن أن يؤثر سلبا على واقع العالم القروي، من حيث بناء غير المنظم والانتشار ديال هاذ البناء بشكل غير قانوني.

ولكن أعتقد بأنه من الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا في إطار هذه الحكومة الجديدة هو أن نبلور ذلك على أرض الواقع بشكل ملموس، أساسا، تعلمون من خلال مقاربة تشاورية التي تجعل أن التصاميم ديال التعمير تم حقيقة مع الأخذ بعين الاعتبار للآراء المعبر عنها من قبل رؤساء الجماعات والمنتخبين، بما إذن يجعل أنهم هما ناس قراب من المواطنين والمواطنين ومن الواقع ديال هاذ العالم القروي.

والقضية الثانية التي هي أساسية والتي غنسعاو إلى مراجعتها فيما يتعلق بتفعيل المرسوم 2.92.832 الذي كيتكلم على المساحة الدنيا هذا، هو المسألة الأساسية التي خاص يكون فيها مراجعة واحنا أخذنا على عاتقنا أن نراجع ذلك بتشاور مع المعنيين بالأمر ومع الرؤساء على وجه الخصوص، لذلك سنتمكن من السير في هذا الاتجاه، إضافة إلى المساعدة التي غادي نقدموها على مستوى تصاميم التعمير ومن الإجراءات الاستعجالية التي غادي تاخذها هاذ الحكومة وتم الإعلان عنها قبل حين من قبل السيد مصطفى الخلفي في مجلس النواب، هناك الإجراءات المتعلقة بمساعدة الأسر المعوزة على أن تتوفر على تصميم ديال التعمير، ديال الهندسة المعمارية التي يساعدها على البناء بشكل قانوني.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السيد

المستشار.

المستشار السيد مولاي إبراهيم شريف:

السيد الوزير،

هو شي وثائق التعمير التي تكلمتو عنها يعني بما فيها المخطط التوجيهي التي الهيئته والتعمير رصده وتصاميم الهيئته وتصاميم النمو تعاني من مشاكل:

أولها هو مشكل ديال التقادم، يعني الوثائق ديال التعمير عاد واحد الوقت معين تقادم وكاين مشكل ديال التحيين التي خاصو يكون في الأجل، الوثيقة ديال التعمير ما تخرج إلا هي أصلا متقدمة، هذا المشكل الأول.

المشكل الثاني هو أنها لا تغطي المجال بأكمله، خصوصا بالنسبة للعالم القروي تغطي فقط المراكز وهذا يطرح إشكال حقيقي.

طلبات الترخيص، كيف ما أشرتو، السيد الوزير، أنها مربوطة بمشكل ديال المساحة التي خاصها تكون أقل بالأخص خصها تكون أكثر من هكتار وإلا خاصها تعرض على لجنة مختصة، خاصها تكون 1 هكتار وما خصها تخطي (200m bâti)، 200 مترو في البناء.

هذه اللجنة المختصة بطبيعة الحال فيها متدخلين كثر، فيها الفلاحة، فيها التجهيز، فيها العمالة، فيها الوكالة إلى غيرها، وهذه اللجنة لا تفعل إلا نادرا، وإذا فعلت فإن المعايير الموضوعية للبت في الملفات ليست محددة يعني ترخص للملفات الباقية، والتي ما بغات تأجل البث فيها وخصوصا المشكل مطروح بالنسبة للمناطق المتاخمة للمجال الحضري، يعني خصوصا المشكل المرتبط بالسكن الثاني.

كاين المشكل الثاني المرتبط بالتقسيم، أغلبية الأراضي التي كاينة في العالم القروي هي أراضي على الشيع، يعني طرا فيهم مجموعة من الملاك والقانون ما تيلزم هاذوك الملاك أنهم يبقاو في بلاصة، ممكن يقسموا، ولكن التقسيم إلى أي حد، أشنو هو الحد الأدنى الذي خصو يكون في القطعة الأرضية، خصوصا في المناطق التي ما تكون فيها ما تكون مغطية بوثائق التعمير، وبالتالي تتكرر عندنا يعني بالتجزئات التي غادي تكون مقنعة.

الشق الثالث مرتبط بالأنظمة العقارية وتديبرها، كاين إشكال على مستوى إثبات الملكية، خصوصا أنه تيلزمك بالشهادة الإدارية، كاين الإشكال على مستوى يعني الأراضي المحبسة..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، استوفيتم الوقت المخصص لكم.

شكرا، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب. تفضلوا السيد

والمنعشين العقاريين، ولاسيما الصغار منهم من يعيش على ارتفاع أثمانه المنتجة المعروضة وصعوبة الحصول على القروض من الأبنك، أما الشروط التعجيزية والضمانات التي تطلبها البنوك.

وعلى ذلك الأساس نسائلكم، السيد الوزير، ما هي التدابير المتخذة من طرف الحكومة لتشجيع المواطنين على اقتناء السكن وإخراج القطاع العقاري من الأزمة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا لكم.

بتنسيق مع الصديقة والزميلة في الحكومة الأستاذة فاطنة الكحيل، أجب على هذا السؤال، لأقول لكم بأنه الواقع أن ليس هناك أزمة أو حتى ركود، أعتقد أن المشكل مشكلة ملامسة، ومشكل إحساس بما يجري، لكن في الواقع من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار بأن هذا قطاع اللي عرف واحد الوتيرة ديال النمو طيلة 15 سنة الأخيرة برقمين، يعني كل سنة على سنة النمو ديالو كيتجاوز 10%، 11 أو 12%، لا الاستهلاك في الإسمنت لا العدد ديال الإنتاجات ديال الوحدات السكنية، لا الأرقام المعمول بها المالية من قبل الأبنك، ولكن كذلك المعمول بها من قبل الشركات اللي كتعمل والمنعشين العقاريين.

لما وصلنا لواحد النوع ديال الإشباع، لا على مستوى السياسات اللي قامت بها الحكومة من أجل سد الثغرات الموجودة على مستوى السكن غير اللائق والبرامج ديال مدن بدون صفيح وإعادة هيكلة الأحياء وغير ذلك، اليوم بدينا كنوصلوا إلى نهاية هذه الإشكاليات، ولذلك فيما يتعلق مثلا بالإنتاج ديال السكن الاجتماعي يتواصل، لكن هناك بعض المدن اللي بدأت كتوصل للإشباع.

ولذلك نحن نفكر الآن في منتوجات إضافية اللي تعاود تحيي شوية الروح وتعطي واحد الدفعة جديدة، من هذه المنتوجات هناك السكن الموجه للفئات المتوسطة اللي عملناها ولكن اللي خصوصاً إجراءات تحفيزية جديدة باش يتمشى، واحنا في نقاش مع المنعشين العقاريين من أجل ذلك.

هناك السكن الموجه للأسر الحديثة التكوين (les jeunes ménages) باش كذلك نلقاوا لهم شي منتوج اللي يناسبهم، هناك ضرورة لمواكبة كذلك هاذ الإنتاج ديال 250 ألف درهم، أين هو موجود من أجل إضافة وحدات أخرى؟

الوزير.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا.

فقط، نؤكد لكم أنه فيما يتعلق بوثائق التعمير، أنا معكم عندما تقولون بأن هناك تأخر على مستوى إعادة النظر فهاذ الوثائق ديال التعمير ووضع وثائق جديدة، لذلك خذينا على عاتقنا ولاحظتو ذلك في التصريح الحكومي خذينا على عاتقنا أن نسرع من إحداث هاذ الوثائق، وأننا نتتجوا 600 وثيقة تعمير في 5 سنوات اللي غادي تيجي بمعدل ديال 120 وثيقة ديال التعمير في كل سنة.

وبذلك أعتقد أنه جزء كبير من هاذ الوثائق غادي يكون كهم العالم القروي.

من جهة أخرى ونحن نتكلم عن الطبيعة الخاصة والخصوصية ديال العالم القروي، من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار بأنه ما يمكنش كذلك نمشيو في الاتجاه، وتكلمتو عليها السيد المستشار المحترم، ما يمكنش نمشيو في الاتجاه ديال التقسيم والتجزئ في أي اتجاه كان.

لأنه إذا ذهبنا في هذا الاتجاه كيمنش نشوفو واحد العدد ديال التجزيئات اللي كتنشأ هكذا بشكل غير قانوني.

ولذلك يتعين أن تكون العملية مراقبة، يعني نسهلو، لكن دون أن نتساهل كذلك مع التجاوزات اللي يمكن تكون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني في نفس الموضوع، موضوع أزمة العقار، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي إدريس حسني علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

إخواني، أخواتي المستشارين،

يعتبر قطاع العقار من إحدى الركائز الأساسية في الدورة الاقتصادية، وذلك لارتباطه بعدة مجالات تساهم في خلق فرص الشغل، إلا أنه في السنوات الأخيرة عرف ركود، مما انعكس سلباً على الرواج الاقتصادي

التحفيظ تزداد، ابغينا نشوفو المشكل ديال التحفيظ، حتى هو ولا تزداد.

الأراضي وبالنسبة للمجال القروي هناك مشاكل في البناء، مشاكل في الأراضي السلالية، ابغيناكم تشوفوا هاذ المشاكل وتحلوهم معنا، كنشوفوا المجهودات ديالكم اللي كتقوم بها ونتمناو المزيد إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

نشكر السيد الوزير على مساهمته.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة للسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، والسؤال الأول حول موضوع وضعية التعليم الثانوي الإعدادي والثانوي بالعالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك حميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدتين الوزيرتين،

السادة الوزراء،

الزملاء المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير،

رغم المجهودات التي بذلت في السنوات الأخيرة للرفع من وضعية التعليم الثانوي التأهيلي والإعدادي، إلا أن هذا القطاع في المجال القروي لازال لم يحظى بالاهتمام المطلوب.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير، ما هي إستراتيجيتكم لتحسين وضع التعليم الثانوي بالعالم القروي؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد حصاد، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

وهناك ما نسميه بالسكن المنخفض جدا، ماشي ل 140 ألف درهم، ولكن نفكر في منتوج اللي يكون فواحد 170 ولا 180 ألف درهم، علاش؟ لأن اليوم المشكل ماشي مشكل ديال التمويل، ماشي مشكل ديال الأبنك، الأبنك اليوم وصلات ل 4% وأقل من 4% ديال نسبة الفائدة، وصعب أن تذهب أبعد من ذلك، المشكل هي القدرة الشرائية ديال المواطنين والمواطنين وخاصة الأسر المعوزة، من الصعب أن تطلب من الأبنك أنها تعطي الأسر المعوزة، تعطيا أموال وهي لا تتوفر على القدرة من أجل أنها..

لذلك، نفكر في هاذ المنتوج الجديد ونفكر في إجراءات مواكبة من قبل الحكومة لمساعدة هذه الأسر، اللي ما يمكنش توصل لهاذ 25 مليون درهم، من مساعدتها على أنها تقطني السكن.

ونفكر أخيرا في منتوج أخير، اللي هو السكن الموجه للكرءاء، بمعنى الناس اللي ما عندهم ش القدرة باش يشيرو اليوم على الأقل يكريو، ويكريو سكن اجتماعي بإجراءات كذلك تحفيزية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي إدريس الحسني علوي:

شكرا السيد الوزير.

ما كنشكوش في المجهودات اللي كتقوموا بها، ولكن فليكن في علمك السيد الوزير، راه كاين الناس اللي هما ما وصلينش 25 مليون، وكاين الناس اللي موصلينش 14 مليون، راه كاين عدد من الناس اللي هما اقتناو شقة وخلصوا فيها الكريدي واحد المدة ديال أربع سنين، خمس سنين، وما قدوش وسمحوا فيها، وجات البانكة وداتها لهم.

فيكن في علمك السيد الوزير، راه كاين الناس اللي شراو، اللي ماشاوا اقتناو شقة ب 25 مليون ووصلاتها لهم البانكة حتى 40 مليون، وهما ناس بسطاء، ما يمكنش، خاص تشوفوا، تنطلبو منكم تشوفوا واحد الحل اللي هو يكون الثمن ديال السلف ناقص والثمن منخفض باش يلقاوا هاذ الطبقة المتوسطة، تلقى فاش تسكن، كينوض الإنسان كيشري شقة ب 25 مليون هو بوحده، كيتزوج كيولوا عندو وليدات، كيولي عندو المدرسة، كيولي هذا، ما كيلقاش باش يخلص الطريطة، كتجي البانكة كتديها لو.

بالنسبة للعقار، السيد الوزير، راه عدد ديال الشقق اللي تبنات ما كانش اللي بغا ياخذها، المنعشين العقاريين الصغاراهم مساكن في مشاكل، عدد فيهم اللي راهم في السجن، كنعرفهم عدد ديال الناس اللي راهم بناوا غير 10 شقق، 20 شقة، راهم في السجن ما كانش اللي يشري من عندهم.

السادة المستشارين،

إذا ابغيتو الجواب على هذا السؤال نبدا بعدا باللي تدارمزيان، بلا ما نرجع للمشاكل.

فيما يخص الإعدادي، الأرقام اللي عندي هو في 10 سنوات أي من بين 2007 و2017، كانت في 2007، 570 مؤسسة تعليمية في الإعدادي أصبحت الآن 850 أي بزيادة ديال 50% مقارنة مع 2007، ونفس الشيء بالنسبة للتأهيلي كانت العدد في 2007 ديال المؤسسات في العالم القروي ديال التأهيلي 140 دابا ولات 330.

بطبيعة الحال هذا غير كافي، بطبيعة الحال كاي بعض الأماكن اللي فهم مشاكل اللي كانت مبرمجة فهم إعداديات أو لا تأهيلية أو ما تصاوباتشاي، وكاي أماكن كثيرة ماشي وحدة، بلا ما نسردها بالتفاصيل، ولكن كان مشاكل إما مع المقاولين إما مع بعض الجهات.

من جهة أخرى اللي بغيت نأكد عليه كذلك هو أن البناء وحده ليس كافيا، فالآن خاص نشوفوا الحالة ديال هاذ الثانويات كلها كيفاش عاملة ونحاولو إن شاء الله على الأقل من هنا للدخول المدرسي المقبل أو الدخول المدرسي اللي من بعد، باش تكون هاذ الثانويات في مستوى يليق بالتعليم ديالنا.

وأخيرا، غادي يبقى المجهود ديال البناءات متواصل، فهناك برامج يعني معدة للسنوات المقبلة وهاذ التزايد غادي يبقى، إن شاء الله، ربما في أفق باش تكون الإعدادية على الأقل في كل جماعة محلية بمعدل ماشي بالضبط فكل جماعة، لكن بعض الجماعات اللي ما عندهومش العدد الكافي ديال التلاميذ، ولكن هذا هو الهدف ديالنا إن شاء الله.

وبالنسبة للتأهيلي كذلك غادي تبقى المسيرة بنفس (le rythme) اللي كنا عليه في الماضي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك جميلي:

السيد الوزير،

لعل من نافلة القول أن قطاع التربية والتكوين أصبح يحظى باهتمام كبير داخل المجتمع المغربي، باعتباره مدخلا أساسيا للتنمية المستدامة، وحيث أن مسار التربية والتكوين خضع لعدة تجارب بدءا بالمخطط الإستعجالي وكذلك ميثاق التربية والتكوين، إلا أنه انتهى إلى بلورة إستراتيجية 2015-2030، هذه الرؤية التي أخذت كشعار لها " من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء.

لقد تبنت هذه الرؤية 3 ديال المحاور مقسمة إلى 16 مشروع مندمج، الهدف من هذه الرؤية، كما ورد في مقدمتها، ترسيخ مدرسة جديدة تقوم على الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة للجميع والارتقاء الفردي والمجتمعي، بل اعتبرت المدرسة أهم رافعة أساسية للتنمية، مما يلزم مدها وتمكينها بما يجب لتقوم بأدوارها.

إلا أن، السيد الوزير، هذه الخطة أتت بعد فشل لما سبق ذكره، حيث ذكر التقرير الذي أعدته الهيئة الوطنية للتقييم للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي سنة 2014، تحت عنوان "المكتسبات والمعوقات والتحديات"، كشف هذا التقرير فيما يدع مجالاً للشك أن المدرسة اليوم وخصوصا في العالم القروي، لازالت تعاني من عدة اختلالات، نذكر منها لا الحصر، افتقار عدد من الجماعات والمناطق إلى مؤسسات تعليمية من مستوى الثانويات والإعداديات، بل أن الجماعات اللي فيها هاذ المؤسسات قد نجدها بعيدة وتعيش الهشاشة في بنيتها التحتية.

كاي مؤسسات تعليمية، السيد الوزير، ما فهماش المرافق الصحية، غير مبربوطة بالشبكة ديال التطهير، بالضوء، كذلك بعيدة على التغطية ديال الشبكة ديال الانترنت، واحنا نعتمدو طبعاً الترقيم في مسك البيانات والمعطيات والنتائج، إذن هناك...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال في إطار ما تبقى لكم من الوقت إذا أردتم، شعل الميكرو السيد الوزير ونقول ليك.

55 ثانية.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

أنا متفق معكم، المشكل ماشي ديال البناءات، البناءات كايينة وخا أن المشكل اللي تكلمتو عليه ديال المراحيض وديال الماء وديال ذاك الشيء كلوما موجودش فهاذ المؤسسات اللي كنتكلمو عليها، الإعداديات إلخ، موجود فداك اللي كيسميو الملحقات اللي كايين شي 13 ألف ملحقة عبارة عن حجرات مشتتة في بعض الأماكن واللي صعب الوصول لها الماء ولا الضو ولا حتى المراحيض، واحنا كنتكلمو من ناحية الجودة، فكيفخصنا أيام وأيام للتحديث عليها، وغتجينا إن شاء الله فرصة وهذا هو المبتغى الأساسي، لأن نسبة النجاح في الابتدائي فيما يخص العالم القروي مكتعداش 75%، معناه أن الربع 25% ديال الأطفال اللي كيوصلو للمرحلة النهائية ديال الابتدائي كيسقطو، وخا كيكملو من بعد وكيبضيلو إلخ، ولكن المسيرة دياهم اللي كانت فالأول كتحد.

وبالنسبة للتأهيلي فهو أكثر يلاه 50% اللي كتمر من الإعدادي

الابتدائي مشتت في المغرب كله، وكانت هاذ الفكرة طبعا باش هذاك الحجرات اللي هي مشتتة تجمع وتكون فواحد المكان معين وتكون عندها الإمكانيات باش الدراري أولا ما ييقاش الأقسام اللي فيهم 3، 4، 5 ولا 6 والمستويات كاينين اللي فيهم حتى 6 المستويات كل مستوى فيه 2 ولا 3 ولا 4 ديال التلاميذ هذاك الشئ ما خصوص يبقى خصنا نديرو مدارس يعني مجموعة فيها عدة أقسام وفيها بتأطير مزيان وفيها إلى آخره.

ابدات هاذ التجربة قبل 6 أو 7 سنوات والآن راه هنا تقريبا 116 مدرسة بحال هاذ الشكل هذا، غير كافية الآن وإن شاء الله أنا في نظري هاذ التجربة خصنا نمشيو فيها أبعد ما يمكن وتكون مدارس مجموعة ولكن بشرط واحد هو توفير:

أولا، المسائل ديال النقل تكون مع الاستثمار في الأول ماشي نتسناو حتى نديرو مدرسة عاد نبقاو نقلو كيفاش نقلو التلاميذ، من الأول تكون التلاميذ منين غادي يجيو و (transport) اللي غادي يجيهم.

ثانيا، هو المطاعم المدرسية تكون في هاذ الوحدات باش الدراري يمشي في الصباح ويرجع في العشية وما غنديرو حتى شي حاجة جديدة، هاذ الشئ معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية هي أغنى دولة فراكم تتشوفوا في الفيلمات ولا اللي تيمشي لأمريكا راه تيجيبو الدراري بالكيران بذاك الشئ كلو وتيقراو تيعاود يرجعوا في العشية، فهذا هو أحسن وسيلة أحسن نجاعة إن شاء الله وهذي هي السياسة اللي غنتمشاو عليها من طبيعة الحال إلى كان النقاش فيها احنا مستعدين، ولكن تنظن هذا هو الطريق اللي خصنا نمشيو فيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تكلتمو على الدول الكبرى، الدول الكبرى كلها اعطت الأولوية للتعليم باعتباره أهم استثمار لأنه استثمار في الإنسان لأنه هو صانع التنمية إذا كان متعلما ومتنورا، وقد يكون أيضا قبلة موقوتة ومصدرا للإرهاب إذا كان جاهلا أو أميا.

السيد الوزير،

تفاءلنا من البرامج وغادي نجي لك واحد البرنامج اللي هو ديال "التيسير" غير هاذ "التيسير" هذا التنزيل ديالو آثار مشكلة كبيرة كاين أسرتستافد وأسرا ما تستفدش، جماعة حدا جماعة هاذ الجماعة تستفد والجماعة الأخرى، الوالدين ديال ذاك وليدات ما عندهمش

للتأهيلي في العالم القروي، هذا ضياع كبير جدا لا للتلاميذ ولا للبلاد ولا للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه في نفس الموضوع، أي التمدرس في العالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال، أفضّل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيد الوزير،

أتمنى لكم التوفيق في هذه المهمة الصعبة، لأن هذا القطاع راه تعددت فيه التجارب اللي يمكن باشرتها الحكومات المتعاقبة من أجل مواجهة معضلة التمدرس بالعالم القروي، إذا لم نقل كانت لكل حكومة مقاربتها الخاصة من أجل مواجهة هذا المشكل، كانت آخرها تجربة "المدرسة الجماعية"، والتي ارتبطت بما سمي بالبرنامج الاستعجالي، غير أن هذه المقاربة والبرامج أثبتت عدم النجاعة وتوقف العمل بها مما خلق تراكم للمشاكل وأزم الوضع وجعله أكثر تعقيدا.

ما هي مقاربتكم، السيد الوزير، للتعامل مع هذه المخلفات، ومواجهة هذه التركيبة، خصوصا وقد عبرتم مؤخرا بوضوح في لقائكم مع النقابات أن التعليم مريض في المغرب.

إذن فين المقاربة ديالكم باش ما ييقاش مريض؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

اسمح لي السي الراضي ما اعرفتكمش فالأول بالحلية.

حقيقة هاذ الشئ اللي أثرتوه يعني حقيقة مشكل كبير، لأن في العالم القروي، مرة أخرى بغيت نعاود اللي قلت قبيلة، كاين تقريبا 5000 مؤسسة ديال التعليم الابتدائي في العالم القروي، وكاين فالحضري يلاه 3000، معناه أن العدد ديال المؤسسات للتعليم الابتدائي في القروي أكثر من، زيادة على 13 ألف ملحقة، معناه أن التعليم عند

باش تكون الجودة، الظروف باش تكون الجودة ديال التعليم أكثر ما يمكن.

الجودة بطبيعة الحال منسهاش نهار قلنا في هاذ الأول هذا على الأقل الظروف ديال العمل تكزن مواتية، ميمكنش تقري التلاميذ في ظروف جيدة إلى كان عندك 50 ولا 60 تلميذ في القسم، هاذ خصنا نزولوها، ميمكنش تخدم في قاعة اللي كتقطر ولا اللي مفهاش السبورة مزبانة، هاذ قلنا هاذ المسائل اللي كتعيق الجودة نزولوها من الأول، ولكن الجودة كتبقى هي الهدف الأساسي، وهاذ الجودة أشنو هي؟

أولا، هي أولا مناهج ديال التعليم، المناهج خصها تكون متطورة وخص تكون توافق المستوى ديال التلاميذ باش يتعلموا دغية وبكيفية سريعة.

ثانيا، الجودة كتحتاج لواحد النوع وأقولها وأكررها تحتنا لواحد النوع من الجديدة من طرف الجميع، كل الساهرين على المنظومة، مكنعنيش فئة معينة، من المسؤولين الكبار حتى الأساتذة حتى الموظفين الصغار داخل المؤسسات.

وثالثا، وهنا ألح وأكرر على الدور الأساسي للأساتذة في الرقي بمستوى التعليم في بلادنا، التلميذ عندو قدام فقط الأستاذ من اللي كيكون داخل القاعة، داخل المدرسة، فهو اللي عندو أهمية قصوى في هاذ الشيء، والحمد لله كلشي كي يعرف هاذ، راه عندنا الأغلبية ديال الأساتذة ديالنا أكفاء، وكيف ما كلكم أنا كنظن كلشي الإخوان اللي حاضرين هنا راه اقرروا على ظروف مع أساتذة مغاربة، أنا منهم مع المغاربة اقرينا، المدرسة مغربية، وفي ظروف صعبة جدا، والإخوان اللي كي يعرفوا، كي يعرفوا راه كلشي واحد العدد كبير هنا أقرت في واحد الظروف، ولكن الأساتذة بفضل التجند ديالهم، بفضل التعبئة ديالهم وصلوا لواحد النتيجة اللي هي الآن كنشوفوا فيها هنا وكنشوفوا في الأثر ديالنا في كل ربوع المملكة.

فاحنا غادي نحاولو إن شاء الله، كل الظروف ديال العمل لا من التكوين ولا من المناهج ولا من التجهيزات الأساسية باش نحاولوا نوفرها باش ميبقاش شي واحد يقول لنا راه مكنخدمش لأن خصني هاذ ولا خصني هاذ، ولكن كذلك كنتمنى إن شاء الله وأنا متيقن أن الكل سيتجند باش هاذ المشكل ديال التعليم اللي كنهضوا عليه ملقوش ذيك الكلمة ديال مريض ولا ماشي مريض مخصهاش تكون، بالعكس كنتمنى إن شاء الله، باش في التقارير ديال المنظمات الدولية من هنا شوية ابدوا يقولوا المغرب استطاع بتعبئة الجميع أن يصل إلى مستوى ديال التعليم ديالوا نهض بواحد السرعة اللي فاقت دول أخرى اللي كانت في نفس المكانة قبل...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وما تستفدوش.

وهنا تنبه السيد الوزير بعد ما ما تستفدوش تيجيو واحد الاحتقانات مخدومة من طرف سياسيين وحنا اليوم أش تنطالبوك، نطلب منكم السيد الوزير باعتبارنا لأن حتى أنا معاكم في الحكومة جزء من هذه الأغلبية للدفاع على مبدأ التعميم في أفق زمن معقول وعاجل لأن الوضع لا يتحمل الانتظار لأن هاذ المشاكل دا الاحتقانات وانتما تشوفو واش المغرب محتاج لهاذ الشيء؟ راه ما محتاجش ولهذا الرجاء ثم الرجاء لأن اليوم راه كايين غير الجعجات نبعدمن هاذ الشيء ونعمو هاذ الشيء، وتنمناوري يوفقك على أساس تعطينا واحد الوقت معين في زمن محدود باش يلمسوه المغاربة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، إن أردتم.

إذن، ننتقل إلى الموضوع الثالث ودائما في موضوع سياسة التعليم وموضوعه "السياسية التعليمية" الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات، السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

تحملتكم مسؤولية التعليم، واستبشر رجال التعليم أو الأسرة التعليمية خيرا نظرا لما يلمسونه فيكم من نظرة علمية ثاقبة ومن توجهات ذكية.

ما هي السياسة التي سترجعون بها الثقة للأسرة التعليمية؟

بالتوفيق إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

سؤال طويل وعريض وطويل وعريض، بغيت نذكر مرة أخرى، على أن كايين اتفاق كامل على أن توفير القاعات الدراسية ولا التجهيز ديالها ولا الحد من الاكتظاظ، ليس غاية في حد ذاته، هذه ليست إلا وسيلة

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

الفريق الاشتراكي سبق له أن تقدم بهذا السؤال بمناسبة الإعداد للدخول المدرسي، ولكن وقع ما وقع، اليوم نقول من هذا المنبر بأن هذا السؤال السيد الوزير، لم يفقد بعد راهنيته لأنه يتمحور حول وضعية الداخليات المدرسية، كيفية تدبيرها وكذلك الظروف ديال الإيواء للتلاميذ بها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا.

بلا ما نرجع للعدد ديال (les internats) اللي كاينين في المدارس، الداخليات الموجودين هذه مسائل كلشي تيعرفها، أنا فقط أكد على أن الحالة ديال العدد كبير من هاذ الداخليات ليس في المستوى المطلوب، لا من ناحية الأفرشة ولا من ناحية الحالة العامة ديال هاذ الداخليات، أحنا واعيين بهاذ الشيء هذا وإن شاء الله في هاذ العام هذا قبل الدخول المدرسي، نفس الشيء غادي يكون مجهود خاص بالنسبة لهاذ الداخليات لا من ناحية الأسرة ولا الأفرشة ولا الغطاء إلخ، باش تكون إن شاء الله في المستوى في الدخول المدرسي المقبل.

فيما يخص المسألة، وخا نرجع لها واسمحوا لي، ديال الطلبات وديال رجال التعليم، إلى آخره، أحنا لا أحد ينكر أن عندهم مشاكل، ولكن ديما اللي تنطلب من الإخوة والنقابات باش تفهموا هاذ القضية وتنشكرهم، هو أن يجب الفصل بين متطلبات التلميذ اللي خصنا نقابلوه كلنا، كل المسؤولين، وما بين المتطلبات الاجتماعية ماشي نربطو واحدة بواحدة، لأن إلى جيتو تقول ليا ما نخدم حتى تعطني ولا هذا غنبقوا ديما ندورو فحلقة فارغة، وهاذ القضية ما جابتش نتيجة، ما جابتش نتيجة، لأن كنبقاو ديما زيد القمح زيد الدقيق، كما كيقولوا زيد الماء زيد الدقيق، شكون اللي بدا شكون اللي ما بداش.

أنا كنظن هاذي جات الفرصة باش نتجندو كلنا فواحد هذا، المشاكل ديالنا غادي نحلوها غتجي الوقت فاش تحل، راه ما كاينش

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير، نتمنى أو الفريق الاستقلالي يتمنى لكم التوفيق.

الأمر هنا لا يتطلب الكيف، بقدر ما يتطلب إرادة قوية للأسرة التعليمية، جدودنا اقروا في الحصيرة وراهم علماء، ولكن حنايا إلى قبلت النصيحة ديالنا وخا حنا في المعارضة، غادي نقول لكم راه العناية ديال إصلاح التعليم إرجاع الثقة لرجل التعليم، خلط أولا واحد المصالحة مع رجل التعليم، هناك فئات كبيرة متضررة لا تتطلب إلى إرادة بسيطة وبسيطة جدا، لا تكلف ميزانية الدولة إلا الفتات وهاذ الناس غنحاول بعجالة، هاذوك الأساتذة الراسبين ومعنا الأخت الزومي مستشارة حضرت معكم في الوزارة على هاذ الناس واعدهم باش تدوزوا لهم مباراة، لحد الساعة ما كاينش، ضحايا النظامين الأساسيين، قلت لنا واعترفت الوزارة بأن هاذ الناس معهم الحق، غير معهم الحق الناس اللي مازال تيشتاغلوا، وإا المتقاعدين مشاوا الذين لم يسبق لهم، تحية خالصة للحكومة السالفة، ولكن بقيت واحد 40 أو 28 راهم تيموتوا من دبا واحد العمر، الأعمار بيد الله، غادي نلقوا إلا القليل.

وغادي نجيو للأطرمشتركة، الناس تيستافدوا من النظام الأساسي ديال وزارة التربية الوطنية، إلا هاذ التقنيين المساعدين الإداريين المتصرفين هاذوا كلهم ما تيستافدوش، واش هما من التعليم أو سيفطهم لشي وزارة أخرى؟

الطامة الكبرى، في عجالة، كاين أطر تربوية مهمشة أصابها ما أصابها من ظلم وتعسف خلال واحد الفترة ديال، ما نسسمهاشي، الفترة السوداء في حياة التعليم، هاذومدراء الأكاديميات بكفاءة عالية وراه مازال جالسين، وعندهم 5 اسنين باش يخدموا، وعندنا هاذوا اللي جاهم، اسمح لي السيد الرئيس، عندنا الناس اللي صابهم واحد التعسف حكرة، غير أننا ما تتعجبنيش نقول لك راك تتنتمي .. هذا راه ما يمكنشاي أرجو من ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، غادي تكون مناسبة إن شاء الله، في إطار اللجنة لتداول هذا الموضوع لأنه موضوع كبير وعريض.

إذن وما دمننا في موضوع التعليم، وباسمكم جميعا، السيدات المستشارات والسادة المستشارين، نرحب برجال ونساء الغد تلاميذ مؤسسة العش ميموزة بالقيظرة الذين شرفونا بحضورهم.

شكرا لكم.

السؤال الرابع موضوعه وضعية الداخليات المدرسية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

غيجتازو فيها امتحانات البكالوريا تكون ظروف حسنة، وحتى لا يؤثر عدم إطلاعهم أو النقص في الإطعام ديالهم على النتائج، أخذنا بالاعتبار أن بعض الموردين، السيد الوزير، اللي كيتعاملو مع الأكاديميات، راه الطريقة اللي كيسلمو بها ذيك المواد الغذائية راه تتم فواحد الوضعية ما نقدرش نقولها لكم.

يعني كيحي مثلا ممول، كييجيب ذيك الخبز وكيلوحها، وراه كاين محاضر معاينة احنا كفريق ديالنا توصل بها، هاذ الشي كاين في الولاية ديال أسفي وكذلك في الولاية ديال الشمال.

إذن احنا ابغينا ندقو ناقوس الخطر، على الأقل الأكاديميات أو المديرين الإقليميين المحترمين هاذ الناس هاذو اللي كيتعاملوا.

معذرة السيد الرئيس.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، وباسمكم جميعا نشكر السيد الوزير على... السيد الوزير، باقي ليك.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

فقط أنا سجلت الملاحظات كلها، وكنتمنى إن شاء الله نشهد تغير في الأسابيع المقبلة إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة، ونتمنى لكم التوفيق في مهمتكم.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وموضوعه المستفيدين من مقالع الرمال ورخص الصيد في أعالي البحار، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

السيدة المستشارة تفضلوا.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير، لقد رفعت شعار محاربة الفساد والريع خلال الولاية

شي حاجة اللي صعيبه على العزيمة ديال الإنسان، وكاين هناك تجند وطني حول هاذ الموضوع هذا، فخصنا نغتنمو هاذ الفرصة هادي، باش من جهة نعطيو اللي علينا، نخدمو ونزيدو فالخدمة إلى آخره ونتعاونو جميع، ومن جهة أخرى نطلبو، وإن شاء الله راه ما كاينش شي واحد اللي كيقتل الباب ولا كيقتل ما كاينش مشاكل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة احنا السؤال ديالنا كان مرتبط بكل وضوح بوضعية الداخليات المدرسية، ونعلم جميعا على أن الإقبال على الداخليات المدرسية كيكون من نصيب التلاميذ أو التلميذات ديال الفئات المعوزة.

أحنا اليوم نثير انتباه الحكومة المحترمة التي ندعمها ونتمنى لها التوفيق مستقبلا بمناسبة الدخول المدرسي المقبل، هو أن الوضعية المالية لميزانية الداخلية باش تعطيها واحد العناية خاصة، علاش تنقول عناية خاصة، السيد الوزير؟

لأن اليوم الإشكال الحقيقي أو الأعطاب التي وقع الإجماع حولها هو أن التدبير المالي فيه مشكل، راه اليوم السادة رؤساء الجماعات البعض منهم مشكورين أو رؤساء المجالس الإقليمية خلال شهر 11، 12 و 1 هما من تكلفوا بتوريد المواد الغذائية الأساسية، لأن كان وقع واحد المشكل في الصفحة على مستوى الأكاديميات، هاذ الشي لا من الشمال ولا في الجنوب، احنا هاذ الشي ما بغينا هاش يبقى مستقبلا، يعني بمناسبة الدخول المدرسي المقبل.

أيضا، السيد الوزير، كاين واحد المشكل ديال وضعية العاملين، هاذوك الطباخة أو الناس اللي فالنظافة راه ما تيتخلصوش، إقليم وزان نموذجاً، راه أعطاهم شي شهرين أو 3، راه مازال الوضعية ديال العاملين داخل الأقسام الداخلية للمؤسسات التعليمية ما كيتوصلوش بالمستحقات الأجرية ديالهم، فهادي عملية غير مقبولة، غير مستساغة لا يمكن أن تستمر مع ميلاد هاته الحكومة.

أيضا، السيد الوزير المحترم، احنا اليوم المغاربة مقبلين على الامتحان ديال البكالوريا، وعلمها قلت السؤال ديال الفريق الاشتراكي لم يفقد الراهنية ديالو، فبالتالي احنا كفريق نطالب بضرورة توفير الظروف الملائمة للتلاميذ اللي هما ما غنقولوش نزلاء، اللذين يقطنون فهاذ المؤسسات التعليمية بالأقسام الداخلية باش الظروف اللي

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبعاً هاذ السؤال كنا طرحناه في الحكومة السابقة ولكن عندو راهنية الآن لأنه الجوهر ديال السؤال هو من بعد ما الحكومة نشرت اللائحة المستفيدين، المغاربة تساءلوا كاملين شنو بغا تدير الحكومة من بعد ما نشرت اللائحة ديال الأسماء وما درتوش اللائحة ديال أسماء المستفيدين من مقالع الرمال درتو أسماء شركات.

المغاربة كلهم كانوا تينتظرو واش الحكومة عندها الجرأة باش تصلح هاذ القطاع لأنه السيد الوزير هذي ثروة وطنية مقالع الرمال والصيد في أعالي البحار ومقالع الأحجار هذي ثروة وطنية ينبغي لكل أبناء المغاربة الاستفادة منها كنتسألو كما تيتسألو المغاربة كنا تنتسناو الجرأة الحكومة تقيس في هاذ الشيء، محاربة الفساد ومحاربة الرعب إلا أنه مع الأسف الوضع زاد استفحالا لأنهم تتعرفوا السيد الوزير إلى مشيتوا للمقالع في كل مدينة والفينيطرة ها هي قدامكم شوفوا المستفيدين أشنوتيديرو في الرمال ديال البحار؟

كاينة تجاوزات خطيرة وهاذ الشيء تتعرفوه كاملين وكل أعين السلطة متواطئة ولكن حتى شي حد ما قدر يهضرو الثروة البيئية تتقاس والثروة السمكية تتقاس ولا أحد يحرك ولا أحد يحرك ساكنا.

كنا نتنمناو جرأة الحكومة تمشي في هاذ المجال ما شي الجرأة الحكومة تمشي عند المستضعفين والفقراء ديال هاذ البلاد، لأنه قلت هذه ثروة وطنية كاينة عاطلين اللي تيتسناو العمل، كايين فقراء اللي تيتسناو حقهم من الثروة الوطنية، غير ممكن السيد الوزير الإخوة تستمر بلادنا في هاذ النهج ديال أنه حفنة من المستفيدين من خيرات هاذ الوطن والباقي يعاني من الفقر والتهمة، إلى كايين شي جرأة عند هاذ الحكومة نتنمناو هاذ الحكومة تقيس هذا المجال وتوزع الثروات بشكل عادل ما بين أبناء هذا الوطن، أما ننتظر في كل مرة شعارات ونتخبوا وراء شعارات، لأنه هناك جهات تحارب، إلى قستوفي هاذ ملفات الفساد والمفسدين ما أظن أن ذلك صحيحا.

وشكرا.

السابقة ونشرتم اللائحة ديال المستفيدين من المأذونيات في قطاع النقل ووعدتكم بنشر باقي اللوائح، خاصة في قطاع الصيد في أعالي البحار ومقالع الرمال، لكن لم توفوا بوعودكم.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن الأسباب الحقيقية لتستركم عن هؤلاء المستفيدين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد نجيب بوليف، كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، المكلف بالنقل:

السيد الرئيس،

شكرا السيدة المستشارة.

بالفعل تفضلتو وطرحتو سؤال حول المقالع اللي من المفروض كما تفضلت أنه كان خاصها تنشر اللائحة.

أنا غادي نقول لك في البداية بأنه بالفعل الحكومة السابقة وأيضا الحكومة الحالية تولي هاذ القطاع الأهمية الكبرى، وواضحة لو إستراتيجية في إطار عمومي اللي تيتهدف بالأساس إلى محاربة الرعب، ولكن أيضا إلى توفير المواد الأساسية والعمل على أنه القطاع يكون تنافسي من خلال الهيكلة ديالو ومن خلال القيام بعدد من الإجراءات فطلبات العروض اللي تكون مفيدة.

وتعلمون أيضا على أنه خلال فترة الولاية السابقة راه خرج قانون 31.27 اللي دام فيه النقاش سنتين، واللي خرج في الجريدة الرسمية في يونيو 2015 واللي بالفعل كانت فيه إشارات واضحة، إلى أنه التجميع ديال جميع النصوص اللي مرتبطة بالمقالع، أننا نوصلو لهاذ الأهداف اللي حققها.

أنا غير الجواب اللي عندي هو ما عرفش تكلمتم عن وعود واللي ما كايماش، الوزارة إلى دخلتو للموقع ديالها السيدة المستشارة ستجدين في الموقع ديال الوزارة جميع المقالع ديال المغرب مصنفين وابتداء من أكتوبر 2012 اللي مصنفين حسب الجهات وحسب النوع ديال ذلك الشيء اللي تنخرجو من المواد الأولية فذاكشي اللي تتطلبو 1895 مقلع اللي راه هو كايين 165 صفحة، أنا جبت نسخة فقط من صفحة من هاذ 165 صفحة اللي فيه جميع المقالع، الجهات اللي موجودين، النوع ديال الرخصة، النوع ديال ديال ذلك الشيء اللي تيخرج النوع ديال الشركة المدة إلى آخره.

وبالتالي الحكومة السابقة وفت بالذي وعدت في الجانب ديال المقالع ويمكنكم الإطلاع على جميع المقالع ديال المغرب اللي هي متوفرة في الموقع ديال الوزارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك
والماء المكلف بالنقل:

أظن السيد الرئيس والسيد المستشار السؤال ديالكم كان واضحاً، هو أنه الحكومة كان عندها وعد للمغاربة أنها غادي تنشر وما نشرت، فإذا به هي ناشرة هاذ الشي بكل التفاصيل وبكل الدقائق الأمور، كما وضحت لك من خلال كل شيء، حتى لي (les coordonnées lambert) باش تعرف حتى المقلع فين.

كاين الشق دبا اللي هو سياسي، دبا أنت خرجت من الشق اللي طلبتم فيه معطيات، لربما كنتم تتصوروا أن الحكومة ما دارتش، فإذا به دارت وأعلنت للمواطنين ودارت الجهد اللي ما كانش دار في دارت.

الشق السياسي الآخر في إطار النقاش اللي كان داخل البرلمان بغرفتيه كان القانون ديال 27.13 واللي كان محط نقاش ديال الجميع واللي خرجنا به بصيغة، راه داز في مجلس المستشارين وقدمتم من المقترحات ما من خلاله طلبتم أن يتم تطوير هذا القانون باش يكون شفاف ويكون للاستثمار جاذبية ويكون توزيع ديال الثروة ويكون.

فخرج هذا القانون اليوم النصوص تنظيمية هي التي من شأنها الحكومة حرصت، السيد المستشار، على أنه في المادة 64 أن المستخرجات ديال التراخيص غادي تنشرها في الجريدة الرسمية ما شي الموقع ديال الوزارة، ستنشر من خلال القانون في الجريدة الرسمية بالمعطيات ديالها كاملة، ذيك الساعة ستعرف شكون الشخص وشكون الشركة.. هذه هي الشفافية ومحاربة الربع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمكم الفعالة.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الصحة وموضوعه "انتشار بعض الأمراض المعدية في العديد من مناطق المملكة"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيداتان الوزيرتان،

السادة المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير المحترم،

تعاني مناطق الجنوب الشرقي من تفشي مجموعة من الأمراض المعدية على رأسها (Leishmaniose) سؤالنا، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي اتخذتموها لتطويق هذا الوضع؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا هاذ الجهات على الصعيد الوطني، باش نأكد من خلال هذا السؤال ديالكم السيد المستشار المحترم للرأي العام الوطني، أنه ما كاينش عاود ثاني رجعت كما يكتب ماشي عليك أو كما يقال الأمراض المعدية السريرية رجعت اللي ما كانش كاع في المغرب ورجعت، منها (Leishmaniose) منها الجمرة الخبيثة، منها الجذام... إلخ.

فالمغرب قضى على هذه الأمراض، وغير باش نوضح أنه هاذ المرض مثلا الجذام منين تتكون المنظمة العالمية للصحة تقول أي دولة عندها أقل من حالة من هاذ الحالات لكل 10000 نسمة فيتسى أنها قضت على هذا المرض، فبعض الحالات تتبان في البلاد فرادية معزولة، مثلا كان حوالي 2500 ديال (Leishmaniose) وليني ما نساوش في 2016، 2015 كانت أكثر من 3500 إلى آخره، فهاذ الأمراض اللي أشرت لها الجلدية غدا وكتنخفض وكتنقص في المغرب، الإجراءات اللي اتخذتها الوزارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الوزير.

أسباب نزول هذا السؤال هو ما فعله داء (Leishmaniose) بأهلنا وأبنائنا وبناتنا في الجنوب الشرقي جهة درعة- تافيلالت، وهذا كنشكر جريدة المساء اللي يعني جات نتمنى من الكاميرا تأخذ هاذ الصور، يعني هاذ الشي في الجهة، في الجماعة ديالي اللي كنت رأسها، جماعة تغزوت نيت عطى عندي أكثر من 200 حالة في المدارس، يعني واحد الحالة اللي ما كتصورش، السيد الوزير، يعني هاذ المرض هذا مكينش حتى الدوا

السيد وزير الصحة:

لأن هاذ القضية ديال المرحومة إيديا ما كاين فيها أخبار مغلوطة نوضح بعجالة.

أولا بعد تقديم العزاء للأب ديالها اللي كنت قدمت العزاء للعائلة ديالها الصغيرة والكبيرة، هاذ القضية تم ترويج المعلومات مغلوطة، تبتقال المرحومة ما توفت إلى ما كانش سكانير هذا غير صحيح تماما، غير صحيح تماما، وكان سكانير ولا كان وكان فيه عطب غير صحيح تماما، هي امشات للراشيدية ودارت سكانير ديال الراس، دارت السكانير عاوتاني آخر الثاني ديال الرأس وديال الصدر وديال الجسم ككل اللي بين يعني كسور في (la base du crâne) بدون تورم يعني ما كانش المخ منفوخ بدون نزيف لي تبيان سكانير لي تيقول هاذ الشئ راه خطير لأن كاينين جوج الأنواع ديال الرضوض ديال الرأس إما ما تيبين والوسكانير واخا كان راه كان دارتو جوج نوبات وما تيبين والو من بعد زاد علمها الحال وتوفت الله يرحمها وهاذ، الشئ أكدو الطبيب الخبير اللي دار التشريح في فاس المحلف اللي دار التشريح، اللي وصل لهاذ النتيجة هاذي اللي تنقولو.

فيما يخص المفتشية العامة مشات لعين المكان اللي وقفت على اختلالات إدارية، واخذينا في وقتها مع المسؤول على هاذ الاختلالات الإدارية اخذينا يعني الواجب درناه.

فيما يخص، السيد المستشار المحترم، غير باش نؤكد للسكانة وللمغرب كلو باش يعرف هاذ الجهة هاذي اللي تتبان لك، كان فيها مجهود جبار ديال الوزارة، مليار و33 مليون درهم، أشنوهي؟

أولا، فتحنا المستشفى ديال قلعة مكونة الجديدة، فتحنا وشغلنا المستشفى ديال ميدلت الجديد، غيكون التشغيل فهاذ 3 أشهر الجاية ديال مستشفى الريف، كاين مستشفى الريصاني وأرفود راهم الأشغال جارية، كاين التوسيع والترميم ديال الراشيدية، ديال ورزازات وديال بومال دادس اللي غيساليوفي 2018.

آخرها المستشفى اللي تتدوي عليه ديال 120 سرير ديال تنغير ب 160 مليون صحيح، كنت واعدت أنا الساكنة بلي كان غيتبني فواحد الوقت، كاين اشوية ديال (le retard) ما فيها باس ملي تنبنيو 53 مستشفى في أن واحد، إلى كان (retard) أنا أعدكم وتنقولها فهاذ القبة ديال البرلمان، الشهر الجاي غيبدا الحفير ديال المستشفى اللي غيكون مستشفى جامعي صغير.

هاذ الشئ اللي كنعقول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ديالو في الفرسيان، إلى ما جاش يعني الصبيطار يديروا (les piqures)، (c'est incroyable).

نعم إن هذا الداء يأتي نتيجة لتفاقم مختلف مظاهر الهشاشة الاجتماعية وعدم توفريئة سليمة ونظيفة.

إن جماعتنا في جهة درعة تافيلالت فقيرة جدا، وتفتقر إلى كل شيء وأعتقد السيد الوزير المحترم بالإضافة إلى الخصاص في البنيات الاستشفائية بالجهة وعلى رأسها المستشفى الإقليمي الذي لازلنا السيد الوزير، ننتظر وعودكم في إنجازته بتنغير ومراكز صحية تتوفر على الإمكانيات البشرية والطبية لتوفير الخدمات الصحية اللازمة.

لذلك، فالجهة تستدعي تدخلا استعجاليا من طرف كافة القطاعات الحكومية للنهوض بالأوضاع سواء على مستوى التأهيل الحضري، البنيات الأساسية والخدمات اللائقة لأن الساكنة تعاني من الخصاص ومن الظلم ومن الحكرة.

السيد الوزير،

الله يجازيكم بخير راه اولادنا وبناتنا في ذيك المنطقة، دتعاما... السيد الوزير تمازيتنيت مراتنقيس الحال تنغ إلا غوا المشكل أختار السيد الوزير، سواء اشتاون دمازغ الصحراء، دافير السيد الوزير، أسنغ غتفهم أيتوها باش دبا ولا، السيد الوزير، دابا راه ولات موضه، يعني الشلحة راه غادي نبقاو نهضروها وراه ولاد نتاع الجنوب الشرقي راه مخدامينش وراه يقدرنا يترجموا لكم. محو الأمية، راه ولات دابا لغة رسمية خصنا نمحيو يعني هاذ الأمية يعني ديال الأمازيغية.

أمهاتنا باملشيل تيموتوا خليوننا باش ما نذكروش عاوتاني القضية ديال إيديا يعني اللي كل واحد هضر فيها ما يكفي، إيديا راه عندنا إيديات فاطمة الزهراء في بومال بناتنا الأمهات ديالنا تيولدو عندنا في إقليم زكورة النساء (auto-stop) باش يمشيويولدوا خصهم (auto-stop) في دوار الساون جماعة.. تيمشيوي لورزازات 36 كيلومتر تيقول لهم رجعوا لزاكورة 200 كيلومتر للإقليم ديالكم، هاذ الشئ ماشي معقول السيد الوزير اللي تيقوع في جهة درعة تافيلالت ما عندناش السكانير واش يعني دابا المشكل ما غاديش نقولوا المشكل ديال الوالدين، راه ماشي مشكل ديال الوالدين راه مشكل ديال سكانير، (pédiatre)، عندنا 11 (spécialiste) بتنغير ما كاينينش السيد الوزير، مكيجحشروش.. والله إلى مشكل السيد الوزير في هاذ الشئ ديال الصحة في تنغير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، كتشكر السيد المستشار، أتشكر السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير.

احنا تنكونو في ورطة، لأن ما يمكنش احنايا فنهاري في يومين غنديرو، ولكن ماشي كلمهم، ولهذا تنحاولو نجمعوهم في إطار فيدرالية بحال اللي درنا فالشمال اللي فيها 10 ديال الجمعيات، فيدرالية الشمال ديال القصور الكلوي، بحال اللي دارت مؤسسة الأمل فالدار البيضاء، إلى آخره.

فيما يخص التتبع والمراقبة، كايين واحد اللجنة في مديرية المستشفيات اللي تتبع هاذ الأمور هاذي، واللي كتعطي للوزير والمدراء واحد الحصيلة كل 6 أشهر اللي تتكون خفيفة، ولكن كل سنة كيكون واحد النقاش حول ما قامت به الجمعية والمشاكل اللي تيعيشها المرضى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الوزير.

كايين جوج ديال الأنواع ديال الجمعيات، كايين الجمعيات اللي كتسير المراكز، وكايين الجمعيات ديال أصدقاء مرضى القصور الكلوي.

بالنسبة للجمعيات اللي تتسير المراكز، السيد الوزير، كايين اتفاقيات معها، ولكن هاذ الاتفاقيات أشنو المشاكل اللي تيوقعو فيها؟

مثلا تديرها معهم اتفاقية باش تعطوهم 1000 ديال (les kits) تيوصلهم 900 ديال (les kits)، و100 ديال الماء، وبالتالي غادي يستعمل غير 100 و900 تبقى هذه النقطة الأولى.

ثانيا، فيما يخص الراميد ملي تيكونوا في المستشفيات، الاستخلاص ديال الراميد يتم في المستشفى ولكن الجمعية ما تيتمش تحويل الاعتمادات المالية للجمعية ديال الراميد، وهذا مشكل كبير.

المشكل كذلك اللي واقع كذلك في جمعية أصدقاء مرضى القصور الكلوي، هاذ الناس تيستافدوا من الدعم ديال (INDH)¹ ديال المبادرة الوطنية للتنمية والمشاريع، تيستافدوا أيضا حتى من شي دعم ديال الوزارة بعض الجمعيات، ولكن ما كايينش حساب وراقب لهم، ما كايينش يوشو غالبيتهم للمراكز اللي تتسيرها جمعيات أخرى باش يخلصوا على هاذ الناس، وبالتالي فين تتمشي هاذ الفلوس هذه؟ هذا هو اللي نتكلموا على المراقبة.

الخطر الكبير مثلا في إقليم خنيفرة كايين جمعية اهتمت على أنها تدير مرضى اللي ما كايينش، وعدد كبير ديال الفلوس مشات في هذه، مثلا

السؤال الثاني موضوعه، دعم الجمعيات العاملة في مجال القصور الكلوي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تعمل العديد من الجمعيات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في قضية القصور الكلوي، وهاذي منذ سنوات واحنا كنسائلكم اليوم، السيد الوزير، مما سبب في التقليل من لائحة الانتظار اللي كنسميوها لائحة الوفيات، وساهمت كثيرا هذه الجمعيات في التخفيف نوعا ما على وزاراتكم.

كنسائلكم اليوم، السيد الوزير، حول حصيلة عمل هاذ الجمعيات، وما مستوى التأطير والدعم والمراقبة اللي كتقوم به وزاراتكم لهاذ الجمعيات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هذا سؤال اللي كيحتاج نقاش لأن فيه بزاف، ولكن ما فيها بأس في 3 دقائق غادي نحاولو.

أولا هاذ النقطة اللي أشرت لها، السيد المستشار المحترم، نهنا لها المجلس الأعلى للحسابات، كتابة نهنا فهاذ النقطة بالضبط. الجمعيات اللي تنتعاملو فيما يخص القصور الكلوي على الصعيد الوطني هي حوالي 34، 35 جمعية.

كيفاش تيكون هاذ التعامل؟ تيكون أولا مركز على واحد دفتر التحملات، كتكون اتفاقيات شراكة، اشكون غيبي المركز؟ أشنو هما الموارد البشرية؟ اشحال من (kits) يمكن تعطي الوزارة؟ 30؟ 40؟ ورغم هاذ الشيء ربما نتناقشو فهاذ الشيء كايين مشاكل كثيرة عديدة ومتعددة، ماشي كلمهم ولكن بعض الجمعيات، نعطيك مثلا 2 ديال الأمثلة، مثلا في الجنوب ولا في الوسط كايين جمعيات اللي تتبدا معنا فهاذ الإطار ومن بعد تتحبس، تيجي تيعط ليا العامل وتيقول لك أودي الجمعية فالت لك ابتداء من يوم الاثنين ما غادي يبقاويستقبلوا هاذ المرضى ما عندهومش.

¹ Initiative Nationale pour le Développement Humain

موجه من طرف فريق العدالة والتنمية، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين والمستشارات،

نسائلكم اليوم، السيد وزير الصحة المحترم، حول الأسباب الحقيقية لتأخر مواعيد العمليات الجراحية، طرحنا هذا السؤال في فريق العدالة والتنمية لأن عندنا انعكاسات خطيرة، بعض المواعيد تصل لسبعة أشهر، ثمانية أشهر، عندنا انعكاسات اجتماعية، عندنا انعكاسات قيمة، عندنا انعكاسات سياسية، أشنوهي الأسباب؟

أشنوهي الإجراءات المستعجلة التي تنوون تديروها باش ما يبقاش هاذ الخلل في القطاع ديال الصحة العمومية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ المشكل ديال المواعيد هو مشكل على الصعيد العالمي، ولايني أنا ما نقارن راسي مع الدول المتقدمة جدا، وغادي نعطيك بعض الأرقام، فيما يخص بلادنا عندنا سببين:

السبب الأول هو التديير ديال المواعيد، أنا جاي لك، هاذ السبب ديال التديير حاولنا ما أمكن تنبغوا، ما بغيناش السيد يعي فعليا للمستشفى باش ياخذ موعد، ولهذا تينوضوا المشاكل، قال لي، قلت له، الرشوة، تنبقاوا تنحاولوا ما أمكن، درنا هاذك البرنامج موعدي www.mawidi.ma اللي نعطيك ديال أبريل 2017، هذا اللي داز، حوالي أكثر من 2 مليون و500 موعدا اللي اتخذت في جميع المستشفيات الصغيرة ولا الكبيرة على الصعيد الوطني، منهم 2 مليون و200 ألف اللي جاو برجلهم خذوا موعد، وفهم يلاه 300 ألف اللي استعملوا هاذ البرنامج عبر الانترنت، هاذي مازال خاصنا احنا، ماشي تنلوم المواطن، لا، هذا مجهود خاصنا نديروه احنا أكثر ونشوفو المشاكل ونبسطو المساطر أكثر.

النقطة الثانية، هي مشكل النقص الحاد في الموارد البشرية، ماشي غير ديال الجراحة، ماشي، هذا مشكل تكوين، مشكل كان قديم،

في الجنوب كايين جمعية مثلا في العيون عندها 170 مريض عندها 2 بالأطباء، أعطيتها 2 ديال الأطباء في إطار الاتفاقية، وكاينة جمعية أخرى عندها 20 طبيب، أعطيتها 2 بالأطباء.

هاذ النوع ديال عدم اكتمال الاتفاقيات بشروطها بينكم أنتم والجمعيات هو اللي تيخلي على أن الجمعيات تتكون عاجزة عن أداء المهام ديالها، وبالتالي على أنه لا المراقبة ولا أيضا تنفيذ بنود الاتفاقية هم أساسيين في إنجاح العملية كلها.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد وزير الصحة:

أنا ماشي معك في بعض التدخلات ديك في هاذ، لأنني نتقول لي ما كايينش هاذ الدعم، إلى عندك وعد جيبوا، ما كايينش وزارة اللي تتعين الفلوس لشي جمعية من هذه، ما كينا.

اللي أنا قلت لك بينوا ولا غادي نبنوا ولا غادي بيني نصف ونصف، الموارد البشرية و(les kits) اللي أشرت لهم، أولا نتقول ليا تتعطي 1000 وتتعطي شي حاجة ناقصة، صحيح، وبني شرحت لك علاش؟ لأن أنا عندي جمعية أخرى اللي كان عندها المشاكل اللي زادت بلا ما تدوي معها الوزارة نتقول لك صيفت ليا (les kits) نتحاولو، يعني راه كلهم الله يجازيهم بالخير تديروا واحد العمل جبار، نتحاولوا نوازنو.

فيما يخص الراميد، أنا نقولها لك من هاذ المنبر، ما خاصش جمعية من دبا تفكر أنه الفلوس الراميد نبقاوا ندوزهم للجمعية، وإنما غادي نزيدوا..

الراميد المشاكل ديالو هو براسو حريرة، نتحاولو نحلوها بعد غير بوحدا، إلى بقينا ندوزو فلوس الراميد للجمعيات علامة الساعة.

الآن كل ما في الموضوع أنه هاذ الاتفاقيات غير عرف آش تديير، غنعرفو الوزارة آش تديير، وكاين حساب 6 أشهر وعام، والمراقبة والتتبع، من غير هاذ الشيء راه ما تكون حتى حاجة أخرى، وإلا غادي نحلوا باب الفوضى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث وموضوعه إجراءات وزارتك لتجاوز إشكالية طول المواعيد الخاصة بإجراء العمليات الجراحية، وهو سؤال

جراح مستعد باش يقوم بهاذ العملية خاصو تحفييزات، نتكلمو بكل صراحة.

نحن نقترح عليكم، السيد الوزير، أنه تدخلوا عنصر التحفييزات باش المردودية ترتفع، لأن الجراحين المغاربة، بالمناسبة ما عندناش أرقام على شحال عدد الجراحين وشحال عدد العمليات الجراحية اللي كيقوم بها في اليوم، إلى حدود الساعة ما كاينش أرقام، غير باش نعرفو حجم الخصاص اللي هو موجود، لأن هاذ الشيء إلى ما علجنا هاش عندو انعكاسات ماشي فقط على الجانب الطبي.

احنا غير الأسبوع الماضي، أحد المستشارين معانا اللي هو السي علي العسري، الأخت ديالو توفت بسبب تأخر في الموعد، مشات بتوصية من المستشفى الإقليمي ديال تاونات، حالة مستعجلة خاصها تدخل للمركز الجامعي ديال فاس، بقات من 3 ديال العشية حتى 3 ديال الصباح، وكان المصير ديالها هو الوفاة، في الوقية اللي كان من الممكن الإنقاذ ديالها، فالعمر ديالها 54 سنة.

هاذ الإشكاليات اللي هي مرتبطة، كايين التقرير ديال البنك الدولي كيشير للخلل اللي موجود في العلاقة ما بين عدد الأسرة وما بين عدد الساكنة، كايين مشكل كبير، كايين هاذ الشيء الانعكاسات ديالو سماها التقرير ديال البنك الدولي هو 50% أو 52% كيؤديو رسوم غير رسمية، ما معنى رسوم غير رسمية؟ معناها الرشوة، السيد الوزير، باش يسرعوا المواعيد ديال الناس ديالهم.

كايين انعكاسات سياسية، وهو أن المواطنين ما كيبقاوش يتيقوا في الحكومات ديالهم، لأنه كييعتقدوا بأن الخدمة العمومية اللي هي من حقهم ما بقاتش كتأديها كما ينبغي.

اعلاش كنعقولو هاذ الشيء؟ باش نقترحو عليكم، السيد الوزير، احنا عارفين كايينة مجهودات بذلتوها في الولاية السابقة وكايين أمل باش تزيدو تبذلوا، وعارفين بلي كايينة أمور اللي هي إستراتيجية خاصها وقت، لكن كايينة أشياء اللي هي مستعجلة. المستشفى الإقليمية بحال المستشفى الإقليمي ديال سيدي سليمان أولا المستشفى الإقليمي ديال الخميسات إلى ما تجهز بتجهيزات اللي هي حديثة كيولي بسبب حتى هو فواحد النوع من الاكتظاظ على مستوى المستشفى الجامعي ديال الرباط.

نهتمو بالمستشفيات الإقليمية، السيد الوزير، نحفزو الجراحين المغاربة، نوسعو الساعات ديال العمل، (les blocs opératoires) خاصهم يبدوا يشتغلوا مع 6 ديال صباح ويسدو حتى ل 8 ديال الليل. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ونحاولو المجهودات، المجهودات ما كتطحش ماشي كلام، في المغرب كانوا يلاه خمسة ديال الكليات ديال الطب، دابا الحمد لله ديال طنجة كتبني، كايين غادي عما قريب ديال أكادير، ديال العيون، كايين الشيخ خليفة، كايين الشيخ زايد، هذا تدريجيا، لأن احنا من الدول 57 في العالم على حساب المنظمة العالمية للصحة، اللي عندنا واحد النقص حاد في الموارد البشرية.

ولهذا راه ماشي ما نديرو والو، إلى ماكانش التكوين ديال الطبيب على الأقل 8 سنين باش يكون (généraliste) زيد عليها واحد العام كيزيد باش يولي (concours) من بعد كيقرأ خمس سنين باش يكون (spécialiste) دابا الطبيب باش توجدوا راه خص 18-20 عام باش يكون موجود، ولهذا راه خاص الوقت ملي كندويوا دابا راه بدو تدريجيا.

في ما يخص المواعيد، صحيح عندنا احنا أكثر، ولايني غير باش نعطيك في أوروبا، يعني المعدل باش تشوف الطبيب ديال العيون ثماني أشهر، خلينا المستعجلات وإلى بغيت تخلص هذه حاجة، أنا كندوي على المريض ملي كيمشي عادي.

ها هما عندي هنا، مثلا في فرنسا (gynéco) باش تشوف الطبيب ديال الولادات 68 يوم، نعطيك مثلا في تونس باش تشوف مريض اللي كيكون فتح باش غير يشوف مرة أخرى الطبيب 62 يوم، هاذي بلاد اللي قريبة لنا، فيما يخص كندا ديال الراس، باش يشوفك طبيب ديال الراس 103 ديال الأيام، إلى آخره.

هاذ كلشي كيشكي، حتى احنا كنعاولوا ما أمكن يعني نسهلو المأمورية، وإن شاء الله مع المدة، مع موعدي، مع التكوين ديال الأطباء في المغرب والمرضات والممرضين إن شاء الله يكون خير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الوزير.

في الواقع احنا كنعقاسمو معكم واحد الجزء من التشخيص، ولكن كايينة إشكاليات أخرى، صحيح هاذ "الراميد" عدد المنخرطين اليوم أكثر من 10 ملايين، إلى خدينا غير الجهة ديال الرباط مليون 454، ما عندناش المستشفى الجامعية والمركبات الجراحية الكافية لاستقبال عدد ديال الناس، لكن كايين مشكل، إلى درنا مقارنات مع بعض الدول خاصنا نمشيو في المقارنة حتى النهاية، ما كايينش (les blocs) اللي كيبدو مع 10 ديال الصباح وكيسدوا مع 2، الدول كتبدا مع 6 ديال الصباح وكتسد حتى كتسلي العمليات الجراحية ديالها، لكن باش يكون طبيب

ديالهم كارثي، فقراء، أكثر من ذلك الشبي اللي تتصوري من الناحية ديال الفقر والهشاشة اللي واصلها هاذ الناس.

التقرير الصادر عن البنك الدولي، السيدة الوزيرة، في 2016 تقول بأنه ما كاينش إجراءات حقيقة ووقائية لمحاربة الفساد، هذا في 2016، التقرير ديال البنك الدولي كذلك تقول، السيدة الوزيرة، بأن 150 مليون دولار تعاطت لكم من أجل المساهمة فهاذ الشبي ديال محاربة الفقر والهشاشة، 126 مؤشر ديال التنمية البشرية فالمغرب، مكلاسيين احنا مع مالي ومع مجموعة ديال الدول، حدث ولا حرج.

السيدة الوزيرة،

80% من الفقراء تيعيشوا في العالم القروي، السيدة الوزيرة، 2.2 من ذلك المبالغ اللي عندكم فالصندوق ديال التماسك اللي صرفتوها فالسنة فهاذ الحكومة السابقة، وهاذ الصرف ديال هاذ 2.2 من الصندوق ديال التماسك في "تيسير" وفي "راميد" وفي مجموعة ديال القضايا.

السيدة الوزيرة،

أنا بغيت نعطيكم حالات تشوفوهم وتطلعوا عليهم، ومعانا السيد وزير الصحة ولكن مشي، شوفي معايا السيدة الوزيرة هذا "مولاي عبد السلام بن مشيش"، راجل فقيه عندو 7 ديال المعاقين فالدار، 7 ديال الأولاد كلهم معاقين، ما عندهمش البطاقة ديال "راميد".

ها الحالة ديالهم، الأولاد كلهم تياكلوا التراب، أولاد المنطقة والمجتمع المدني والمنتخبين هما اللي تيعينوا هاذ الناس، الحكومة والمسؤولين غايبين تماما، لا وجود لهم، وهاذو هما الحالات الحقيقيين اللي خاص الحكومة تتدخل فيهم واللي خاص الوزارة ديالكم تعنى بهم واللي خاص الوزارة ديالكم تطرق الأبواب ديالهم، ولكن هاذ الناس ملي تنلقوا حالات فهاذ المنطقة وحالات كثيرة في مناطق متعددة ونلقاوا الغياب ديالكم، تنقلوا أودي ربما هاذ الحكومة ولا هاذ الوزارة عندها هاذ الفئة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

السيد المستشار المحترم،

أولا أشكرلك هذه الغيرة على فئات واسعة من المجتمع التي تجد نفسها في وضعية صعبة، أنت جيتيها كصور، احنا تنعنايتها في الواقع ديالها، في البيوت ديالها، في الدواوير ديالها، وعندنا مناديب اللي تنصيفطهم يطلعوا على الحالات عندما يبلغنا الخبر بأن هناك حالات مثل الحالة اللي أشرت لها، وطبعاً لا يحق ولا يمكن أن تكون هناك أسرة فيها 7 ديال الأطفال معاقين وما عندهاش البطاقة ديال الراميد.

كما أود أن أشكر السيد الوزير، انتهى الوقت ديالكم، نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة الوزيرة، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، وموضوعه استفحال الفقر وضعف السياسات الاجتماعية إزاء الفقراء.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصاله والمعاصرة، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة والسيدات الوزيرات،

السيدات والسادة البرلمانيين،

السيدة الوزيرة، ما هي الأسباب الكامنة وراء استفحال الفقر في المغرب؟ وما هي التدابير والإجراءات الحكومية الكفيلة بتقويم السياسات الاجتماعية وجعلها أكثر استهدافا للفقراء، خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة منهم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضلوا السيدة الوزيرة، ونرحب بكم مرة أخرى.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

طبعا هناك أسباب متعددة لوجود الفقر والهشاشة في المغرب، ولقد تم إطلاق مجموعة من البرامج وإحداث مجموعة من الصناديق، وكذلك انطلق ورش تجريبية إن شاء الله ناجحة للاستهداف.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

من 2001 حتى ل 2011 كانت النسبة ديال الفقر والهشاشة 2 وتخفيضات من 2001 ل 2011 ل 0.28، من 2011 للآن، السيدة الوزيرة، ابغيت نقول لك عندنا 5 ملايين و300 ألف يعني اللي الوضع

المستشار السيد عادل البراكات:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني وأخواتي المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير،

أثبتت البرامج الحكومية المعتمدة على مستوى قطاع التشغيل محدوديتها وقصورها في تقليص معدل البطالة، خاصة في صفوف الشباب.

أمام هذه المعطيات، السيد الوزير، نسالكم حول نجاعة السياسات العمومية المتبعة لتوفير فرص الشغل والتقليص من نسبة البطالة في صفوف الشباب؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم على السؤال الذي طرحتموه.

أولا، لا بد أن نقر جميعا بأن البطالة اليوم هي ظاهرة بنيوية في مجتمعنا، كما أنها ظاهرة تعاني منها عدد من البلاد المتقدمة بسبب الركود الاقتصادي الذي عرفته اقتصادياتها، ولما تنقل ظاهرة بنيوية ماشي وليدة ديال سنة ديال التدبير ولا سنتين ديال تدبير ولا ديال 5 سنوات، وإنما هي مرتبطة بمجموعة من الاختيارات التي درنا من الاستقلال إلى اليوم، واحنا اليوم خدامين كنراجعو فيها المقاربات باش نديرو مقاربات حقيقية فعلية التي تتمكن من التشغيل الكريم ومن التشغيل المدمج للمواطنين اللي كيعانيو من هذه الأفة.

بطبيعة الحال فيما يتعلق ببعض المعطيات الإحصائية ديال المندوبية كتبين أنه رغم ذلك وقع واحد التراجع بالمقارنة ما بين سنتي 2015 و2016 وقع واحد التراجع، ما كنعقولش بأن هاذ التراجع كافي، احنا في البرنامج الحكومي كما تعلمون نطمح إلى أنه نزلوا البطالة إلى 8.5 وغادي نشتغلو إن شاء الله باش نوصولهاذ التخفيض، بل نطمح إلى ما هو أكثر من ذلك، خاصة وأنه الموضوع ديال التشغيل كما تعلم، السيد المستشار المحترم، هو مسألة ماشي مرتبطة فقط بالبرامج الإرادية، فالبرامج الإرادية مهمة والحكومة عاكفة على واحد المجموعة ديال البرامج الإرادية، ولكن التشغيل مرتبط بواحد النمو مستدام وبواحد النمو اللي كيوصل لواحد الدرجة، وغنعقول لك بأنه الحكومة والبرنامج الحكومي إن شاء الله غادي نشتغلو باش نخلقوا واحد النسبة ديال النمو اللي ما غيبقاش وكان، غنسعوا باش ما يرتبطش النمو بالتطورات المناخية، لأنه كما كتعرف الاقتصاد الوطني للأسف الشديد، وهاذ طلع هود فيما يتعلق بالنسب ديال البطالة مرتبطة ببعض العوامل الأخرى

احنا غنتحراو وغادي نمشيو وغادي نشوفو أشنو هو الإشكال الحقيقي.

وإلا لا يمكن أن ننكر الجهود التي بذلتها الدولة المغربية ابتداء من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كما أن الأرقام الحقيقية ممكن تاخذها من المصدر ديالها، أنا نقول لك بأن صندوق التماسك الاجتماعي الذي أحدث من أجل مجموعة من الاعتمادات التي تصرف لفئات في وضعية صعبة، منهم الأشخاص اللي في وضعية إعاقة، في 2016 صرفنا 115 مليون لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة بوحديتهم.

كما أن الراميد استفادوا منوما يزيد على 9 د المليون ديال المواطنين، تقريبا 10 المليون، مليون محفظة بلغت 524000 أسرة، " تيسير" 4 المليون في سنة واحدة، دعم الأرامل، ونبغى نصح للسيد الرئيس ديال الفريق ديالكم ملي تم الرد على البرنامج الحكومي قال ما عندوش علم بأن هناك أرملة تستافد، تنقول بأن 66000 أرملة استفادت من الدعم، بما يعني أن 117000 طفل يتيم استفاد من هذا الدعم.

أنا ما اعرفتش واش في المحيط ديالكم والبيئة الاجتماعي اللي تعيشوا فيها ما فهاش أرامل؟ ولا ما قدرتوش تتوصلوا لمثل هذه الحالات؟ ولكن هذه هي الأرقام الحقيقية واللي عندنا موثوق بها.

ثم إن المطلقات كما تعلمون استفادت 6451 امرأة مطلقة من صندوق التكافل العائلي.

أما الرعاية الاجتماعية اللي جات في السؤال ديالكم، وربما تتحدثون عن الحماية الاجتماعية، نبغى نرجع للحماية الاجتماعية، خاصني نقول لكم بأننا أهلنا 1500 مؤسسة للرعاية الاجتماعية، وأن قانون 65.15 الذي ينسخ القانون 14.05 المتعلق بفتح وتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية راه بين أيديكم، في يديكم باش تصادقوا عليه ويدوز ويحسن الوضعية ديال الرعاية الاجتماعية من خلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية اللي كتأوي المسنين، أطفال في وضعية إعاقة، نساء في وضعية صعبة، وغيرهم من الفئات في وضعية فقر وهشاشة، بأيديكم أنتم تصادقوا على القانون ويتحسن الوضع، وبأيديكم ما تصادقوش على القانون، كيفما ما صادقتوش على بعض القوانين ويتوقف حال ومسار التشريع لصالح فئات واسعة من المجتمع المغربي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونواصل مع السؤال الأول الموجه للسيد وزير الشغل والإدماج المهني، وموضوعه ارتفاع نسبة بطالة الشباب.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

واحد العمل بين وزارة التعليم ووزارة التشغيل، أن الناس خاصهم يتكونوا الطلبة، السيد الوزير، باش يولجوا العالم ديال الشغل.

السيد الوزير،

خاص في العالم القروي الناس راه تيقريو ولادهم راه ما عندهم مش مصاريف باش يقريو ولادهم، السيد الوزير، راه تيقريوهم على أساس أنهم يخدموا يوصلوا ويأخذو دبلوم ويخدموا، فاش يوصلوا أنهم تياخذو (la licence) ديالهم ولا تياخذوا (master)، السيد الوزير، ما تخدموش أش غادي يدبروا هاذ الناس هاذو؟

راه خصهم يخرجوا للشارع، راه كاين الاحتقان الاجتماعي، كاين إضرابات كاين مشاكل السيد الوزير، لذلك نطلب منكم السيد الوزير إعادة النظر وأنكم تجتهدوا في هاذ العمل ديالكم وتوجدوا واحد فرص الشغل للشباب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

التعقيب لكم السيد الوزير المحترم.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

السيد لو كانت الحكومة قد فشلت لصوت ضدها ولما رجعت من جديد إلى التدبير الحكومي مما يبين بأن المجتمع قدم إجابة واضحة وفهم بأن الحكومة اشتغلت معاه واخى ما دارش المعجزات ولكن واثق بالحكم.

القضية من الغريب في الأمر، السيد المستشار المحترم، أننا تلقوا أحيانا بعض الملاحظين أو بعض المنتقدين يفشلون في تدبير مقابلة خاصة لهم ويتكلمون ويصدرون أحكاما يعني مطاطة على الاستراتيجيات ديال الحكومة اللي هي هاذ التشغيل كما قلت لك هو ماشي مسألة ديال سنة ولا ديال سنتين، وإنما مسألة ديال سياسات عمومية متراكمة ومرتبطة كما قلت لك.

أنا ماشي وزارة التشغيل أنا وزارة الإدماج المهني، التشغيل هو مسألة أفقية، لهذا الحكومة اليوم وضعت إستراتيجية يعني ديال التشغيل وغادي تشتغل فيها جميع القطاعات، وأنا متأكد أنه بالسياسات القطاعية والاستراتيجيات القطاعية اللي هي حاملة لعدد من فرص الشغل أعتقد بأننا غادي نجحوا إن شاء الله في هذا المشروع نحن متأكدون وغادي نزلوا البطالة ل8.5 حنا غير بغينا نكونوا متواضعين ولكن إن شاء الله غادي نوصول للهدف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

المرتبطة بأن التشغيل ديانا مرتبط بالقطاع الفلاحي.

ولهذا، كاين سياسة باش نركزو على القطاعات ونديرو واحد التحول بنيوي في النسيج ديانا، بطبيعة الحال كاينة البرامج الإرادية اللي دارت الحكومة وكتديرها، وغادي نراجعوها باش نطورو النسبة ديال الإدماج ديال الشباب، وهذا أحد المهام ديال الوزارة اللي ولات سميتها الإدماج ديال الشباب، الإدماج ديالهم المهني ماشي وزارة التشغيل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عادل البركات:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

فالحقيقة هذا فأل خير أنك اعترفوا لنا بالفشل ديالكم في تقليص معدل البطالة في الحكومة السابقة.

السيد الوزير،

احنا نطلبو منكم ما بغينا ش تستمرو في نفس السياسات العمومية ديال نفس الحكومة.

السيد الوزير،

اعرفتو بأن الحكومة السابقة في البرنامج الحكومي ديالها أنها أقرت أنها ستقلص نسبة البطالة إلى 8%، وفي نهاية ولايتها الحكومية، السيد الوزير، ارتفعت البطالة إلى 9.6%، وأنت السيد الوزير في البرنامج الحكومي الجديد تتقول لنا غادي تقلصوا البطالة إلى 8.5%.

السيد الوزير،

استمرار السياسات الحكومية، الاستمرار ديال أش السيد الوزير؟ الاستمرار ديال ارتفاع البطالة؟ الاستمرار ديال ارتفاع نسبة البطالة ديال الشباب؟ الاستمرار ديال استفحال الجريمة؟ استفحال عدم فرص الشغل؟

السيد الوزير،

الله يخليك، نطلب منك أنك تحرك هاذ القطاع وتحركوا بجديّة، السيد الوزير، راه الشباب ديانا تيقرا فالكليات مفتوحين وتيتخرجو عام مورا عام، راه جحافل ديال الطلبة، السيد الوزير، فين هو سوق الشغل؟ راه خاصكم توفرو لهم سوق الشغل فين يخدموا، السيد الوزير، الطلبة ديانا، السيد الوزير، ما عندهموش فين يخدموا.

السيد الوزير،

وعرفتو بأن عندنا مشروع ضخم في طنجة اللي غادي يكلف لنا 100 ألف منصب شغل ديال العمل، احنا دابا مجبرين أن اليد العاملة نستوردوها، السيد الوزير، من الخارج، راه خاص يكون موازاة ويكون

الحكومة دارت واحد الجهد كبير وخص الحكومة تستمر في المجال ديال خلق مناصب الشغل الخاصة بالوظيفة العمومية.

أما فيما يتعلق بالبرامج الإرادية، أشرت إلى أنه عندنا واحد الإستراتيجية وطنية للتشغيل، هاذ الإستراتيجية فيها بزاف ديال المحاور التي يضيق المجال عن التفصيل فيها، ولكن أهم شيء أننا غنديرو واحد الجهاز، غنديرو واحد اللجنة وطنية مكونة من القطاعات الحكومية التي سنتبع من خلالها هذه الإجراءات، ثم كايين العمل - بطبيعة الحال- اللي كتقوم به الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، اللي هي كتحاول تقرب ما بين السوق ديال الشغل وما بين الطلب ديال الشغل.

آخر نقطة بغيت نشير لها أنا في الأسبوع الأخير كان عندي واحد الفرصة باش نمشي لواحد المجموعة ديال الجامعات اللي كانت دايرة أبواب مفتوحة، تأكدي أنه الجامعة اليوم كتدير واحد العمل لتقريب (le profil) ما يسعى بالتكوين من الطلبات، وفوجئت في حقيقة الأمر في الجامعة ديال سطات بأن من أكبر الشعب اللي وقع فيها الإدماج هي الشعبة ديال الحقوق، لما ولاوا الناس ديال الحقوق كيقلبوا على الخصاص وكيدروا تكوينات ملائمة لسوق الشغل، إذن كايين هناك واحد العمل كبير اللي يمكن يتدار في هاذ المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيدة المستشارة، في حدود دقيقتين.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

أنا ما غنجاوبشي شي حاجة الي ما معنياش بيها، ولكن غنجاوب على ما يلي، السيد الوزير.

بعدا أهنتكم باسم الطبقة العاملة أنكم أصبحتم وزيرا للتشغيل، بعدما كنتم كاتباً عاماً لنقابة، وهذا فخر للنقابين، ثم كذلك أقول لكم بما أن هذا المسار الذي تتبعتموه يفرض عليكم أكثر من غيركم من الوزراء أن تكونوا مدافعين على التشغيل، لأن لا تنمية ولا مجتمع مستقر بدون التشغيل، التشغيل فشلت الحكومة السابقة فيه لأن المعدلات والنسب هي التي تؤكد هل هناك فشل أو نجاح، ربما نجحت في أشياء ولكن في التشغيل لم تستطع.

تقولون، السيد الوزير، بأنكم 114 ألف منصب، ولكن شحال من منصب فقدناه؟ راه بالآلاف وشحال من مؤسسة تسدات؟ وشحال ديال الانهيارات ديال التشغيل؟ ثم كايين القطاع غير المهيكل، ثم كايين

وقبل الانتقال إلى سؤال ثاني أريد أن أتوجه عبركم السيد الوزير للطبقة الشغيلة بتهنئة على عيدها العالمي اللي كان يوم أمس فاتح ماي.

السؤال الثاني موضوعه مصير حاملي الشهادات العليا والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال. تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

السادة الوزراء المحترمون،

في الحقيقة، السيد وزير التشغيل، نسائلكم ما هي سياسة الحكومة لتدبير ملف حاملي الشهادات؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

واش نعاود نقول بأني ماشي وزير ديال التشغيل، المرسوم ديالي فيه وزير الشغل والإدماج المهني، التشغيل قضية أفقية لا ترتبط بوزير التشغيل ولهذا حتى الأخوان يلي بغاوا يحتجوا ما يجيوش للعنوان الخطأ، باش نكونوا واضحين.

فيما يتعلق بالسؤال ديالكم السيدة المستشارة المحترمة، الحكومة تولى قضية تشغيل الشباب ولاسيما حاملي الشهادات عناية خاصة، بطبيعة الحال كما أشرت القضية الأولى وهو دعم التنمية الاقتصادية لأنه التشغيل هو مسألة ديال النمو، إلى ما درناش واحد النسبة ديال النمو منتظمة راه ما غتخلقش ولهذا ففرز يعني خلق فرص حقيقية ديال التشغيل تبجي من خلال العمل التنموي ومن خلال كما قلت الاستراتيجيات القطاعية التي تشتغل عليها الحكومة، بطبيعة الحال كايين ما يسمى بالبرامج الإرادية ديال التشغيل عندنا واحد المجموعة ديال البرامج لي دارت وهاذ البرامج يعني سنثبت ما هو صالح فيها وسنعيد مراجعة ما يحتج إلى تطوير.

وبالمناسبة غادي نعطيوا الأولية للشباب وغادي نمشيو للجهات وغادي نمشيو لغير حاملي الشهادات.

فيما يتعلق بطبيعة الحال باش نعطيوا واحد الرقم يعني فيما يتعلق بالقطاع العمومي يعني الأخ الكريم قبيلة تكلم على أشنودارت الحكومة أذكره بأنه في عهد الحكومة السابقة ثم استحداث 114000 منصب شغل وهو ما يعادل الحصيلة ديال الحكومتين المتتاليتين بمعنى أن

الشغل كل سنة، بينما لا يشتغل سوى 250000 في كل القطاعات العامة والخاصة والمهيكل وغير المهيكل مما يعني أن 400000 تبقى عاطلة كل سنة، الأمر الذي يستوجب معالجته بكل حزم.

ومن هذا المنطلق، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي التدابير المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة معضلة البطالة التي تتفاقم كل سنة؟ وما هو تصوركم للنهوض بقطاع الشغل ليطماشى وسوق العمل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

السيد المستشار المحترم،

يعني أشكرك على طرح هذا السؤال الذي يلتقي مع الأسئلة التي طرحوها الإخوان المستشارين السابقين، ولكن بغيت نعاود نؤكد على أنه..

السيدة المستشارة،

أنا سأعقب عليها ولكنها ذهبت، يعني قل كلمتك وامشي، هادي حتى هي طريقة في الحوار ما بين الحكومة.

فبالنسبة للتشغيل في العالم كلو في الكون كامل أهم مشغل وهو المقاول ماشي القطاع العام، القطاع العام عندو دور في التشغيل كل ما دامت الخدمات العمومية في مجال الصحة، في مجال التعليم، وفي غيرها من المجالات الخاصة بالخدمات العمومية فيها قصور، فتبقى السياسات ديال الحكومة وستبقى سياسات الحكومة تتجه إلى يعني خلق المناصب المالية الكافية التي من خلالها تتم الاستجابة للخدمات العمومية.

بطبيعة الحال تتعرفوا بأنه راه بلادنا يعني الثروة اللي تنتج يعني الميزانية الإجمالية ديالها راه كايين، راه عندها إكراهات، فإذن راه احنا ما غنبدوش نتكلموا على شي حاجة اللي ما كيناش واحنا كنتكلموا على المغرب بالإمكانات المالية ديالو والإمكانات الاقتصادية ديالو.

إذن هذا فيما يتعلق بالقضية ديال القطاع الخاص، ما كايين شي بديل عن القطاع الخاص، بمعنى أنه خاصوياساهم، خاص المقاول، وأنا ملي تنقول خاص القطاع الخاص يساهم خاص تكون المقاول مواطن، أي تحترم الحقوق ديال العمال وتكون اجتماعية، وهذا الشغل ديال وزارة الشغل وليس وزارة التشغيل، من أهم الوظائف والاختصاصات ديال وزارة التشغيل أن السهر على تطبيق القانون والمعايير ديال العمل والمعايير الدولية حتى ديال العمل والسهر على ما يسمى بالشغل اللائق،

مثلا وحذرتم 10000 إطار تربوي للقطاع الخاص شحال شغلتمو فيه؟ 14 ديال الناس، فين هما دبا الناس يطالبون بالوظيفة العمومية، لماذا؟ لأن ليس هناك ثقة في القطاع الخاص إطلاقا، السيد الوزير، ما كايين ثقة في القطاع الخاص إطلاقا، المغربي بطبيعته يحب الاستقرار، والاستقرار ما كايين في القطاع الخاص، كايين المناولة، شكون اللي تايق في المناولة؟ ما يحدث الآن في "جبل عوام" لا يمكن أن نثق في المناولة، الناس جالسين معتصمين ما كايين اللي كهمضر معهم، وهاذو يطالبون بالتطبيب، واش كايينشي واحد ما يقبلش يكون طب الشغل حادهم؟

ثم كذلك بماذا يطالبون كذلك في التدبير المفوض، النساء العاملات في قطاع التعليم في النظافة، راهم في مريرت وراهم في مكناس ب 600 درهم، ومنين تنقولو لهم فين هو "SMIG²" تقول ليك تتخدم غير ساعتين، وبما أنه كتخدم غير ساعتين، وهما كيشدوها من الثامنة صباحا حتى للسادسة ديال العشية.

إذن من سيثق في القطاع الخاص، السيد وزير التشغيل، مع احتراماتي؟ الكل الآن يطالب بهذا التشغيل داخل الوظيفة العمومية لأن ليست هناك الثقة في القطاع الخاص، والخطير، السيد وزير التشغيل، هي عندما نسمع رئيس الحكومة يقول بأن ما كي يعرفش كاع موالين محضر 20 يوليو، وهاذي ما كايينشي مغربي اللي ما كي يعرفش هاذ المشكل.

إذن كايين شي حاجة شي مساحة بين الحكومة وبين المجتمع المغربي فيها فراغات وفيها بياضات، يجب أن تملأ بالحق في التشغيل وكذلك ربط التعليم بسوق التشغيل، أنا كنعرفا السيد الوزير بما أن التعليم هو منهار ما يمكن ينتج إلا العطالة، ولكن اسمحو لنا يجب على الحكومة أن تهتم بالتعليم والتشغيل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

وننتقل إلى السؤال الثالث دائما في قطاع التشغيل وموضوعه ارتفاع دائما نسبة البطالة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لطرح سؤاله، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد احمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات، السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

أولا، السيد الوزير نتمنى لك التوفيق في المهمة إن شاء الله.

مما لاشك فيه أن معضلة البطالة أصبحت تتفاقم سنة بعد سنة بحيث تشير بعض التقارير إلى أن حوالي 650000 شخص يدقون باب

² Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti

الاستثمار، خاصنا فعلا نشجعو المقاوله الصغرى والمتوسطة، خاصنا فعلا نلقاو حلول فعلية وحقيقية للوضعية ديال حاملي الشهادات، اللي فعلا أنهم كييعيشوا فواحد الوضعية تقريبا وضعية نفسية اللي مزرية. إذن كلنا أمال وربما المجتمع ديال المغاربة كلهم والشعب كلو أنه أمال أننا فعلا نلقاو نتائج إيجابية اللي فعلا أننا نحققوها واحد النتائج اللي يمكن أننا كلنا نكونوا راضيين عليها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الرابع والأخير موضوعه التعويض عن الأضرار المترتبة عن الأخطار المهنية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

تعلمون بأن التعويض عن حوادث الشغل يستند إلى مجموعة من المساطر الإدارية والقضائية المتمثلة أساسا في التصريح بهذه الحوادث، وقد تأثر ذلك بقانون 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2014.

نسائلكم، السيد الوزير، بعد هذه المدة، ما ماذا نجاعة المساطر المسطرة في ذلك، خصوصا الحد من تراكم الملفات القضائية في مادة حوادث الشغل أمام المحاكم المختصة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كما أشرت إلى القانون المشار إليه، بطبيعة الحال هاذ القانون جاء باش يتجاوز الثغرات اللي كانت في الظهير الشريف بتاريخ 6 فبراير 1963، وصدق على القانون في البرلمان ونشر بالجريدة الرسمية كما تعلمون.

أي اللي كتوفر فيه الحدود الدنيا ديال الكرامة الإنسانية، الحماية الاجتماعية ديال العامل، التصريح ديالو في (la CNSS) بطبيعة الحال كايين المركزيات النقابية، المركزيات النقابية خاصها تكون يقظة وخاصها تكون كتقوم بالواجب ديالها باش حيث ما كانت هناك اختلالات، حيث ما كان هناك إخلال بهذه القوانين فعليها أن تقوم بدورها الذي يعطيه لها الدستور.

تكلمت، السيدة المستشارة، للأسف الشديد مشات على فقدان ديال مناصب الشغل، يعني خاصنا نكونوا واضحين ملي نكونوا نقولوا شي حوايج نكونوا واضحين، المناصب ديال الشغل التي تم افتقادها تتكون دائما في الغالب في القطاع الفلاحي، لأنه الإحصائيات كنساو هاذ المعطى واحنا نتعرفوا قلتها بأنه للأسف الشديد لحد الساعة مازال الاقتصاد ديالنا مرتبط ارتباط بنوي بواحد العامل متغير، ملي تيكو العام مزيان راه ما تنلقاوش الخدمة حتى في مدينة راه تيمشيو الناس يتخلصو وتياخذو أجور أكبر في المهن ديال المدينة، هذا هو الواقع.

إذن الحكومة في الرؤية ديالها تدير واحد التحول في البنية ديالها، باش فعلا ما يبقاش عندنا هاذ المشكل، وتولي مناصب الشغل مناصب شغل حقيقية ودائمة ومستدامة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار، فيما تبقى لكم من الوقت.

المستشار السيد احمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا على الإجابة ديالكم، السيد الوزير، انتما واحنا كنا مارسنا الانتخابات، وكنعرفو بأن الواقع ومن بعد التشخيص الواقعي ديال المجتمعات ديالنا، كنعلقوا من بين الأولويات والطلبات الأساسية والرئيسية هو الشغل.

لهذا، السيد الوزير، سنة بعد سنة كنعرفو النسبة ديال التراكمات ديال العدد اللي كيرتفع 400 ألف كل سنة، كيخلق واحد الأزمة نفسية ومادية داخل الأسر وداخل الشباب وداخل الأمهات وداخل نفوس حتى ديال الآباء.

لهذا، السيد الوزير، حان الوقت لأن فعلا من بعد التصريح الحكومي اللي رفع النسبة من 8 إلى 8.5%، أننا فعلا نلقاو حلول جذرية وحلول واقعية باش فعلا أننا نواجهها هاذ المعضلة، فعلا أن هاذ معضلة ماشي على مستوى المغرب، لأن هي معضلة عالمية، ولكن ربما يمكن بالتجارب الحقيقية اللي يمكن أننا نشتغلوا عليها كلنا، لأن ماشي هذا هم وزارة واحدة بل هم ديال جميع مكونات الحكومة، لأننا خاصنا نشجعو

هذا التعقيد الأول.

كما أن مسطرة الصلح الإجباري بدورها مسطرة معقدة بسبب تماطل شركات التأمين في اقتراح الصلح، هذا القانون إذن يجعل ضحايا حوادث الشغل رهينة لشركات التأمين بسبب تعقيدات المسطرة ويضطرون لذلك بقبول أي صلح مقترح من طرف شركات التأمين.

فقد فرض القانون الصلح قبل إقامة الدعوة واعتبر أن مصير إقامة الدعوة لن يحظى بالقبول إذا لم تجرى مسطرة الصلح قبلية، إذن فما على الضحية في هذه الحالة إلا رفع دعوة ولا جدوى منها.

لهذا، السيد الوزير، لاحظنا ضعف عدد المقاولات التي تؤمن على عمالها كذلك، وهذا ناتج أولاً على تأمين هذه المصلحة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كما تم سبق وأن اقترحنا ذلك.

وثانياً إلى الضعف البين في هيئة جهاز الشغل وكذلك على الفقر فيما يخص الوقاية خير من العلاج، حيث أن عدد أطباء الشغل لا يستوفي الشروط المنصوص عليها في مدونة الشغل، ونسجل بكل أسف أن قانون 18.12 لم يأخذ بعين الاعتبار رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تقدم بمجموعة من المقترحات والتوصيات والتي توافقنا بشأنها جميعاً داخل هذا المجلس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

بلا ما نطول عليك السيد المستشار في التعقيب.

أنا غادي نقول لك إلى كان الأمر يتعلق بمقتضيات مسطرية يعني داخلية في الاختصاص ديال وزارة التشغيل احنا مستعدين نراجعوها.

إلى كان الأمر يتعلق بالقانون لكم كافة الصلاحية لكي تتقدموا كفريق ديال المستشار المحترم بصيغة تعديلات، وإذا كانت تعديلات وجهة فلا يمكن إلا أن نقبل بها وأن نتعاون معكم في هذا الصدد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وبهذا نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان وموضوعه الحكامة المالية والإدارية لبعض جمعيات الأعمال الاجتماعية التي تكتسي صبغة النفع العام.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم

الأهداف ديال وسلوك مسطرة الصلح بين المقاوله المؤمنة وضحية حادثه الشغل بخصوص التعويضات المستحقة بعد إدلاء الضحية بشهادة الشفاء والشهادة المحددة لنسبة العجز، وبالتالي فقد أصبح اللجوء إلى المسطرة القضائية لا يتم إلا في حالة عدم الاتفاق على التعويضات المذكورة، أو في حالة عدم التصريح بالحادثه.

هاذ الإجراء تدار بطبيعة الحال باش تبسط المسطرة وباش الضحايا يستافدوا من التعويضات المضمونة قانونيا والتقليص ديال الأجل ديال الاستفادة والتقليص كذلك الحجم ديال الملفات ديال المنازعات المعروضة على المحاكم، ثم بطبيعة الحال مع المحافظة على الحقوق الاجتماعية المكتسبة للمصابين، ويعني لتعزيز كذلك مراقبة تطبيق أحكام القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل من طرف أعوان التفيتش والمراقبة، إلى غير ذلك.

جاء بعدد من المقتضيات، والوزارة بطبيعة الحال يعني، جاء كذلك يعزز الدور ديال الوزارة في تتبع قضايا حوادث الشغل بإلزام المشغلين على إخبار المصالح الجهوية أو الإقليمية للوزارة بكل الحوادث الواقعة في دائرة نفوذها، جا كذلك كرجاء ويرفع من مبلغ الغرامات المفروضة في حالة مخالفة مجموعة من المقتضيات، ثم بإجبارية إبرام عقد للتأمين عن حوادث الشغل من طرف المشغل أو المقاولات المشغلة.

الخلاصة، النتيجة ديال التفعيل ديال هاذ القانون، عرفت عدد الملفات المعروضة على مختلف محاكم المملكة المتعلقة بالمطالبة بالتعويض عن حوادث الشغل تراجعاً ملحوظاً نظراً لسلوك جل الضحايا للمسطرة الإدارية المنصوص عليها في القانون الحالي، مما يبين على ما يبدو أن يعني الإخراج ديال هاذ القانون كانت عندو نتائج إيجابية.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الوزير.

بالعكس تماما فمن خلال متابعتنا لتطبيق هذا القانون تبين أن هناك اختلالات خطيرة تتمثل أساسا:

أولا، في مسطرة الحصول على شواهد العجز الدائم إذ يفرض هذا القانون أن يتم إنجازها من طرف الطبيب المعالج باتفاق إجباري مع طبيب شركة التأمين المادة 22، وإذا لم يتم الاتفاق بينهما يمكن لشركة التأمين تعيين طبيب مختص بناء على اقتراح الطبيب المعالج أي ليس هذا تعقيد، ألا يمس هذا بمبدأ حرية المريض في اختيار الطبيب؟ إذن

يوما من تلقيه هذا التمويل، وفي حالة ما إلى وقع الحل ديال هاذيك الجمعية هاذيك الموارد تمثي لأعمال خيرية وإحسانية.

إذن من الظهير المحدث للجمعيات كيتضمن مقتضيات، وأي جمعية أخذت إعانة عمومية ملزمة تقدم تقرير سنوي للهيئة المانحة، هذه هي المعطيات اللي كاينة في الحكامة المالية، طيب واش احنا غادي نوقفو عند هذا المسار؟

التوجه اللي امشى منذ سنوات امشى في الاتجاه ديال إقرار مزيد من الشفافية والنجاعة وتقديم تقرير سنوي من قبل الأمانة العامة للحكومة في البرلمان، إرساء واحد الآليات ديال الشفافية من خلال بوابة ديال الشراكات العمومية اللي كتقدم لك المانحين مع التمويلات، وهذا في إطار احترام استقلالية المجتمع المدني، لأن هاذ الشئ راه داخل في المجتمع المدني، هو مستقل وعندو حماية دستورية.

اللي كاين المجلس الأعلى للحسابات مع الجمعيات راه عندو الصلاحية باش يراقب، فاش تتكون إعانة عمومية مباشرة راه أيضا المفتشية العامة المالية عندها الحق، لأن فاش تتكون إعانة من المال العام تخضع أيضا للمراقبة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

أولا، لا بد بهذه المناسبة أن أقول لكم، السيد الوزير، بأن الإجراء الذي جاءت به الحكومة في إطار البرنامج الحكومي المتعلق بتقديم بعض الالتزامات في إطار شفافية التدبير المال العام، البرنامج الحكومي تحدث عن تعميم نشر لوائح المستفيدين من الدعم العمومي، هذا شيء مهم جدا.

أنا المقصود ديالي، السيد الوزير، ماغاديش ندخلو في النقاش ديال النفع العام والمنفعة العامة، لأن لا أقصد صبغة أو صبغة المنفعة العامة.

السيد الوزير،

لكم من الآليات مع المجلس أو مع المحاكم المالية أن تطلبوا بذل المساعدة، سواء من طرف المجالس الجهوية للحسابات أو المجلس الأعلى للحسابات لبحث وتدقيق صدقية النفقات لهذه الجمعيات المرتبطة بالالتزامات والوعود التي قطعها حين توصلت بهذا الدعم العمومي، وأنا أتحدث بالضبط على جمعيات الأعمال الاجتماعية في

السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

بعض جمعيات الأعمال الاجتماعية اليوم تتولى تقديم الخدمات لموظفين ومستخدمين الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية، وهذه الجمعيات رأسمالها يأتي من خلال الدعم المقدم من القطاعات الحكومية ومن الجماعات الترابية ومن المؤسسات العمومية، الأمر يتطلب نوع من المتابعة والتقييم وتقييم الحكامة بهذه الجمعيات.

السؤال الموجه إليكم، السيد الوزير، هو المتعلق بالإجراءات المتخذة لإرساء الحكامة بهذه الجمعيات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، أشكر السيد المستشار على طرح هذا السؤال.

جمعيات الأعمال الاجتماعية ليست كلها عندها صفة المنفعة العامة، لأن هاذيك عندها مسطرة ديالها، لكن في العموم 19 قطاع وزاري أساسي عندو جمعية الأعمال الاجتماعية من غير اللي هي محدثة بالقانون، مجموع ما هو مرصود من إعانات عمومية في حدود 5 د المليار ديال السنتم، يعني واحد الإمكانيات هائلة ماشي ساهلة.

ولكن النظام ديال الحكامة فيه الطرف الأول هو المجلس الأعلى للحسابات، الإجراء الأول اللي تدار وهو كان منشور ديال السيد رئيس الحكومة في 2014، ومن بعد على أساسا أن التقرير المحاسبية تحال على المجلس الأعلى للحسابات، وراه بدا كيصدر بعض التقارير ديالو ليس فقط لجمعيات الأعمال الاجتماعية بل مع الجميع.

ثانيا، جمعيات الأعمال الاجتماعية اللي عندها صبغة المنفعة العامة ملزمة تقدم تقرير مالي محاسباتي، تيديرو محاسب اللي هو مقيد في جدول الخبراء المحاسبين ويرفعو للأمانة العامة، كيقول أشنو مجموع الإعانات والموارد، في حالة ما تلقاوا إعانة من جهة أجنبية، لا بد من أن التصريح لدى الأمانة العامة للحكومة يكون داخل أجل 30

بل وجدت لغايات أخرى، التي هي التربية والتأهيل لإعادة الإدماج.

تعلمون كذلك أن القانون الجنائي تنبه وأحدث ما سماه بالمؤسسات المختصة للدواء أو لعلاج الأمراض، المرضى الذين ترتبت مسؤوليتهم الجنائية، ولكن المشرع أو القانون يفهم منها ولكن مقابل التزام المجتمع أو الدولة من إيداعهم في هذه المستشفيات.

تعلمون رابعاً، أن المغرب لا يتوفر على هذه المؤسسات، رغم أن قانونه الجنائي يأمر بذلك.

وأخيراً تعلمون أن الدستور كان واضحاً وصريحاً في المادتين 28 و31 بأن السلطات العمومية عليها واجب تقديم المساعدة والحماية لكل المغاربة، وبالخصوص الذين يوجدون في أوضاع خاصة.

إن هذا الوضع الذي يوجد عليه العدد المرتفع والمهول من المرضى عقلياً بالسجون، وهي شريحة سحبت منها حريتها يساءل الحكومة أنا كنت كتبت يسائل وزير الصحة الآن أقول الحكومة باستمرارها عن الجهد المبذول للعناية وتقديم المساعدات الضرورية ويترتب عن الوضع الحالي - وهذا خطير لم ننتبه إليه - غياب هذه المؤسسات بأمر من القانون الجنائي والدستور يترتب عنه المسؤولية المدنية للدولة والمسؤولية الجنائية لموظفي القطاع ديال الدولة سواء كان قطاعاً عاماً أو خاصاً، وفي نفس الوقت يعتبر انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان المقررة في الدستور وفي الشريعة الدولية لحقوق السجناء.

طرحنا هذا السؤال في السنة الماضية في هذا الوقت بالذات في أبريل بمناسبة اليوم العالمي للسجين، فلم يتم إدراجه، واليوم أطره بالنسبة موجهاً إلى الحكومة برمتها بنفس المناسبة التي هي يوم العالمي للسجين الذي علينا كبرلمان أن نتذكره.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً الأستاذ الجليل، والكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولاً، أشكر السيد المستشار على هذا السؤال الذي يتعلق بشريحة كما أشرت من 4000 حوالي 5% من مجموع السجناء، الوضع يعني صعب، لأن كايته تحديات بشرية وإنسانية واجتماعية، هنالك مجهودات يعني لا يمكن الحط منها وبخسها ديال المندوبية العامة لإدارة السجناء، مجهودات نوعية، لأن من أصل حوالي 4000 راه 3700 حالياً الوضعية النفسية ديالهم والصحية في حالة استقرار، والسبب هو أنه دارت واحد السياسة ديال التعاقد اللي عطت من بين النتائج ديالها التعاقد مع 44 أخصائي نفسي، 6 أخصائيين في الطب النفسي، بالإضافة للمساعدين الاجتماعيين ومنشطين اجتماعيين، تقريبا 16

مؤسسات عمومية، في الوكالات، في العمالات، في الجماعات الترابية، في القطاعات، في الوزارات أو الإدارات العمومية، لأن اعلاش، السيد الوزير؟

لأن المصالح ديال الموظفين وهاذ الجمعيات هاذي تقدم هذه الخدمات وهي تعد نسبة الموظفين والمستخدمين بمثابة تحسين للدخل، كثير من الإستفادات التي لا يمكن أن يحصل عليها الموظفين بحكم تواضع الدخولات والأجور ديالهم تتلقاها من خلال هذه الخدمات، وبالتالي فالأمر يتطلب متابعة وتدقيق، لأن هذه أموال عمومية، والمقتضيات القانونية المتعلقة بمدونة المحاكم المالية تعطي لهذه المجالس الحق في هذا الأمر، وللحكومة طبيعة الحال حتى البرلمان احنا تقدمنا بواحد التجربة لمكتب المجلس، ولكن للأسف النظام الداخلي للفريق ليس له الحق أن يطلب مباشرة من المجلس الأعلى للحسابات بذل هذه المساعدة، طلبناها من مكتب المجلس ولكن للأسف لم نحظ بالاستجابة، وذلك من اختصاصات مكتب المجلس، نتمنى من جانبكم أن تمضوا في المزيد من التقييم والمتابعة لهذه الأموال العمومية. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار على احترامكم للوقت، ومنتقل إلى السؤال الثاني، وموضوعه السجناء المصابين بأمراض عقلية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العمل التقدمي لوضع السؤال. تفضلوا الأستاذ أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزيرات والوزراء،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

السيد الوزير،

اسمحوا لي لأعرف العلاقة بين وزارتكم كعلاقة مع البرلمان وإدارة السجناء، حقيقة بعيدة، أنا أعرف أن السيد أن السيد الرميدي يوجد في جنيف، لأنه هو الموضوع يتعلق بحقوق الإنسان في الصميم، أو على الأقل وزير العدل، ربما حتى هو موجود في جنيف، ومادتمم أنكم تمثلون الحكومة، سأحول السؤال الذي كان أصلاً موجه إلى وزير الصحة لأوجهه من خلالكم إلى الحكومة برمتها.

تعلمون الآن أن في السجناء المغربية ما يزيد عن 4 ألف أو 3 آلاف و500 سجين كلهم في حالة مرضية نفسانية وعقلية خطيرة واحد.

اثنين، تعلمون، السيد الوزير، بأن السجناء ليست مستشفيات،

ومساعد و59.

الخصاص اللي عندنا في البلاد في هاذ المجال خصاص وازن، راه في المغرب ككل حوالي 300 طبيب فهاذ المجال، المجهودات كما قلت وصلت لواحد المستوى اللي هو كتضمن الاستقرار، ولكن راه تنشغلو في واحد المحيط اللي بحسب المعطيات ديال المندوبية كيواجهو التحديات ديال توفير المتابعة الطبية المتخصصة والملائمة، عدم توفر المستشفيات العمومية على الأسرة بالعدد الكافي، أنه في بعض الحالات يعني وهاذ الشي خاصنا نعترفو به لأنه مشكل قائم، استمرار الإيداع بالمؤسسات السجنية لذوي الأحكام القضائية التي تقضي بإيداع بالمستشفى ديال الأمراض العقلية، وهذا وضع، بالإضافة إلى إيداع المرضى العقليين بالمؤسسات السجنية في انتظار إجراء الخبرة الطبية لتحديد الوضعية ديالهم، واش يمشي للمستشفى ولا يبقى في السجن.

هذه إشكالات تتواجه، تمت المعالجة بتعزيز شوية دالموارد البشرية، أيضا كان مشروع القانون واللي هو مطروح واللي المندوبية العامة للسجون عملت على المساهمة فيه، ولكن باش نجي نقول بأنه ليس هنالك مشكل، كايين إشكال، ولكن المندوبية العامة للسجون كتبذل مجهودات ليست بالسهلة من أجل مواجته.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه إلى السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المكلفة بالماء، وموضوعه إنجاز سدود صغيرة، وهو سؤال لفريق الأصالة والمعاصرة، فليقدم أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيدة الوزيرة،

تعاني عدة جهات من بلادنا من تدهور الموارد المائية السطحية والجوفية، وتعد السدود الصغرى إحدى الحلول الناجعة لمعالجة العجز الحاصل حول الماء بين العرض والطلب وتغذية الفرشات المائية والحماية من الفيضانات، وذلك من خلال ضبط وتعبئة وتنمية مياه الأمطار.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول التدابير المتخذة من أجل تحسين العرض المائي، من خلال الإسراع بإنجاز السدود المسطرة في المخطط الوطني حول الماء، خصوصا وبلادنا التي نظمت المؤتمر

الدولي حول المناخ، أصبحت تعاني من التغيرات المناخية، والتي تتجلى أساسا في شح وعدم انتظام التساقطات المطرية، بالإضافة لارتفاع درجات الحرارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة شرفات البديري أفيال، كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، مكلفة بالماء:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار،

كنشكرك على هاذ السؤال، بالفعل إن كان هناك سياسة أثبتت نجاعتها وفعاليتها هي سياسة بناء السدود، وبالخصوص سياسة السدود التلية أو ما يعرف بالسدود الصغرى والمتوسطة والتي انخرط فيها المغرب بالأساس إبان الثمانينات نتيجة توالي ظواهر الجفاف لسنوات متتالية، وكانت فترات عسيرة.

كنتوفر على بنية تحتية مائية على مستوى هاذ المنشآت مهمة جدا 254 سد صغير ومتوسط، الوتيرة اللي مؤطرة بالمخطط الوطني للماء هي ما بين 10 إلى 15 سد تلي صغير، هاذ الوتيرة نحترمها سنويا إلى حد ما على حسب الكلفة ديال كل مشروع، لأن المشاريع الآن اللي مبرمجة أصبحت مكلفة نتيجة المواقع الجيولوجية الصعبة.

تعطى الأولوية بالأساس إلى المنشآت المائية التي لها دور في حماية السكان والممتلكات من الفيضانات، اللي ما كيكونش فيها نقاش على مستوى البرمجة، في السدود الأخرى حتى نضمن استدامة هذه المنشآت ونضمن على الأقل استغلالها، لأن جزء من هذه المنشآت معرض للإتلاف ومعرض للضبياع، انخرطنا في مقاربة جديدة تعتمد بالأساس على التعاقد مع شركاء محليين من تعاونيات وجماعات ترابية وجمعيات مستعملي المياه، إلى غير ذلك، حتى نضمن على الأقل بأن هاذ المنشآت تستغل، ذاك المياه المخزنة ما تبقاش مياه راکدة تستغل في تنمية محلية وبالأساس في إرواء الماشية، تنمية المدارات السقوية الصغيرة وأيضا في تطعيم الفرشة المائية، وهناك هاذ المقاربة انخرطنا فيها في الثلاث سنوات الأخيرة ولزلنا منخرطين فيها، إن كان هناك شريك كايين مرحبا به يمكن لنا نبرمجو منشآت على هاذ الشأن.

ونحاول ما أمكن أن توطن هذه المنشآت على الصعيد الترابي، لأن 15 سد سنويا ما كيمكنناش نستجوبو لجميع الطلبات، ولكن نعطي فيها الأولوية للحماية من الفيضانات والباقي للتعاقد مع شركاء محليين.

شكرا لكم السيد المستشار.

ولا حتى الحكومة التي قبل منها، المغرب حقق واحد التقدم جد مهم على مستوى تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب على مستوى العالم القروي والتي كان عندو انعكاس جد مهم على مستوى التنمية البشرية فهناك المناطق القروية، بحيث انتقلنا تقريبا من سنة 1994 إلى حدود 2016 انتقلنا من 30% إلى حدود 96% في نسبة التزويد مع تفاوتات بطبيعة الحال ما بين الجهات التي فيها محدودية الموارد المائية المحلية، والاستثمار السنوي انتقل من 200 مليون درهم سنويا إلى حدود 100 مليار درهم سنويا على مستوى الاستثمار في مجال تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب.

بالفعل هناك تجاوز وهناك تباين على مستوى نسبة التزويد، وبالخصوص المناطق القروية العميقة والمناطق الجبلية التي فيها ضعف الموارد المائية المحلية، فيها التشتت التي يعتبر عائق كبير من أجل تعميم التزويد، التي فيها التضاريس وانعدام البنية التحتية الطرقية التي تشكل أيضا عائق على مستوى مد القنوات ديال جر الماء، ولكن هناك برنامج موازي سواء على مستوى المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب التي خصص هذا العام مليار درهم من أجل الرفع من نسبة التزويد إلى 96.5% والنسبة الدنيا على حدود 80% حتى نتجاوز يعني هذا التباين والتفاوت ما بين الجهات.

هناك برنامج آخر لفك العزلة على العالم القروي التي تتقوم بالقيادة ديالو وزارة الداخلية والتي خصصت له تقريبا واحد 500 مليون درهم لمعالجة إشكالية التشتت والعالم القروي العميق، يعني هناك برنامج ونطمح بأنه نرفعوهاذ السنة على الأقل إلى 96.5% من نسبة التزويد و80% من النسبة الدنيا.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيدة الوزيرة.

في الحقيقة، أنا ابغيت نعطيك بعض المعطيات، السيدة الوزيرة، باش نقربك شوية من الواقع، الواقع التي ربما ما غاديش تقدر حتى أنت كعضو في الحكومة تحللي هاذ الوضع التي تيعيشوه مجموعة من الجماعات في مجموعة من الأقاليم، فيالي أعطيتك مثال إقليم وزان، إقليم وزان التي مجاور لسد المجاعة أوسد الوحدة والتي معروف عند الساكنة بسد المجاعة لأنه من بين الجماعات المحايدة للسد تيعيش جفافا وكتعاني من آثار ديال الجفاف مع انعدام هاذ المادة الحية.

فإقليم وزان كاين جماعة سيدي أحمد الشريف، سيدي بوضهر،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيدة الوزيرة.

فعلا احنا تنقاسمكم هاذ المقاربة ديال إشراك الفاعلين المحليين، باش أولا هاذيك المنشآت يتم الحفاظ على الديمومة ديالها حتى تقوم بالدور ديالها، حيث شفنا واحد العدد ديال السدود أصابها التلف والنسيان وتقوم بالدور ديالها، والقاضي بتوفير الماء للشرب وكذلك للسقي، ضمنا للأمن الغذائي والمائي وكذلك لتطوير الفلاحة المغربية وتحقيق أهداف مخطط المغرب الأخضر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. ليس هناك تعقيب.

إذن، ننتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه عدم استفادة بعض المناطق القروية من الماء الصالح للشرب، والكلمة لأحد السادة المستشارين دائما مع فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيداتان الوزيراتان المحترمتان،

أخواتي، إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة،

سؤالنا في فريق الأصالة والمعاصرة، ماذا أعدت الحكومة لتحقيق الالتزامات المتعلقة بالرفع من نسبة التزود بالماء الصالح للشرب في المناطق القروية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستك

والماء، مكلفة بالماء:

شكرا السيد المستشار.

بالفعل أنه يعني، ماشي الحكومة فقط الحالية ولا الحكومة السابقة

هل هناك من رد السيدة الوزيرة؟ تفضلي.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء مكلفة بالماء:

شكرا السيد المستشار.

أتقاسم الغبن بعض الساكنة التي تتواجد على مستوى بعض المنشآت المائية الكبرى ولا تتوفر على مورد داخل البيوت، هذا مشكل ديال وزان التي هضرت عليه، التي الجماعات المجاورة لسد الوحدة التي يعتبر أكبر معلمة مائية على المستوى الوطني.

ولكن خصكم تعرفوا، السيد المستشار، بأن المشكل ديال وزان مشكل ديال سد المجاعة أوسد الوحدة، ماشي مشكل ديال الاستثمار، الموارد المائية المعبنة وموجودة، المشكل التي لقيناه هو عائق أساسي في المشاريع ديال البنيات التحتية هو مشكل تعرض الساكنة ومشكل نزع الملكية التي تيقف في وجه الوتيرة ديال إنجاز الأشغال، وتيخلق واحد التأخر جد مهم.

على مستوى سد الوحدة كايين مشروعين ضخمين بـ 600 مليون درهم وواحد بـ 750 مليون درهم، وجوج ديال المحطات ديال معالجة المياه، ولكن وقع تأخر، لأن الساكنة تعرضت ورفضت بأنها تسلم الأراضي ديالها، لأن المسطرة ديال نزع الملكية مسطرة معقدة والقانون أن من المفروض أننا نعيد فيه النظر مستقبلا، مما يحد من فعاليات هاذ المشاريع التي تيبقى المواطن هو الضحية الرئيسية، ولولا انخراط بالخصوص المنتخبون التي عند دور أساسي في تحسيس الساكنة وفي التواصل معها كي يسهل المأمورية على المكتب الوطني، كنظن بأننا ما غنجحوش جميع.

وأنا الحمد لله يعني بعض التأخر التي تجاوز سنتين أو سنة ونصف من البنين ديال سد الوحدة استطعنا بفضل انخراط الجميع أننا نتجاوز هاذ المشكل ديال نزع الملكية، والمشاريع كلها في أطوار متقدمة.

ويمكن نقول بأنني تنحشم، وليت نجي نجاب على هاذ السؤال، لأن كل مرة تبتطرح المشكل ديال سد الوحدة، ويمكن نقول بأن الأفاق واعدة وغادي إن شاء الله في القريب العاجل غادي يكون جميع السكان عندهم الماء الصالح للشرب.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وكذلك نشكر السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة لتتبع هذه الجلسة.

شكرا لمساهمتمكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

الزغيرة، ونانة، دوار المجاعة، هاذوا حتى دراسة ما فكرت فيهم الحكومة رغم أن اللجنة التي انبثقت من مجلس المستشارين وخرجت لتقصي الحقائق ما دارت دراسة لهاذ الناس.

الدائرة ديال الريف، إقليم الدريوش كايين جماعة قاسيطة وأزلاف، تم تدشين المشروع في 2008 من طرف جلالة الملك، مشروع ملكي لحد الساعة، السيدة الوزيرة، وهذه معطيات تنعطيها لك سجلها، السيدة الوزيرة، باش تتابعي أنا عندي يقين أنك غتتابعي هاذ الملفات وغادي ترسلي لجنة التي غادي تبحث فيهاذ الشيء، لحد الساعة هاذ الجماعات قاسيطة وأزلاف ما كايينش هاذ المشاريع لا أثر لها في الوجود، ومع العلم أن الأبار من واحد الساعة ولا نصف ساعة التي كيقدر يستعملها أي مواطن باش يجلب الماء للأخر، وتتعرف دبا الظروف ديال الحرارة والتساقطات المطرية، واستبشرنا وزير الفلاحة خيرا إلا وهناك أزمة كبيرة في مجموعة من الجهات، لأن خاص التدخل ديال الحكومة بشكل استعجالي.

دائرة تيناست في إقليم تازة، بني فتاح، دمسيلة كذلك، هناك دراسة، هناك تعثر هاذ المشروع من طرف المكتب الوطني للماء، التي ما عرفتش علاش ما سرعش الوتيرة ديال إخراج هاذ المشروع في مجموع 8 د الجماعات في دائرة تيناست، ثم الدائرة دأكنول الأشغال تسير ببطء في كل من جماعة كزناي الجنوبية، سيدي علي بورقبة، تزي وسلي.

هذه الجماعات والله العظيم إلى الناس تتجي إلى ساعة في 24 ساعة ما تيلقاوش الماء، يعني كيف غادي يصبر هاذ المواطن، وهاذ المواطن التي في العام القروي هو التي ربما، ربما هو التي تيمارس الأمن على الصعيد الوطني، ما يمكنش هاذ المواطن تحت ظروف ضغط الطبيعة وضغط ديال ضعف البنية التحتية وانعدام الصحة ونزيدوا لو الماء ما كايينش، يعني مع الظروف ديال رمضان الآن وعالواشر هاذي، خاص واحد البرنامج على الأقل استعجالي، السيدة الوزيرة، التي غادي تنسقوا مع وزارة الداخلية ومع وكالة الشمال ومجموعة المؤسسات التي على الأقل يوفروا ذلك الشاحنات التي محملة بالصهاريج، نفكوشوية، نهزو شوية دالمعانة على هاذ الناس، لأن الأمر لا يحتمل، وخاصة أنه رغم التساقطات الأبار كلها مازال خاوية، ما كايينش ارتفاع في صبيب المياه.

عندي اليقين، السيدة الوزيرة، أنك غادي تسجلي هاذ الملاحظات وترسلي لجنة، لأن الأمر لا يستحمل.

ثم، السيدة الوزيرة، كما قال السيد الرئيس هاذ السدود خاصكم واحد البرنامج استعجالي مرافق لهاذ الأخر وعلى الأقل نفكو العزلة على هاذ الجماعات التي ربما يا الله تتعيش من ذلك الأثار ديال الفيضانات والتهديدات ديال الوديان، نوفرو هاذ الماء باش ما يمشيش يتسرب في البحار، واحد مليار متر مكعب تقريبا تيمشي غير للبحر خاصنا نحاولو، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

محضر الجلسة السادسة والثمانين**التاريخ:** الثلاثاء 12 شعبان 1438 (9 ماي 2017).**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الاله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعتان وإحدى عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد عبد الاله الحلوطي، رئيس الجلسة:**بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصل مكتب المجلس بمقترح قانون بإحداث نظام المعاشات لفائدة أعضاء مجلس النواب ومجلس المستشارين، تقدم به عضو فريق الأصالة والمعاصرة السيد عبد العزيز بنعزوز.

كما أعلن الفريق الحركي عن سحبه مقترح القانون القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 94.92 المتعلق بإحداث نظام المعاشات لفائدة أعضاء مجلس النواب والذي تم تطبيق أحكامه على أعضاء مجلس المستشارين بموجب القانون رقم 53.99، كما تم تغييره بمقتضى القانون رقم 35.04 وتشبثه بمقترحات القوانين التالية:

- مقترح قانون يتعلق بإحداث المحاكم الرياضية؛

- مقترح قانون بتعديل المادة 19 من القانون 07.14 المغير والمتمم للظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1931 الموافق ل 12 غشت 1913 المتعلق بالتحفيظ العقاري؛

- مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11

يتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية؛

- مقترح قانون بتعديل المادة 16 من الظهير الشريف رقم 1.02.239 الصادر في 25 رجب 1423 الموافق ل 3 أكتوبر 2002 بتنفيذ القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية؛

- مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 122 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛

- مقترح قانون يرمي إلى تعديل عنوان والمادة 116 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم؛

- مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 125 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

ومن جانبه تشبث فريق الأصالة والمعاصرة بجميع مقترحات القوانين المقدمة باسمه وهي:

- مقترح قانون تنظيمي بخصوص تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية؛

- مقترح قانون بشأن تقنين زراعة الكيف بالمغرب؛

- مقترح قانون يقضي بتتميم القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي؛

- مقترح قانون العفو العام على مزارعي الكيف؛

- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.89 الصادر في 16 رمضان 1432 الموافق ل 17 غشت 2011.

وبدوره تشبث فريق العدالة والتنمية بمقترح القانون الذي سبق أن تقدم به والرامي إلى تغيير المادة 10 من ظهير 24 فبراير 1958 بشأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

أما فيما يتعلق بالأسئلة فقد طالب فريق التجمع الوطني للأحرار الاحتفاظ بأسئلته سواء للجلسة الأسبوعية أو للجلسة الشهرية.

ونشير إلى أن عدد الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 9 ماي 2017 بلغ 94 سؤالاً شفوياً وسؤالان كتابيان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الأول الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.. مرحبا بكم السيد الوزير، وموضوعه دعم وتأهيل المقاولات الفلاحية.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم

السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين،

في إطار دعم التحويل الهيكلي للنسيج الاقتصادي وتحفيز الاستثمار التزمتم الحكومة بدعم ومواكبة المقاولات الفلاحية في كل المراحل للنهوض بها، وضمان تنافسيتها على المستوى الوطني والدولي.

نسألكم، السيد الوزير، ما هو مخطط الحكومة لدعم المقاولات الفلاحية وتأهيلها لتلعب دورها التنموي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هو فعلا الاستثمار هو في قلب المعادلة ديال مخطط المغرب الأخضر، كايين استثمار ديال المقاولات ولا الاستثمارات الصغرى والمتوسطة والكبرى اللي هي داخله في الدعامة الأولى، اللي هي استثمار خاص اللي كتجي الدولة باش تدعمو، وكايين استثمار اللي هو ديال الفلاحة التضامنية اللي فيه تدخل قوي ديال الدولة باش كتعاون واحد العدد ديال الفلاحة الصغار اللي مجموعين فواحد (périmètre) باش يمكن يتعملوا لهم الإمكانيات وبعض الخطرات كايين الغرس، بعض الخطرات كايين الساقيات، كايين كذلك بعض المعامل ووحدات التبريد والوحدات ديال التخزين، إلخ.

الدعم ديال الدولة كتعرفوا بأنه من قبل من 2006 كان تقريبا 2000 مليار و200 مليون ديال الدرهم، الآن إلى خذيتي المعدل بين 2006 و2009 دازل 2 مليار و840 مليون ديال الدرهم، والآن راه وصل تقريبا ل3 مليار، هذا دعم اللي هو كيمشي خاص كتحفيز للاستثمار وكذلك كايين دعم آخر اللي كيمشي اللي هو (périmètre irrigué) اللي الدولة عملات فيه واحد الاستثمارات اللي هي هائلة تقدر تقريبا ب 22 مليار ديال الدرهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير، نشكرك على جميع الجهود التي تقوم بها فيما يخص وزارة الفلاحة.

المخطط الأخضر نتمنو الجهود التي قام بها والمجهودات كلها، فيما يخص وحدات التثمين بالنسبة للمحيطات، الغرس، هذا عمل جبار.

السيد الوزير،

احنا تنناقشو المقاولات الصغرى، لأن هو كتشتغل فيه واحد الشريحة مهمة وكبيرة من الفئات الهشة، السيد الوزير، هاذ الفئة تستغل بواحد الثمن زهيد، قليل، اللي ما وصلش للحد الأدنى للأجور اللي في القطاعات الأخرى.

هاذ المقاولات الصغرى، الأغلبية فيهم ما عندهومش التغطية الصحية، ما تناخدوش السيد الوزير، بعين الاعتبار بالنسبة القروض، ما كناخدوش المدة والفائدة بالنسبة لهاذ المقاولات الصغرى.

السيد الوزير،

ابغيناكم تنظروا لهاذ المقاولات الصغرى على أنها واحد المقاولات إنتاجية، اقتصادية اللي تساهم في الاقتصاد الوطني ومنها في تنمية العالم القروي، وخصوصا أن هاذ المقاولات الصغرى الأغلبية فيها نسائية، تقريبا 80% كلها نسائية.

البرنامج الحكومي، السيد الوزير، ما عطاش لهاذ المقاولات الصغرى حقها بحال جميع المقاولات الأخرى، وخصوصا كما قلت لك أن هاذ المقاولات الأغلبية فيها نسائية.

إذن، السيد الوزير، ما اعطيناش للمرأة القروية واحد الحق اللي يمكن نحسوسها أنها منتجة، تساهم في الاقتصاد الوطني.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

اللي وقع هاذ الصباح، باش الإخوان المستشارين يسيقوا الخبر والفلاحة الكبار والصغار يسيقوا الأخبار.

الحصيلة ديال هاذ النهار، السيد الرئيس، السيد الوزير، كانوا الفلاحة، لا صغار ولا كبار، كان عندهم يوم عيد وطني بالسيد عزيز أخنوش بالفرحة اللي فرحوا بالاتفاقية ديال الثمن المرجعي.

وقلت أولا أنا تنطلب لو التوفيق ونطلب لو الصحة وطول العمر، وكذلك في المؤتمر الوطني الدولي ديال مكناس، هذاك حاجة أخرى، المعرض هذاك حاجة أخرى، هذاك الشيء اللي دار السيد الوزير ذاك الشيء دارو الله يكثر خيروا، ذاك الشيء اللي دارما يقدرش اللسان يقولوا، ذاك الشيء اللي داركثر الله خير، وهاذيك هي الحصيلة الكبيرة.

وأنا إلى جاء على خاطركم غادي نوقف هنا فهذا الحد، والسيد الوزير كنتمى يكون الجواب ديالو، أنا السيد الوزير وحا تجاوبني أنا ما نعقبش عليك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

والسؤال الموالي في نفس الموضوع يتعلق أيضا بالموسم الفلاحي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد وزير الفلاحة المحترم،

بداية من الضروري أنه نذكر بالاجتماع اللي كان مؤخرا مع رؤساء الغرف الجهوية 12 رئيس، والاجتماع كان بخصوص هاذ الموسم الفلاحي، ووقفنا عند الكثير من المشاكل المرتبطة بالقطاع الفلاحي معكم السيد الوزير، واللي يمكن لمسناه كانت لكم الأذان الصاغية، بل الأكثر من ذلك تجاوبتم بالتلقائية المعهودة بكم مع المطالب التي تهم الفلاحة والفلاح.

بعدها، السيد الوزير المحترم، وفذاك النهار ناقشنا معكم حتى الثمن المرجعي وبقيت واثق كون أنه هذاك الثمن المرجعي بغيناه السيد الوزير، في عهدكم ما نبقاوش نقولوا الثمن المرجعي، نبقاوش نقولوا الثمن باش غادي يتباع القمح، لأن ذيك المرجعي تتكون ذاك، فهمت، الضياع ديال الفلاح، وبعد هاذ المسائل هاذي وقعت واحد الكوارث طبيعية

هو المخطط في الدعامة الثانية للفلاحة التضامنية جاء للفلاح الصغير، ما عنديش الأرقام معايا، ولكن غادي تكون فرصة إن شاء الله ملي غادي نتكلمو على الإحصاء ديال الفلاحة اللي درنا في الأخير في هاذ السنة، غادي تشوف بأنه كاين واحد يعني واحد القفزة نوعية ديال النساء، خصوصا فهاذ الشيء ديال التعاونيات، العدد ديالهم طلع بكثافة.

الفلاحة يعني في ما يخص الفلاحة ديال التضامنية، تقريبا 15 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمارات اللي عملت فيها، كما قلت قبيلة الوحدات الصناعية وكذلك الغرس وكذا، 738 ألف مستفيد، إعداد الهيدرو فلاحي على مساحة 82 ألف هكتار، وإحداث وتجهيز 223 وحدة ديال تثمين المنتج الفلاحي، بحال التمور، بحال التفاح، بحال ذاك الشيء اللي كتشوفوا هاذو كلمهم بناتهم الدولة ودارت لهم التجهيزات وأعطتهم (les coopératives) باش يخدموا، 228، هذا مجهود جبار، يعني وهاذ الالتفاتة بواحد الرؤية اللي هي واضحة باش تمشي للفلاح الصغير فهي جديدة، لأنه المخطط جا باش يمشي على الدعامتين.

احنا كنقولو اللي درنا راه قليل بالنسبة للفلاح الصغير، راه احنا غادين في (les territoires) كاين (les assurances) اللي تعملوا للصغار، كتمشيو حتى 90% في (les subventions) كاين تمويل الفلاح اللي هو خاص بالفلاح الصغير، والمناقشة تكون إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وبالنسبة للسؤال الثاني والثالث تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة، ويتعلق الأمر بداية بسؤال حول حصيلة الموسم الفلاحي الحالي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عبو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء والوزيرات المحترمين،

إخواني والزملاء المستشارين،

السيد الوزير،

أولا، كهنأك السيد الوزير على الثقة المولوية اللي حظيت بها من طرف صاحب الجلالة، على رأس هذه الوزارة، وكذلك الصيد البحري، وكذلك المياه والغابات والتنمية القروية، أنا أهنتك السيد الوزير على هذه المعطيات.

أما أنا السؤال ديالي واضح، أنا دابا السؤال شفوي ما غادي يمكن لي إلا نوصل للمواطنين أشنو السيد الوزير أشنو الاتفاقية، الثمن المرجعي

ضربت بعض المناطق، ميدلت، خنيفرة، بني ملال، الغرب وغيرهم، تضررت هذه المحاصيل، السيد الوزير المحترم، بالتبروري وخلفت خسائر مادية كارثية أضرت بالفلاح، وإلى قلت لك السيد هاذ الكارثة

اللي عندو الليمون مشى، اللي عندو التفاح مشى، وهذه مساحة ماشي كبيرة باش ما نهولوش الأمور، واللي عندو الحمص مشى، واللي عندو التفاح مشى، وهاذ الناس ملي مشينا شفناهم، السيد الوزير، منهم اللي أعطى شيكات على (l'engrais) منهم اللي عندو ديون دالقرض الفلاحي.

السيد الوزير، أنا بكل صدق تنعهد فيكم دائما الوقوف مع هاذ الفلاحة وما عمركم بخلتوا، وأنا ماشي تنلوح لك الورد.

إذن هاذ المحنة اللي فيها هاذ الفلاحة بغيناكم، السيد الوزير، تنتاهوا لهاذ الفئة باش ما تضررش

السيد الوزير، مازال تنعاود نؤكد راه الناس اشراو (l'engrais)، اشراو مجموعة ديال الحوايج وملي زرناهم تيقول لك أودي راه احنا ما عارفينش حتى (l'assurance) واش نديروها ولا ما نديروهاش.

أنصفوا هؤلاء، وما تنظننش أنك غادي تبخل عليهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين المتعلقين بالموسم الفلاحي.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

موسم فلاحي جيد، الحمد لله، رغم أن تساقطات الأمطار هي كانت في المعدل بالنسبة ل 30 سنة، 102 مليون قنطار، فيما تقريبا 49 مليون قنطار اللي هي ديال القمح الطري، المدخلات والمكننة لعبت واحد الدور كبير، وكذلك الناس حرثوا شوية بكري وهاذ الشئ خاص يعرفوه الفلاحة بأن الحرث بكري راه كما تيقولوا بالثمن مشري، إذن خاص يعني ملي تيكون الحرث بكري كتكون النتيجة.

فهذه العوامل خلات الحمد لله أنه هذه السنة الثالثة اللي كنفوقوا 100 مليون قنطار في التاريخ ديال المغرب، جينا فعلا كانت اجتماعات مع السادة رؤساء الغرف، مع كذلك المهنيين، اجتماع جد مهم لأنه كايئة أفكار جيدة (j'ai retenu)، أنا عقلت بأنه كايين 2 طلبات ما

تدساوشاي الفلاح، لأن الفلاح زعما مرفي واحد السنة اللي هي صعبة، السنة الماضية ديال الجفاف.

والنقطة الثانية حاولوا تخرجوا بهاذ (les mesures) اشوية بكري ما تخليوش حتى يبدا السوق الحمد لله.

فأولا احنا اليوم في أوائل ماي وباقي يلاه الناس بداو كيحصدوا، إذن خرجنا بكري.

ثانيا جينا واحد الحزمة ديال (les mesures) اللي هي مهمة 135% ديال الديوانة باش الثمن المرجعي، الثمن اللي يقدر يدخل به إذا غادي يجيب شي واحد السلعة من الخارج، غادي يوصل ل 330 درهم، إذن هو من الصعب.

ثانيا أنه عطينا إمكانيات ديال الثمن المرجعي، لأنه فعلا الفلاح عانى السنة الماضية 33 مليون قنطار اللي كانت في الإنتاج، (donc) عانى، فلهدا الحمد لله هذه السنة غادي يلقي قدامو الثمن ديال 280 درهم.

ثالثا (La prime stockage) ديال 2 دراهم مشات منو 15 ماي..بارك الله فيك السيد...

كذلك 2 دراهم لكل 15 يوم لكل قنطار اللي هي ابتداء من هاذ 15 ماي حتى لآخر ديسمبر إذن جبدناها باش الناس، وكذلك أنه الجمع غادي يبدا من 15 ماي وغادي يسالي في 15 أكتوبر.

إذن كل هاد (les mesures) غادي تعطي إمكانيات وضخ كبير للفلاح باش يعاود يلقي يعني المكانة ديالو.

باقي الليمون الحمد لله فيه إنتاج كبير، 550 ألف تقريبا ديال (l'export) اللي كايين، كانوا مشاكل ديال الأثمنة في الأول، كايين استثمارات اللي خاصها تعمل في المستقبل، فلهدا وقعنا مع (les fédérations) ديال (la CGEM¹) ومع (la COMADER²) ومع (les interprofessions) هذالك القانون باش نعاونونحنو الإنتاج ديالنا ونديرو التثمين، فغادي نعطيو دعم باش الناس يديرو محطات، لأن خاصنا هذوك محطات التلغيف في البلاد خاصنا 30 اليوم، غادي خاصنا نعطيو دعم كذلك باش يتعملوا (les frigos)، مول التفاح ملي تيخرج له في (septembre) إلى داروا في السوق راه ما تيسوى والو، وإذا خلاه 3 أشهر وراه ولا 4 أشهر وداروا في (frigo) تيولي تيجيب الثمن، خصنا نعاونوه كذلك نعطيوه هذالك الدعم ديالو باش يقدر ياخذ القرض ويقدر ياخذ التمويل ديالو.

كذلك يعني مشتقات الحليب، الحليب، مسينا جميع المهن اللي هي تهتم التصنيع وهذا هو الاتفاق اللي توقع يعني في مدينة مكناس، في الملتقى ديال مكناس اللي كان.

وهاذ الشئ غادي يخلي إن شاء الله غادي تكون واحد التحفيزات باش يكونوا استثمارات من القطاع الخاص اللي تنقول لهم اليوم راه

¹ Confédération Générale des Entreprises du Maroc

² Confédération Marocaine de l'Agriculture et du Développement Rural

كاين يعني (les agropoles) الأراضي هي موجودة، وكاين واحد العرض اللي هو واضح، وكاين إمكانيات كبيرة اللي ما غتبقاش ديمًا.

فلهدا اللي بغى يستثمر، كما كانوا تيقولوا هذي واحد العامين ولا 3 سنين ولا 4 سنين في الفلاحة، تيقولوا اللي ما استثمر دابا ما عمرو ما يستثمر.

ففي القطاع الصناعي الفلاحي اللي ما استثمرش دابا راه هاذ الشئ ما دايمش، يعني احنا غادي نمشيو فيه واحد 3 سنين ولا هذا، ولكن اللي بغى ياخذ يعني الإمكانيات ديالو هذا هو الوقت.

فيما يخص النقط اللي طرقت لها السيد المستشار المحترم، احنا عارفين أش واقع في الناحية ديال فاس مكناس، في الغرب، يعني في سيدي قاسم، يعني تمسوا واحد 2500 هكتار هنا، 3000 هكتار هنا، كاين شوية ديال الحبوب كاين شوية ديال الأشجار المثمرة.

أنا تكلمت مع يعني السيد المدير ديال (la MAMDA³) وغادي نشوفو بين الدولة وهو كيفاش نديرو واحد الدعم، ولكن خاص الفلاحة يعرفوا بأنه راه حتى إلى كاين شي دعم كيفاش نلقاو معهم الحل، راه خصهم يديرو (les assurances) للمستقبل، ولا بد (l'obligation) ديال (l'assurance)، واللي ما دارش (l'assurance) للمستقبل راه غادي يخلصها من يديه، راه كاين واحد العدد الناس اللي عندو (l'assurance) ديالو راه ما عندو حتى مشكل، ولكن هذوك اللي ما كانوش في (couloir) وجات على غفلة و جا لو (couloir) جديد وهذا ديال سميتو، هاذوك غادي نعاونهم وغادي نعطيو إمكانيات ما يمكنلناش نخليو واحد 5000 هكتار ولا 6000 هكتار، المغرب كلوفرهان، وهذوك الناس ما فرحانينش غادي نمشيو معهم إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وتبقى التعقيبات للسادة في أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، إذا كان هناك تعقيب.

المستشار السيد محمد عبو:

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أنا ما عنديش تعقيب، أنا عندي تشكر السيد الوزير على هاذ الشئ اللي تيقوم به.

والعالم القروي ديال مكناس فاس كلهم فرحانين هاذ النهار، كلهم هاذ النهار اعتبروه عيد وطني، واحنا تنصفقولك، السيد الوزير، على هاذ الشئ اللي تتقوم به.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وما دام أن الفريق الدستوري لم يبق له فرصة للتعقيب، كذلك لم يتبقى من الوقت لتعقيب السيد الوزير.

نمر إلى السؤال الرابع وموضوعه الفلاحة التضامنية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الوزير،

أود في البداية باسم الأسرة الفلاحية قاطبة أن أثنى عاليا على الإجراءات المتخذة بخصوص تسويق الحبوب والتي من شأنها بعد تقيد الجميع بمقتضيات هاذ الإجراءات خلق جو ملائم لاستثمار النتائج الإيجابية للموسم الحالي من خلال تأمين مدخول مناسب لصغار الفلاحين اللي خرجوا كذلك من سنة صعبة وقياسية.

السيد الوزير، بالرجوع للقطاع الفلاحي اللي هو قطاع استراتيجي بالنسبة لبلادنا وقطاع محرك لباقي القطاعات، ويعني يقوم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو عرف قفزة نوعية خلال المدة الأخيرة بفضل مخطط المغرب الأخضر، هاذ الإستراتيجية اللي سبق لنا احنا كمهنيين أعلننا وأكدنا بأنها من أهم الإستراتيجيات الناجحة اللي عرفت بلادنا خلال القرن الحالي بعد إستراتيجية السدود اللي عاش المغرب القرن الماضي مع الراحل الحسن الثاني

الله يرحمو.

السيد الوزير،

الإستراتيجية اللي مكنت المغرب من تحقيق الاكتفاء الذاتي وكذلك من التموقع في مجال التشارك والتبادل كشريك إستراتيجي مستدام وذو مصداقية، هاذ الشئ كلو إيجابي، ولكن السيد الوزير اللي نتمناو أنه بعض المعوقات خاص الدولة والمهنة اليوم مطالبا باش تجاوزها باش تكون نتائج خصوصا في الفترة الثانية المرحلة الثانية من مخطط المغرب الأخضر.

واش ما تتشوفوش، السيد الوزير، بأنه حان الوقت لهيكلة السوق الداخلي واللي تيولجوا خصوصا صغار الفلاحين والقطع مع كثرة المضاربين وتعدد الوسطاء؟

واش ما حان الوقت لحذف الرسم المحلي لولوج الفواكه والخضر أسواق الجملة 7.5% اللي تيخلصها أساسا صغار الفلاحين؟

³ Mutuelle Agricole Marocaine D'Assurance

وذلك الشئ، واش اليوم كايين شي بلاد في (marché de gros) ما طيشة ب 3.20 دراهم؟ لأنه موجودة، لأنه بفضل هاذيك الطاقة ديال التصدير ديالنا، ذاك الفلاح اللي تنقولوا لو الكبير، بفضل الوجود ديالو باش هاذ الثمنات يعني من أكتوبر أو من سبتمبر حتى مارس تكون الحمد له السلعة موجودة، لأن تصدر وتصيفط للداخل، فالحمد لله بلادنا وصلت لواحد الاكتفاء الذاتي فواحد العدد ديال المواد.

الآن، يجب في هاذ 3 سنين اللي جاية وفي 4 سنين اللي جاية الاستثمار في الميدان الصناعي الغذائي لتحويل المواد، تنظيم الأسواق وأنا متفق معكم السيد الرئيس، تنظيم الأسواق، تنظيم (les abattoirs) كل واحد يلعب الدور ديالو، وكذلك البلديات يلعبوا الدور ديالهم باش حتى كاع إذا احنا غادي نصابوا الأسواق ديال الجملة وغادي نخدمو فيهم خاص البلديات ملي يمشي المستهلك يلقي السلعة فواحد البلاصة اللي هي مزيانة واللي هي نقيه واللي هي (agrée)، هاذي الشئ كلو خاصوا يتعمل، لأنه ما يمكنش السيد اللي في العالم القروي دار خدمتوا وأنتج ووجد واحنا اللي في المدينة نبقاوتفرجو، ما يمكنش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

آخر سؤال موجه للسيد وزير الفلاحة وموضوعه برنامج تنمية المناطق القروية والجبلية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تشكل الجهوية المتقدمة خيارا استراتيجيا للتوزيع المنصف للثروة وخلق التوازن التنموي جهويا ومجاليا واجتماعيا.

وفي هذا الإطار، تعتبر المناطق القروية والجبلية أكثر المجالات المعنية بهذا المضمون التنموي للحكامة الجهوية، لما تعرفه من خصائص على جل المجالات رغم المجهودات المبذولة في هذا المسار في العقد الأخير، ولتدارك هذا الخصائص التنموي وتوجهات ملكية سامية، فبلادنا مقبلة على ورش كبير يتمثل في إطلاق برنامج تنمية المناطق القروية والجبلية باعتمادات مالية هامة تتجاوز 50 مليار درهم على مدى 7 سنوات المقبلة.

على هذا الأساس نساءلكم، السيد الوزير المحترم، ما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة لتفعيل هذا البرنامج الحيوي والاستراتيجي؟

وما هي المقاربة المعتمدة من طرف الحكومة لتحديد المناطق المستهدفة ذات الأولوية من أجل تنميتها وفق البرنامج والإمكانات

واش ما حان الوقت كذلك، السيد الوزير، للاستفادة من الدبلوماسية الإفريقية من خلال خلق يعني اتفاقيات للتبادل بين المغرب وإفريقيا، وبالتالي تواجد منتوجات صغار الفلاحين بجودة إفريقية بالمناطق الإفريقية؟

واش ما حان الوقت كذلك بخصوص خفض التكلفة ديال الإنتاج بالنسبة لصغار الفلاحين، خصوصا المغرب نظم المناظرة الدولية حول المناخ ودعم الطاقة؟

وكذلك واش ما حان الوقت كذلك بدعم الاستثمارات، جيل جديد من الاستثمارات تخص سافلة الإنتاج لمعالجة فائض الإنتاج الذي يعاني منه صغار الفلاحين؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هو فعلا احنا على 3.5 سنوات باش يعني العقدة ديال 2020 باش تكمل في مخطط مغرب الأخضر، يعني دزنا فواحد العدد ديال السلاسل اللي هي مهمة، لا المنظمات المهنية اللي ما كانتش ولات اليوم 17 أو 19 منظمة مهنية، (les contrats programmes) باش نسنبو مع يعني هاذ (les interprofessions) باش ياخذوا (les objectifs) الأهداف ديالهم ويمشيو يديرو التنمية، واحنا كذلك الدولة ناخذوا المسؤولية ديالنا باش نعاونهم وندفعو.

علمنا يعني في قلب المعادلة الاستثمار، الفلاحة راه ماشي يعني واحد (le secteur) اللي هو يعني (social) يعني راه الفلاحة راه بحالو بحال جميع القطاعات المنتجة اللي تتعمل (les moyens) ديالو فيه، راه تيعطيك النتيجة.

فهاذ الشئ كلو هاذ الأشواط قطعناها والحمد لله أعطت نتائج، أعطت نتائج أنه الاستثمار طلع، كل درهم تتعمل وإلا تيعطي 2.5 درهم، الدولة تتعمل 1 درهم تيعطي 2.5 درهم ديال الاستثمار ديال القطاع الخاص، شفنا المكنة كيفاش طلعت، شفنا الاستعمال ديال البذور كيفاش، شفنا الناش اللي مشى "لبودنيب" وشوف آلاف الهكتارات الهائلة للاستثمارات اللي عملات في النخيل، شفنا كذلك الناس كيفاش اليوم احنا تنسافروا وتنشوفوا في إفريقيا ونشوفوا في أوروبا

اللي كل عام غادي نجلسو عليه، لأن خاصنا نشوفو هاذ الفلوس ديال الدولة اللي غيمشيو لهاذ البرامج واش فهمم الالتقائية، واش فهمم نفع للمنطقة، راه شفنا مدارس فراس الجبل والطريق لهاذ الجيه وسير على 20 كيلومتر عاد تلقى السبيطار، زعما هاذ الشي كاين في (développement spatial) ديالنا، إذن هاذ الشي خاصو يعاود يتشاف باش نلقا فيه واحد المردودية بالنسبة للسكانة اللي غادي تنتفع به إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا.

احنا كنشكروكم السيد الوزير على المجهودات الجبارة بعدا اللي كتقومو بها، ولا بد حقيقة ما نوه بالمجهود الجبار اللي كتقوم به كيف ما قال السيد المستشار وزارة الفلاحة على الصعيد الوطني، هذا مجهود كبير كنعرفوه وكنقرو به.

كذلك لا بد ما نوه بالقطاع ديال التنمية القروية والمياه والغابات اللي رجع للحظيرة ديال الحكومة، هذا فعلا عرفنا الحكومة ديالنا بأنها بغات تعطي واحد الأهمية كبيرة للعالم القروي.

كذلك، السيد الوزير، بغينا نشوفو كيف ما قلت السبيطار في قنت والمدسة في قنت، هذا بغيناكم أنتم. هاذيك الحكومة، فواحد العدد ديال القطاعات يكون واحد التنسيق ما بين القطاعات الحكومية، واحد العدد ديال المتدخلين، وزارة الفلاحة، الداخلية، الصحة، واحد العدد ديال المتدخلين يكون واحد باش نعرفو، هاذ المدسة إلى صابيناها نوصلوها، كيف ما قلتو السيد الوزير، وصلوا لها الطريق، نوصلوها الماء ونوصلوها الضو، كذلك إذا درنا شي سبيطار، هذا هو المجهود اللي خاصو يكون، وعاد كيف ما قلت السيد الوزير هذا هو فعلا اللي خاصو يكون فهاذ المجال.

وبغيناكم، السيد الوزير، بهاذ المناسبة تعطوا أهمية كبيرة للأقاليم المحدثة، راه واحد العدد ديال الأقاليم اللي حدثناها، ولكن باقة قروية غير باش نكونو صريحين، راه مازال غير إقليم بإسم الإقليم ولكن راه بقا في المجال القروي، مثلا نعطيوك إقليم الدريوش، فكيك، اليوسفية، واحد العدد ديال الأقاليم، تنغير، واحد العدد ديال الأقاليم خلقناها ولكن ما اعطيناهاش الاعتمادات الحقيقية اللي خاص يتخدم بها ومازال..

كنشكروكم، السيد الوزير، على المجهودات الجبارة وبغينا هاذ 7 مليار اللي كاينة سنويا، لأن الجهات أعطت النصيب ديالها..

المالية المسطرة لها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على هذا السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

بعدا نذكر بأنه قبل من هذه السنة يعني في السنوات الماضية كان ذاك الشي اللي كيبي في صندوق التنمية القروية مليار و350 تقريبا، مليار و400 مليون درهم، الاستعمال ديالو صابينا الطرق القروية بشي مليار و200، 2000 كيلومتر، كاين التهيئات هاذوك الساقيات، ديال الفلاح الصغير، ذوك الساقيات الصغار وذاك الشي اللي كاين في المناطق.

الدعامة الثانية ديال مخطط المغرب الأخضر ومشاريع ديال التنمية ديال منطقة الواحات اللي كانت موقعة مع (les provinces) اللي تعطاهم إمكانيات باش يعملوا الاستثمارات، وكذلك برامج ديال الحد ديال الآفات، كنا نستعمل فيه، استعملنا تقريبا 142 مليار ديال السنتميم للحد من الجفاف، استعملنا كذلك 20 مليار ديال السنتميم ملي تيكون الفيضانات، إذن الصندوق استعملناه باش نمشيو مع التنمية القروية.

اليوم كاين توجه جديد، اليوم كاين واحد الاتجاه اللي هو إن شاء الله غادي نشغلوه فيه بأنه كاينة 50 مليار ديال الدرهم اللي غادي تستثمر على 7 سنين، هاذ 50 مليار ديال الدرهم 40% منها غادي تجي في الجهات والشي الأخر غادي يجي من الدولة، وهاذك الشي اللي غادي يجي من الدولة غادي يتكب في الصندوق ديال (développement rural)، أشنو هما اللي غادي يتمس، غادي نتكلمو على التعليم، غادي نتكلمو على الصحة، غادي نتكلمو على الطرق، غادي نتكلمو على الضوء، غادي نتكلمو على الماء، إذن هاذ الشي كلو باش يكون واحد الالتقائية، وباش نعرفو بأنه غادي نخدمو فواحد المنطقة، وبأن كلشي غادي يكب، ماشي واحد غادي يدير هاذ العام وواحد غادي يدير من هنا 5 سنين، قلنا خاص كلشي يكب في (fonds développement rural).

ومن تماك غادي يمشي للجهوية، باش الناس (les services extérieurs) ولا السادة الولاية ولا العمال يستعملوا هاذوك بشراكة مع الجهات، باش يتلقاوا كذلك في البرامج ديالهم باش يعملوا المشاريع ديال التنمية القروية.

هذا هو الاتجاه اللي امشينا فيه واللي إن شاء الله كاين واحد البرامج ديال 7 سنين غادي تحط غادي توقع، وكاين كذلك برنامج سنوي

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ونحن كذلك بدورنا معك، نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآتي الأول الموجه إلى السيد وزير الصحة، وموضوعه تأخر تفعيل المعادلة العلمية والإدارية بالأثر الرجعي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

خاض الممرضات والممرضون المجازون من الدولة خريجو معاهد التكوين في الميدان الصحي أشكال عديدة من النضالات، من وقفات، إعتصامات ومقاطعة امتحان الكفاءة المهنية والإضراب الوطني الإنداري الفتوي من أجل الحصول على المعادلة العلمية والإدارية.

السيد الوزير،

ما سبب تأخر تفعيل هذه المعادلة بالأثر الرجعي لمدة فاقت الست سنوات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

والكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أولا، وخا أنا وزير غنقول لك بكل صراحة، هذا ظلم، هذا حيف في حق الممرضات والممرضين، اللي هو هذا اللي تهمو هاذ السؤال ديالكم، حوالي 14000 ممرضة وممرض من بين 27000 اللي عدد قليلة جدا ذاك الشي اللي تتوصل به المنظمة العالمية للصحة، واللي تيعملو به أعداد قليلة في ظروف صعبة وصعبة جدا.

فهاذ المشكل ماشي وليد اليوم، ماشي ديال الحكومة السابقة ولا اللي كانت، هذا مشكل كبير وطويل، اللي كاين في 2000 خرج القانون 01.00 ديال التعليم العالي، من بعد كاين اتفاقية يوليوز 2011، اللي نص على هاذ الشي باش يتحل وإلى يومنا هذا ما تحل، غتقول لي ولايني

أنت كنت وزير؟

صحيح، في 2012، راه قمنا بالواجب، يعني مشينا بعيد، راسلنا رئيس الحكومة، واجتماعات ثم اجتماعات مع وزير المالية السابق ومع الوزير الحالي، يعني كنجاولو ما أمكن، الحيف فيما يخص المعادلة العلمية فاحنا غادي نحلوا هاذ العام، فاس، الرباط ومراكش في "الماستر" اللي تيطالبوا به وعندهم فيها الحق، لأن وخا كيمشيوا للبلابيص آخرين أعداد قليلة كتخاذا.

فيما يخص الحيف الكبير والظلم، هو هذا، واش يعقل في المغرب أنه الناس اللي كيقروا البكالوريا زائد ثلاثة سنوات عندو الإجازة، كلهم كيتدمجوا في السلم 10 إلا الممرضات والممرضين، اللي تيقرا (bac+5) "ماستر" كلهم كيتدمجوا في (l'échelle 11) إلا الممرضات والممرضين.

فاحنا الحل أشنو هو؟ لأن المشكل اللي اطرحتيه بأثر رجعي، أنا ما عندي مانع، كيستهلوا كل خير، الأثر رجعي باش نقول لك درنا عملية حسابية في الوزارة شي حوالي 2 مليار درهم، ماشي.. قليلة بالنسبة.. يعني فيهم وكيستهلوها.

أنا اللي تعلمت كيقولوا لي القانون مايمكنتش يكون عندو رجعية القانون، رجعية القانون، إلى كان أنا ما عندي مانع، أنا كنعقول دبا جاتنا واحد الوجبة، أشنو هي؟ دابا عندنا جوج ديال الفئات ديال الممرضين، القدام اللي كيشكويوا عندهم الحق، 14 ألف، وهاذو الجداد اللي كاين (système LMD⁴) اللي المشكل ما مطروحش فيهم.

حتى احنا خاصنا واحد النظام أساسي ديال الممرضات يكون موحد، لأن (sinon) غتنوض الفوضى، وفهاذ النظام يعني نخدمو الأقدمية نخدمو على (les échelons) باش لا ضرر ولا ضرار، باش نبدأو بعدا بواحد المددة (le passif) اسميتو، ونزيدو للقدام إن شاء الله.

شكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البيحاوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

سأحاول التفاعل معكم، لأنه انطلاقا من قناعتنا في الإتحاد

⁴ Licence, Master, Doctorat

تنحيمها وتبنيها وحتى هما ومعهم أنا كنت أستاذ جامعي ومعهم تعلمت، بعدا مع الفرمليا، راه أنا ما عنديش تيروارتخلص، راه تنحاولو جميع ملي تتقولي لي، السيدة المستشارة، خاصنا نديرو، متفق معك، وليني كتبنا مثلا جميع الفرقاء هاذ النظام الأساسي اللي قلت لك جديد إلى حدود اليوم كابينين جوج ديال الناس اللي جاوبونا، إيوا جاوبونا تفاعلو معانا نديرو يد في يد باش نصابو هاذ النظام الأساسي، وهذا اقتراح عملي ديال الوزارة، إلى كان أحسن.. فأنا ما عندي مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الآتي الثاني، موضوعه وضعية المستشفيات الإقليمية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارين،

السيد الوزير،

وضعية المستشفيات الإقليمية كادت أن تصبح مرجعا لكل ما من شأنه أوكل ما يمس أنها في وضعية غير سليمة، إلى متى سيستمر الوضع كذلك؟ ما هي السياسة أو الإجراءات التي ستقوم عليها الوزارة لإنقاذ المستشفيات العمومية مما هي عليه؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

أنا السيد، المستشار المحترم، هذا سؤال اللي بكل صراحة ما يمكنش نجابو عليه في 3 دقائق، وليني نحاولو نتفاعلو أنا وياك، فالمستشفى أشنو هو؟ المستشفى هو بنية تحتية هي تجهيزات بيوطبية، هي موارد بشرية، غير باش نذكر.

إلى حدود اليوم، المستشفيات اللي عندنا في المغرب كلها جلهما قديمة ومتقدمة، غادي تقول لي أش تديروا؟ راه تنبنو، إلى حدود اليوم، 53 مستشفى متوسط وكبير من مستشفى جامعي إلى مستشفى متوسط في طور البناء، في طور البناء، كابين 17 للي تنتسناو الحجر الأساس،

المغربي للشغل، أن الرقي بالمنظومة الصحية لا يتم إلا بالرفع من قيمة الرأس مال البشري وتثمينه كدعامة أساسية للرفع من جودة أداء هذا المرفق العمومي.

السيد الوزير،

قد أجبتم على كونكم أولا من ضمن الأشياء التي تقرون بها بمشروعية مطلب المعادلة العلمية والإدارية، والذي تضمنته إستراتيجيتكم القطاعية من 2012 إلى 2016، وأيضا اتفاق 2012/12/10 والبلاغ التوضيحي الذي أكدت فيه وزارتك هذا الحق، والصادريوم 19 أبريل 2017 على إثر الإضراب الوطني بنفس التاريخ.

إلا أنه، السيد الوزير، ألا ترون أنه قد حان الوقت للتفعيل الحقيقي؟ ما كفنناش أننا نعرفو بالمسألة بل يجب تفعيل المسألة، لنبد سياسة الانتقائية من فئات الممرضات والممرضين، حيث تعتبر الوحيدة التي لا تستفيد من حق الإدماج في السلالم المناسبة، وقد ذكرتم مسألة دبلوم الطور الأول اللي هو باك زائد ثلاث سنوات في السلم العاشر عوض السلم التاسع، والدبلوم الطور الثاني باك زائد خمسة في السلم 11 عوض السلم العاشر.

إذن، السيد الوزير، ألا ترون أنه يجب رفع الحيف الذي يطال الآلاف من الأطر التمريضية خريجي معاهد التأهيل، الأطر في الميدان الصحي والمحرومين من حقهم في التكوين منذ أن تم اعتماد نظام جديد في المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، خصوصا وأن دبلوم السلك الثاني من الدراسات الشبه طبية قد وجد الطريق بعد مخاض عسير إلى مسالك الدكتوراه في الجامعة.

السيد الوزير، ما كفنناش الاعتراف أو أننا نتعاطفومع هاذ الناس، كفننا التفعيل ويجب وأن نجد السبيل للتطبيق.

السيد الوزير، ألا ترون أنه أصبح من الضروري أن تنكب الوزارة على إيجاد حل فوري للمماثلة العلمية لدبلوم السلك الأول من الدراسات الشبه طبية، لأن وزارتك لم تقدم أي شيء يذكر في المجال، مع العلم أن الآلاف من الأطر التمريضية يطالها الظلم على مستويين، فهم رهينو السلالم 9 و10 كما ذكرتم ومقصيون من الاستفادة من مسارات التكوين رغم وعود الوزارة، كما أننا نؤكد على ضرورة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة، شكرا.

الوقت انتهى، وإذا كان لا بد من الرد على التعقيب للسيد الوزير، ففي حدود نصف دقيقة.

السيد وزير الصحة:

كيف قلت لك، السيدة المستشارة، أنا مقتنع للمشروعية ديالو أنا ماشي تجهيلي، أنا متفق معك، أنا راه ندوي معاك بكل..، أنا هاذ الفئة

لبوعرفة، هبط لنا أسيدي من ميسور لبولمان، أجي قبط هاد الطريق ديال بني ملال القصيبة، راه مصيبة راه ما كاينش.

هذا ضروري احتايا عندنا آمال في المستقبل ديال بلادنا، غادي يكونوا مستشفيات إن شاء الله والعمل ماشي سهل، ولكن حاليا حاليا خاصنا ندمرو باللي عندنا، ما يمكنشاي أي طبيب تاختارلي محور الدار البيضاء القنيطرة، علاش ما يخرجش للأقاليم؟ ها هي المقرات كاينة، إيوا فين هي الأطرفين التجهيزات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

إلى خذتي مثلا.. لأن غير باش نجابوك، السيد المستشار، ما ناخدوش المسائل المشاكل الاستثنائية ونوريوها بحال هكذا، يعني هذا اللي دويتي الطبيب الجراح في وزان ما في خباريش، وزان مشى السيد خرج، أنا عرفت غادي تجاوبني مشى فحالي خذا (la retraite) هذا حقو، غتجاوبني أنت تقول لي وليني ما عوضتهمش، أنا راه تنديرمجهود، يعني راه ما عندناش.. راه الخصاص كاين في كل شي، أنا نعطيك غير واحد الرقم:

فيما يخص الموارد البشرية في المغرب، باش نوصلو للتنمية المستدامة المنظمة العالمية للصحة تتقول 4.45 (personnels) لكل 1000 نسمة، احنا عندنا 1.51، كيفاش غتشتهم راه تيديروا مجهود، وفي وزان اللي دويتي عليها راه ماشي غير الطبيب يجي راه ماشي غير هاد الشي اللي تتقول الرباط والدار البيضاء، خاصوحتى هو ظروف العمل، ولهذا مع الناس ديال وزان كان عندي معهم نقاش، وقالوا لي غيعطيوني القطعة الأرضية ديال 8 هكتار ونصف، إلى يومنا عطاوها لنا في الأوراق، وليني من ناحية باش تكون مجهزة وغتكون محفظة إلى يومنا هذا ما كايناش، باش ..

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير من فضلكم، في ثواني معدودة السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

لا، وليني إلى كان بحال هكا، صافي شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الآتي الثالث وموضوعه الوضع الصحي بالجنوب الشرقي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم

فما يمكنش فما يمكنش ماشي تنقولها، راه كل حكومة اللي دازت دارت مجهود، أنا تنقول دابا 53 ربما في الحكومة السابقة كانت 60 واحنا غادين، باش.. ذاك الشي اللي قديم.

ثانيا، راه كيف قال السيد المستشار المحترم في الوقت اللي تندويوا عليه كانوا واحد 20 مستشفى على الصعيد الوطني اللي كبار، دابا كل إقليم إقليم بغى مستشفى وعندو الحق، كل جهة جهة بغت مستشفى جامعي وعندها الحق، يعني غادين في هاد الاتجاه.

النقطة الثانية فيما يخص التجهيزات البيوطبية، خذينا قرار وجبنا تمويل باش كل مستشفى إقليمي يكون فيه "سكانير"، باش كل مستشفى جهوي يكون فيه (IRM)، وهذا تدريجي.

فيما يخص الموارد البشرية فاحنا في نقاش مع السيد رئيس الحكومة، واللي ساعدنا هاد العام عندنا 1500 منصب مالي زائد الناس اللي كانوا غيخرجوا ل (la retraite) غادي ببقاوا.

ثانيا كاين نقاش تشاركي مع الجماعات المحلية ومع الولايات باش، إن شاء الله، نمشيو تديرجيا، هاد الشي راه ما غادي شاي يتحل في نهار ولا في يومين ولا في ولاية.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

احنا لا نشكك في المجهودات التي تبذلها الحكومة، غير أننا نلتمس ونتمنى أن يكون هناك أولويات، كاين أماكن اللي كاع ما تتشوفها بعين الشفقة والرحمة، إلى خذينا نموذج غير قريب غير في وزان، 3 شهور ما عندهمش الجراحة العامة وإلى بغى شي مريض وقدر عليه الله وجاه شي حاجة خاصو ينتقل لتطوان، وما أدراك ما الطريق الرابطة ما بين وزان وتطوان، ساعتين للفوق، ساعتين وأزيد ديال الطريق، إضافة إلى هاذيك الإنعاش ما كاينش في المستشفى في وزان كامل.

فاحنا تنقدرو هاد المجهود، وما زال كتنظرو والأمل والرجاء في الله، ولكن هادي راه سميتها الصحة، السيد الوزير، هذا راه الوجع، وكيف كتردد دائما راه نبات بالجوع وما نباتشي بالألم، نجانا الله وإياكم وجميع المغاربة من جميع ما هو ألم.

فرجاء العناية بالمستشفيات خصوصا النائية، اللي خارجة على الطريق باش ما تراقبوهاش أنتما ولا وزاراتكم، كايلاقوا الفراغ والسكنة كتضيع، إلى حضرت على وزان وزيد لي أخويا على جرادة، من جرادة

صغير بحال مستشفى جامعي بالسكانير ديالو بجميع التجهيزات ديالو، غادي يبدا الخدمة ديالو يعني (les travaux de terrassement) غيبداو في الشهر الجاي، يعني 160 مليون.

فهذه مسائل ما شي كلام، هذا إما غيبدا من دبا 15 اليوم، وإما راه جاري فيه العمل، فالمجهود كاين، غير كافي صحيح، ولايني عطيناها الأولوية، إلى قلنا لك مليار و33 مليون يعني راه تيساتهلوا وتيساتهلوا أكثر من هاذ الشئ، وثانيا احنا ما عندناش الإمكانيات، أنا بكل صراحة دبا في حدود اليوم 53 مستشفى على الصعيد الوطني من الصغير للكبير ما عندناش الإمكانيات لا احنا باش نسيروهم ونبنيوهم في عامين أو لا 3 سنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

لا، غير السيد الوزير احنا تنقولو على أساس أنه كانت زيارة وكانت وعود، احنا نتعرفو أش تنقولو، قلت للإخوان والأخوات في تنغير على أساس أن المستشفى غادي يبدا في شهر 10-2015 إلى حدود اليوم ما كاينش، قلت بأنه المستشفى ديال الاختصاصات دورزات احنا مع ياسمينه بادوا لله يذكرها بخير، الوزيرة السابقة، كان غادي يخرج من بعد عامين، إلى يومنا هذا مازال ما خرج شاي.

اعطيتوا المارشي ديال مركز القرب ديال مرض السرطان، لحد اليوم تعطات الصفقة، إلى حدود اليوم هذا عام ونصف ومازال ما خرجش للوجود، وأنا شخصيا عيطت عليكم السيد الوزير وتلقيت بكم عدة مرات وقلتوا ليا كان (le budget) ديالو ما فهمنا والو لحد اليوم ما كانشاي.

أكثر من ذا وذاك، السيد الوزير، اللي خاصنا نفهمو للسكانة ويعرفوا الناس، أنه جميع أعضاء الجهة ديال درعة تافيلالت بجميع الأطياف ديالها هي جات لعندكم باش تدير معكم شراكة ب 4 ديال المليار سنتسم صوتنا عليها كلنا في الجهة ديال درعة تافيلالت، تنقولوا لكم ها يدينا ممدودة أروا لنا نديرو هاذ الخصاص، وجاء المشروع من عند المدير الجهوي ديالكم وناقشنا معه وصوتنا عليه وما بغيتوش الفلوس، ما فهمتش أنا أش بغيتونا نديرو معكم السيد الوزير؟ واش كان شي واحد تيكبره الفلوس؟ وأنتما اللي ما بغيتوش تخدموا، تنقولوا لكم ها اللي كاين أجبوا نتعاونو معكم، عرفنا بأن كاين ضيق عندكم، عرفنا كاين مشاكل، ولكن إلى كنا احنا كلنا كنهمو بأن هاذ المنطقة كانت معزولة لعدة مناطق، أنا تنقول لك السيد الوزير وأنت راك

السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والمستشارات،

إخواني المستشارين،

في الحقيقة السيد احنا نتعرفو بأنه كاين واحد العمل اللي قامت به الوزارة، ونتعرفو بأنه كاين تراكمات كبيرة، ولكن كاين إشكاليات في مجموعة ديال المناطق اللي كاين الي استفدت وكاين الي بقت بدون استفادة، وبالتالي ما هي إستراتيجية الحكومة للنهوض بالوضع الصحي بالجنوب الشرقي؟ مع العلم أن هذه المنطقة عرفتوا بأن فيها واحد الحراك كبير وفي عدة مناطق، وكنتمنى أن السيد الوزير كما زارهم عدة مرات وكانت عدة لقاءات مع الساكنة وكانت وعود كبيرة اللي كانت الساكنة كتنتظرها، كنتمنى أنه على الأقل اليوم يبين لهذه الساكنة اللي تنتظر بكل ترقب هذه المشاريع اللي إن شاء الله كتعلموا عليها السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

ملي تتقول لي السيد المستشار هاذ الجهة راه قلتي نمشي أنا زرتها 3 ديال المرات. كلشي الجهات.

فيما يخص الموارد البشرية غنقول لك المجهود اللي درنا غير كافي صحيح، لأن كاين النقص والنقائص والمشاكل على الصعيد الوطني، وكاينة بعض الجهات منها درعة تافيلالت، منها الشمال الشرقي، منها جهة وزان، منها الناظور، منها الحسيمة والأقاليم الجنوبية إلخ.

فيما يخص تتقول لي: أش درنا؟

مثلا فيما يخص البنية التحتية ديال هاذ الجهة، قلتها ذاك النهار مليار و33 مليون درهم، وهاذ الشئ مشيت أنا شخصيا، وهاذ الشئ ماشي كلام، مستشفى قلعة مكونة، مستشفى ميدلت مشغلين ومجهزين جداد، ديال الريش من دبا 3 أشهر غادي يبدا لأن التجهيزات بدأت تتوصل غادي تسالي من دبا 3 أشهر، الريصاني وأرفود تيتبناوا، وأنت راك شفتي الأشغال ديالهم غاديين، الراشيدية، بومالن، دادس وزاكورة الترميم ديالهم والتجهيز ديالهم والتوسيع ديالهم غادي خدام.

أخيرا تنغير 120 سرير، 160 مليون درهم اللي غادي يكون مستشفى

نمر إلى السؤال الرابع، وموضوعه ضرورة بناء مستشفى جامعي بجهة درعة-تافيلالت.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحوالمربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

جهة درعة-تافيلالت أحدثت إداريا في التقطيع الأخير للجهات، جهة مترامية الأطراف ووضع صحي هش جدا، المواطنين يقطعون مسافة 500 ولا 600 كيلومتر من أجل العلاج.

سؤالي واضح، متى ستشرعون في بناء مستشفى جامعي بكامل المواصفات الذي يعتبر الحل الوحيد لمعضلة الصحة في هاته الجهة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فما غاديش نرجع لبعض المجهودات التي ربما ما راقتش ولا ربما غير كافية بالنسبة لبعض المستشارين وبعض.. أنا متفق لأن كل واحد كيفاش كيشوف على حساب الإمكانيات المتاحة وعلى حساب الوضعية المالية ديال الوزارة والموارد البشرية.

فيما يخص المستشفى الجامعي، فأنا متفق معك، لأن هذا ماشي اتفقتوا عليه اليوم لأن هذا توجه ديال الوزارة باش غيكون مستشفى جامعي وهذا قانون قديم، مستشفى جامعي في كل جهة، وإلا مستشفى جامعي لكل 2 مليون نسمة، لأن ربما كاين شي جهة التي غيكون فيها أكثر ديال..

فإلى حدود اليوم كان عندنا فاس، مراكش، الرباط، دبا كاين وجدة، فاس، طنجة بدا، الرباط، مراكش، الدار البيضاء، أكادير عما قريب تنظن في أسبوع ولا أقل، العيون وبقاوا ليينا جوج ديال الجهات التي كبيرة التي ما فهمش هي بني ملال- خنيفرة وهي درعة-تافيلالت، لأن السيد المستشار ماشي ما بغيناش نسبقوه دبا، لأن إلى كثرنا خطرة وحدة بغينا نبنو 5 ولا 6 ولا 7 لأن مستشفى جامعي شي 2 مليار ديال الدرهم، المشكل ماشي مشكل أموال، مشكل ديال (la gouvernance)، وثانيا مشكل ديال الموارد البشرية، وهذا تيساهلوا كل خير، أنا تنظن غير نزيدو شوية فهاذو التي بغاؤ نبنو، نبدأو بالبني ديال الرباط، ديال العيون وديال أكادير، فإن شاء الله غيكون إما ديال بني ملال- خنيفرة

تتعيش هاذ المسائل، دزت في تيشكا عدة خطرات، بالله عليك، السيد الوزير، مريض يدوز في في هاذيك تيشكا واش غادي يوصل؟ ونكونو وواضحين، اسمح لنا خاصك تاخذنا وتشوف الوضعية التي تععيشو مع الناس والمشاكل التي تععيش الناس، لأن أنتما كهمضروا في هنا في الرباط في الدار البيضاء، بعض المحاور التي هي جات في الجوانب ديال المغرب، وهذا راه ما شي غادي يكون حراك، راه هذه المسائل مرتبطة بالأمن ديال الدولة.

وبالتالي، السيد الوزير، أناشذككم وأناشد الحكومة أن تعطيو لهاذ المنطقة ما تستحق، لأنه ما يمكنش باقي نزيدونصبرو أكثر من هاذ الشي، لأن وصلنا أن تنشوفو وليداتنا تيموتوا، عيالنا تيموتوا كلشي تيموت، التي قبط الطريق ديال تيشكا أو لا الطريق ديال الراشيدية مكناس، راك زرتها وعرفتها وعرفت المشاكل.

أكثر من ذا وذاك الأطباء تتقولوا لنا كان الاختصاصيين كاينين ولكن كاينين في الأوراق، تيجيو لهاذ المحور كما قال السيد المستشار ديال الرباط الدار البيضاء، تيجيو ل (les cliniques) يخدموا وخالين المناطق ديالهم، زاكورة (la même chose) هاذ السيد يلاه توفت البنيوتة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

منين تيقول ليا كاين الفلوس وما ابغيناش ناخذوهم، أنا غادي نجي عندك نسالو من هنا غادي ناخذهم من عندك، بالعكس احنا غنخدمو.. لا ما شي زعما، لا ما قلت لكشاي تتكذب حاشا.. حاشا

السيد رئيس الجلسة:

المرجو إتاحة الفرصة للسيد الوزير للإجابة.

السيد وزير الصحة:

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. لا، لا، من فضلك، لا.

عندنا وقت مخصص للسيد المستشار لطرح السؤال، ووقت خاص بالسيد الوزير، وقتكم الخاص، السيد المستشار، أخذتموه، الوقت المتبقى للسيد الوزير محفوظ للسيد الوزير يتصرف فيه هو كما يريد.

الكذبة الثانية تحت هذه القبة السيمانة اللي فاتت، تتقولوا كايين تشريح طبيب شرعي، والتقيرير فوق مكتبكم.

والكذبة الثالثة تبعها في الندوة الصحفية اللي اعقدتو، بيان العائلة خرج اليوم وعندنا نسخة منو، يفند كل هذا.

السؤال، السيد الوزير، التشريح بدون إذن العائلة وبدون أمر من النيابة العامة هل هذا ممكن؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

غير ما نبغيكش تهمني بالكذب، (parce que) إلى كان شي واحد تيكذب في هذا البرلمان هو انت، ونقول لك علاش؟ لأن هاذ الشي اللي تهمني أنا عندي، عندي .. ديال (décès)، ها هو، غير بلاتي، كايين من عميد الشرطة رئيس دائرة القطنين بفاس إلى السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بفاس، راجيا منكم إعطاء تعليماتكم للطبيب المختص لإجراء تشريح على الجثة.

عندي وكيل الملك - خليني نكمل- أمر بإجراء تشريح طبي، ها هو التوقيع، راه وكيل الملك في فاس، وعندني هنا تشريح (rapport d'autopsie) اللي فيه صفحتين كل حاجة (signé par le médecin)، إلى كان هاذ الطبيب-خليني نكمل السيد المستشار، نحترمك-بعدا إلى ابغيتي احترام الرأي الآخر، احترمتك اسمعتك واسعمني، لأن هاذ الشي اللي تتقول خطير والكذوب.

إلى كان هاذ الطبيب تيكذب خاصو يمشي للحبس، إلى كنت أنا تنكذب هاذ الأوراق اللي هنا زورتهم غير حسبهم أنا بيدي خاصني نمشي للحبس، إلى كنتي انت تتكذب تنطلب منك غير حاجة، هو تعتذر، لأن هاذ الشي اللي قلتي خطير وحشومة وعار، نبقا المواطنين ابغاو شوف تبعوا الحكومة أش تدير وأش ما تديرش حتى تتجيب شي حوايج، ها هما الأوراق، ها هما، احشومة، عار.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، انتهى الوقت السيد الوزير. شكرا للسيد الوزير، وشكرا له على مساهمته معنا في هاته الجلسة.

وننتقل بعد ذلك إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، وموضوعه الأجل الدستورية لرد على الأسئلة الشفهية والكتابية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

وأما ديال درعة - تافيلالت، ولا بد منه لأنه جهة اللي تستاهل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الجوارح:

شكرا السيد الوزير.

الكل قابل للنقاش، ولكن في إطار الديمقراطية، حياة وأرواح وصحة المواطنين لا تناقش، والصحة حق دستوري.

السيد الوزير،

ابغيت جواب واضح أمام المواطنين، نحن بصدد قانون المالية كنتطلعوا باش نشوفوا واش رصدتو شي حاجة لهاذ المستشفى ولا ما كايينش؟ وإلا غنقولوا كلام ربما غنتسناو سنوات، غنتسناو ربما الحكومة المقبلة، باش نكونوا واضحين.

السيد الوزير،

غنرجع للوضعية الصحية، استكمالا لما ورد من قبلي، مستشفى تنغير واعدكم شخصا منذ 2015، أسابيع قليلة قبل الانتخابات، لم نر شيئا لحد الآن، مستشفى قلعة مكونة الذي ترددونه كل مرة، 23 اختصاص، الآن كايين أخصائي واحد جراح، ولكن الطامة الكبرى السيد الوزير جراح ما كايينش البناج وما كايينش المنعش، وكذلك شأن المستشفى ديال تنغير، طبيب المستشفى ديال تنغير اللي ما شفناهاشي، ولكن المستشفى ديال كلميمة اللي بغيت نقول تراجع خطير، طبيب الأطفال ما عرفناش فين ديتوه مشى لشي بلاصة أخرى ما عرفناش فين، هذا تراجع خطير.

وثانيا، هناك جراح بدون بناج وبدون منعش ديتوهوم فين السيد الوزير؟ هاته هي العناية الخاصة التي تتكلمون عنها؟ العناية الخاصة في الاتجاه المعاكس، كتقولوا للساكنة ديال درعة تافيلالت سيروا تديروا العمليات الجراحية بدون بنج وبدون منعش.

السيد الوزير،

أنتم طبيب وأديتم قسم الطبيب كما أديتم قسم الحكومة بين أيدي صاحب الجلالة، ولماذا وأنا أسف على قساوة ما سيأتي لماذا الكذب؟ لماذا الكذب؟ إما تتكذبوا علينا وإما تيكذبوا عليكم وتتجيبوا علينا.

إيديا فخر الدين، الطفلة التي تبقى وستظل عنوانا للوضع الصحي في جهة درعة-تافيلالت، الكذبة الأولى مندوبكم الجهوي الذي اتهم العائلة بالإهمال، وحصلنا على الوثائق، ها هي، السيد الوزير، إلى ابغيتها ولا نعطيها للصحافة.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بناء على الفصل 100 من الدستور، خاصة المادة 262 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، فإنه يتعين أن تدلي الحكومة بجوابها على الأسئلة الشفوية والكتابية لأعضاء مجلس المستشارين خلال 20 يوما الموالية لإحالة هذه الأسئلة عليها.

في الحكومة السابقة لم تحترم هذا الأجل ونسائلكم السيد الوزير واش هذه الحكومة غادي تمشي في نفس النهج ديال سابقتها؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أشكر السيد المستشار على طرح هذا الأمر.

أولا فيما يتعلق بالأسئلة الشفوية، 1668 سؤال اللي كانت تطرحت، الحكومة جاوبت على 497 اللي تبرمجت، ضمنها 183 أنية، في الوقت اللي الحكومة عبرت على الاستعداد باش تجاوب على 411، عبرنا باش نجاوبو على 411 يالاه تبرمجت 183، هذه الأسئلة الشفوية، فكايين استعداد كل، نحترممو الأجل ونبرمجوها ونشتغلو فيها بوضوح.

الأسئلة الشفوية اللي مرتبطة بالفريق ديالكم، 65 سؤال اللي تطرحت، 29 وقع الجواب، من ضمنها 25 أنية، النسبة العامة ديال المجلس 30%، النسبة العامة الخاصة بالمجموعة 45%.

في الأسئلة الكتابية كايين مجهود، 492، 259 تجاوب عليها، 53%، فعلا كايين إشكال أنه ما وصلناش باش نجاوبو على كل الأسئلة الكتابية.

المجهود اللي احنا.. ولكن ما يمكنش نقولو ما كايينش مجهود، ونوقفو فقط عند واحد الجزء اللي هو مرتبط بهاد الموضوع.

حاليا احنا في هذا المرحلة أشنو باغيين نديرو؟ بناء على المسار اللي بدا في المرحلة السابقة، باغيين نديرو واحد الخطوة اللي غتولي متاحة للعموم، اللي هي الأسئلة، أولا الرسائل ديال التذكير والأسئلة الكتابية اللي كتجي مع الأجوبة ديالها غادي نوليو نشرها على العموم، تولى

تندشر، وبولي المواطن في أي منطقة في تنغير، في الحسيمة، في سوس، في العيون، في الداخلة، في طنجة كي يعرف مستشارها الأسئلة اللي طرحها، وهاد الأجوبة اللي كايينة، باش نعملو على ضمان الجواب على كل الأسئلة اللي كتطرح، وهذا واحد التحدي اللي هولييس من السهل.

وفي نفس الوقت، في إطار هاد الآلية ديال التفاعل يعني كيف ما نجحنا في الأسئلة الشفوية وأيضا الشهرية غادي نجحون شاء الله حتى في هاد الموضوع ديال الأسئلة الكتابية باش نكونو في إطار تنزيل الأحكام ديال الدستور، وخاصة الفصل 100 اللي تحدثت عليه.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التفاعل والجواب على هاد السؤال.

في الحقيقة الجواب كان فيه جزء من الجواب على السؤال ديالنا احنا، احنا المشكل المطروح ذكرنا أولا، نعطيوكم مثلا السؤال الآتي هذا كان سؤال آني كان من المفروض أنه يدرج في جدول الأعمال ديال الأسبوع اللي فات، ولكن ما جاوبتوش عليه وما فهمناش علاش؟ لأنه ما محتجينش بأنكم تطلعوا على وثائق ولا على شي حاجة، المادة 100 من الدستور والمادة 266 من النظام الداخلي، هذا كي طرح واحد المجموعة ديال الإشكاليات، الأسئلة الآنية ملي كتبقى مربوطة أو مرتبطة بموافقة الحكومة أنها تجاوب عليها ولا ما تجاوبش عليها، هذا كيف فرغ موضوع المراقبة ديال الحكومة من المضمون ديالو، والسؤال ما كيبقاش آني، ملي كيتبرمج لي على جوج أسابيع ولا ثلاثة من بعد ما طرحتوا ما كيبقاش آني.

حاجة اخرى، احنا كنتناذكرو على 20 يوم اللي خلالها الدستور كينص على ضرورة الجواب ديال الحكومة على الأسئلة ديال السادة المستشارين، الحكومة كتأولها بأن بعد 20 يوم عاد أمكن إدراج الأسئلة وهذا ماشي صحيح، وهذا هو جوهر السؤال ديالنا.

ثرتو، السيد الوزير، موضوع أنكم جاوبتو واحد المجموعة ديال الأسئلة وكايين شي مجموعة ديال الأسئلة اللي أنتما أبدتتم الرغبة في الجواب عليها، ولكن ما تمش الجواب عليها، وهنا كنبير انتباهكم للسبب، السبب هو غياب عدد كبير من الوزراء للجلسات الأسبوعية، وكايين للأسف بعض الوزراء منهم وزير الفلاحة اللي حضر مشكورا في هاد الجلسة هادي، اللي ما حضروا إلا جلسة أو جلسيتين خلال السنة التشريعية كاملة.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سؤالنا، السيدة الوزيرة، عن إستراتيجية الحكومة فيما يخص تنزيل المحور المتعلق بالتسويق؟ ثم ما هي التدابير التي تعتمدون القيام بها لتقويم الاختلالات في عمليات تنظيم التظاهرات والمعارض الاجتماعية والتضامنية؟

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة جميلة المصلي، كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للفريق على هاذ السؤال وعلى اهتمامكم بقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، فقط أريد أن أشير أن السؤال اللي عندي ماشي هو هذا، ولكن ماشي مشكل، تفاعلا مع الأسئلة ديالكم السادة المستشارين سأجيب.

أولا، تعلمون أن هذا القطاع استفاد من إستراتيجية لمدة ما بين 2007 و2015، اليوم نحن بصدد بلورة إستراتيجية جديدة لقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي ببلادنا، ولا يخفى عليكم أن هذا قطاع مهم.

أولا، هو لا ينبغي أن ننظر إليه دائما بمقاربة اجتماعية، ولكن كذلك هذا قطاع منتج للثروة، منتج للشغل ويساهم اليوم لدينا 2.3 من الصناع والصناعات اللي هما كيشغلوا في هذا القطاع، طبعا هذا دون احتساب التعاونيات اللي 16000 تعاونية، فيها نصف مليون متعاون ومتعاونة، يعني نتحدث عن شريحة من المواطنين والمواطنات مهمة جدا.

إذن فكل التدابير اللي يمكن أن تتخذ لا يمكن إلا أن تعود بالنفع على هاذ القطاع اللي كنعتبرو حيوي وإستراتيجي، واللي كنعتمد أنه ماشي فقط الأمر يتعلق بمنتجات تقليدية، ولكن يتعلق بتاريخ المغرب وحضارة المغرب اللي اليوم كيتبرز في هاذ المنتجات المتعددة، سواء في الصناعة التقليدية الإنتاجية أو الصناعة التقليدية الخدمانية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

كاين مثلا وزير السيد العلمي وزير التجارة والصناعة، كاين وزير الداخلية، كاين وزير الأوقاف، مجموعة ديال الوزراء ما كيجيوش للمؤسسة التشريعية وما كنفهموش احنايا كتجينا اللائحة ديال غياب الوزراء ولا القطاعات ولا القطاعات اللي حاضرة، ما كنفهموش احنا أشنو هو أهم من الحضور والجواب على الأسئلة ديال السادة المستشارين في العمل ديال الحكومة، اللهم إلى كانوا فشي نشاط خارج الوطن أولا فشي نشاط ملكي.

إذن كاين واحد الإشكالية حقيقية في التعامل مع الرقابة ديال المؤسسة التشريعية للعمل الحكومي، وكنتمناو أن الحكومة الحالية أنها تتجاوز هاذ الإشكالية هاذي وتحترم الدستور، لأن كنبالو الشعب يحترم الدستور، فلا يعقل أن الحكومة ما تحترمش الدستور، لأن الدستور في الفصل 100 واضح بأن الجواب يجب أن يكون خلال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير في ثواني معدودة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، الحديث بإطلاقية على الغياب ديال الوزراء أنا عطيتك رقم واضح، احنا عبرنا على الإجابة على 411، أنتما برمجتوا 183 هذا رقم واضح.

السؤال ديال الآن تطرح في 2 ماي، احنا اليوم في 9 ماي، وجاوبنا عليه بكل وضوح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، وشكرا لك على مساهمتك معنا في هاته الجلسة.

هناك سؤال أي كان موجه لكاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، وموضوعه الرؤية المستقبلية لقطاع الصناعة التقليدية، وورد بشأنه طلب تأجيل من الفريق الاستقلالي.

وعليه ننتقل للسؤال الثاني وموضوعه ضعف الإقبال على معارض الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيدة الوزيرة.

هذا هو السؤال ديالنا، السيدة الوزيرة، اللي طرح الفريق، تعمدت نختصر ونطرح عليك غير الأسئلة اللي أساسية ومحاور رئيسية.

السيدة الوزيرة، كنظن حضرتوا على هاذ القطاع وهو قطاع جد مهم وحيوي اللي كيشغل واحد الفئة عريضة من المجتمع، لكن السيدة الوزيرة اسمعي لي نقول لك بأن كايين فشل ديال الحكومة في تدير عملية التسويق، لأن ذاك الصانع التقليدي أولا ذاك المنتج اللي كيسهر وكيروض من الفجر وهو كيشغل فالبيت ديالو، الأمل الوحيد ديالو هو أنه يكون واحد البنية تحتية فين يعرض المنتج ديالو ويتم التسويق ديالو. ما كنهضرش على المستوى الوطني وإنما كنهضرش على المستوى الدولي، السيدة الوزيرة، كما كان كيهضر السيد وزير الفلاحة وكيحاول يقنع السادة الرؤساء يطرحوا الأسئلة على وضع أرضية وبنية تحتية قوية لتسويق هاذ المنتجات، حتى احنا بغينا هاذ المنتج يكون حاضر ووارد في جميع حتى المؤسسات من غير مؤسسة البرلمان، وبعض القطاعات والمؤسسات، نلمسوا هاذ للمسة ديال الصناعة التقليدية، يعني كايين غياب.

فالآن باش نشجعوا هاذ الناس ونحفزوهم مرة أخرى ويجتهدوا أكثر وأكثر، خاصنا نهيكلو السوق الداخلي والمحلي، وفحتى في الرحلات الجوية ملي تتركب في الطائرة، السيدة الوزيرة، وتتختار تمشي في طائرة (La RAM⁵) ما تتلقاش ذاك العرض المنتج المحلي التقليدي ديال البلاد، تيعرض عليك الكارو، الشكلاط، الريحة، إذن هنا التدخل خاصو يكون لأن تشجيع الصناعة التقليدية هو تشجيع للسياسة، وفي نفس الوقت تقوية الاقتصاد المحلي، معنى باش ما نتعاملوش بذكاء كما تيديروا الأتراك، السيدة الوزيرة المحترمة، وبغيت نطرح، لأن ملي تيعرض عليك ذيك الأفلام اللي دات النصف من المغاربة تيتبعوها، تيعرض عليك منتج، تيعرض عليك الفنادق، تيعرض عليك الصناعة التقليدية، ما تيعرضش عليك هو غير هاذوك الأفلام، ولكن بطريقة ذكية تيتحول المواطن أو أي واحد تيولي يقولك خاصني نمشي لتركيا نشوف، نمشي لذلك الفندق، نمشي نشري ذيك الحاجة، نمشي لديك الحاجة.

إذن هنا فين يكون الاستثمار والمجهود ديال الحكومة باش هاذ الناس تردوا لهم الاعتبار وتقويمهم على، المؤسسات العمومية تكون واحد الالتزام، واحد (cahier de charge) أنه ما يمكنش بيبي مؤسسة الدولة وما يمشي يجيب (architecte) من إيطاليا أو من فرنسا أولا من بلجيكا ويدير المؤسسة، يكون مهندس معماري مغربي ويفرض أن يكون منتج ديال الصناعة التقليدية وارد في المؤسسات العمومية، ما يمكنش تنزل في المطار جيتي من (Paris) ولا من أي دولة وتلقى (les parfums) وتلقى

(les chocolats) وتنزل للمغرب وتلقى نفس المنتج، ما تتلقاش ذاك المنتجات ديال الصناعة التقليدية.

إذن هنا اللي خاص يكون التحول ويكون واحد الذكاء ديال الحكومة للتعامل مع هذا القطاع، لأن محتاجين المغاربة اللي غيسوق لهم المنتج، السيدة الوزيرة.

هضر قبيلة وزير الفلاحة، أنا الآن..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا نبغي نشكر السيد المستشار على هاذ المقاربة، ونقول بأن الحكومة في الهيكل الجديدة ديالها، إذا لاحظتم اليوم، هناك قطب اللي هو السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية، طبعا جمع هاذ القطب جاء من فلسفة أن ترويج المنتج مرتبط بالسياحة، وأن السياحة بدون حمولة ثقافية، حمولة وطنية تبقى ما تتساجبش يعني للأهداف ديالنا، إذن الحكومة انتهت لهاذ الموضوع، وفي التشكيلة وفي الهندسة ديالها عندنا قطب يجمع بين السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي، هذا من جهة.

من جهة أخرى، كلمة الغياب كثيرة شي شوية، كايين مجهودات تبذلات على مر السنوات الماضية، على مر الحكومات المتعاقبة فهذا القطاع مجهود كبير تبذل، تبذل مع الصناع، تبذل في المجال الاجتماعي، وأنا قلت أن الإستراتيجية اللي كانت حققت أهداف كثيرة منها، يكفي أنني نقول أنه كانت موضوعة بعض الأهداف اللي تحقق أكثر منها، مثلا كان هدف ديال 300 مقالة، اليوم عندنا 900 مقالة.

طبعا نحن وإياكم نطمح إلى تطوير هاذ القطاع أكثر، وهنا اسمحوا لي نعطيكم نتائج البحث الوطني حول استهلاك منتجات الصناعة التقليدية الذي أنجز في الأشهر الأخيرة، اللي كياكد إقبال المغاربة على منتجات الصناعة التقليدية، وأهم شيء أن الأسر المغربية القاطنة بالمغرب هي الأكثر إقبالا على هذا المنتج بواحد النسبة ديال 64%، وبعد ذلك تأتي المغاربة القاطنين في الخارج ثم يأتي السياح الأجانب.

إذن الأسرة المغربية تستحضر بعد الصناعة التقليدية، سواء في الأعياد الوطنية، في المناسبات الاجتماعية.

⁵ Royal Air Maroc

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

وباسمكم جميعا نحني ونرحب بوفد مهم من رؤساء المجالس الاقتصادية والاجتماعية، ونذكر منهم رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوربي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، رئيس اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة الناطقة بالعربية، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمالي، ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بغينيا والكاتب العام للمجلس الاقتصادي بالكامرون.

وننتقل إلى السؤال الثالث وموضوعه دعم الصناع التقليديين، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد يوسف محبي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

السادة الوزراء.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

أولا بغيت نذكر السيدة الوزيرة، بالأهداف ديال الإستراتيجية ديال 2015 ديال الصناعة التقليدية ديال الحكومة الفاتنة، من الأهداف ديالها المهمين كان هو الرقم ديال الصادرات، قلت من الأهداف الكبيرة ديال إستراتيجية 2015 ديال الصناعة التقليدية ديال الحكومة الفاتنة ديال 2015 كان هو الصادرات اللي بغينا نوصلهم ل 7 دالمليار درهم، واللي وصلنا فيهم أخيرا إلى 450 مليون ديال الدرهم، هذه الأرقام، يعني حققنا 7% من الرقم ديال الصادرات اللي كان مبرمج، هذا غير باش نتكلموا على الإستراتيجية ديال الحكومة الفاتنة.

اللي بغيت نقول اليوم، السيدة الوزيرة، هو احنا شفنا أش كنظن غادي تنجزوا إن شاء الله بالنسبة للرؤية المستقبلية واحنا راه معكم، احنا غادي نعونكم لا بالعمل ولا بالاستشارة إلى احتجتونا، باش إن شاء الله نحققوا الأهداف اللي تحط ونعطيوكم حتى الاقتراحات ديالونا.

السؤال، السيد الوزيرة، هو كما قال السيد الرئيس، إلى يمكن لكم تدققوا في كيفية ديال الدعم اللي كتنويوا تقدموه للصناع التقليديين الفرادي باش تضمنوا الاستمرارية ديالهم، وكذلك ديال التسويق ديال المنتوجات ديالهم وربطه قصد الإمكان بالصادرات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

أولا أتوجه مرة أخرى بالشكر للفريق المحترم على اهتمامكم بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، واسمحوا لي أن أؤكد أولا على تبني هاذ المقاربة اللي هي المقاربة التشاركية، واللي ما يمكن للمقاربة التشاركية إلا أن تعطي أكلها وأن تكون ثمار إيجابية في جميع المشاريع، إذن فطبعنا نحن نرحب بكل تعاون في هاذ المستوى.

أريد أن أؤكد مرة أخرى أن موضوع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، أننا نشغل على إستراتيجية جديدة للقطاع، الإستراتيجية الجديدة، السيد رئيس الحكومة في البرنامج الحكومي تم تقديم جزء مهم متعلق بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، وهاذ الجزء المهم الذي قدم في البرنامج الحكومي، لاشك أنكم تابعتم السادة المستشارين أنه تحدث أول شيء هو وضع إستراتيجية جديدة، وطبعا الجانب الاجتماعي وارد وقبله جاذبية المنتج وجودة المنتج، لأن اليوم في إطار التنافسية العالمية لا يمكن أن نتحدث عن منافسة، ضمان منافسة قوية للمنتج المغربي بدون ما نوفرو له شروط الجودة، شروط الجودة كيدخل فيها واحد الأساس اللي تكلمتوا عليه في السؤال ديالكم اللي هو العلاقة بالبحث العلمي في هاذ الجانب.

لا شك أن السؤال ديالكم الكتابي اللي توصلنا به، لا شك أن اليوم الجامعة المغربية بإمكانها أن تقدم الكثير في هاذ الشأن، من خلال مختبرات البحث المتوفرة، لأنه حتى نضمن الجودة ونضمن النجاعة لا بد من البحث التقني فهاذ الجانب لضمان أولا سلامة المنتوجات من الناحية الصحية ولضمان كذلك الوضعية التقنية اللي كيتتم فيها الاشتغال.

فكنقول بأنه اليوم الاهتمام بالصانع وبالصناعة هو في عمق الإستراتيجية اللي غادي تكون وفي عمق السياسة التي سنعتمدها في وزارة الصناعة التقليدية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

**السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي
والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة
التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا السيد الرئيس.

أنا فقط أريد أن أؤكد أن الطلب الداخلي ارتفع وأشرت للدراسة التي تنجزت، وكذلك الطلب الخارجي على المنتج التقليدي المغربي عرف انتعاشا منذ سنة 2014، وبلغ الذروة ديالو في سنة 2016، في الأشهر الأخيرة وفي بداية 2017، حيث أنه لأول مرة ومنذ أزيد من 15 سنة حقق تطورا قياسيا ب 16% وقد استمر هذا الانتعاش خلال الفصل الأول من سنة 2017 التي وصلنا فيه لـ 28% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

إذن التطور حاصل، ولكن طبعا نحن نطمح إلى أن التطور يكون أكثر من الأرقام المسجلة، سواء الطلب الداخلي أو الطلب الخارجي.

طبعا هاذ الأمر يحتاج إلى تطوير الإنتاج، تطوير سلاسل الإنتاج، توفير التمويلات وتنويع التمويلات الممكنة بالنسبة للصانع، سواء الصانع الفرادي أو الصانع الذي هما في القرية أو في المدينة أو كذلك المقاولات الصغرى، هذا طبعا يحتاج كذلك إلى آليات الاقتصاد الاجتماعي، التطوير ديالها، لأن في نهاية المطاف التعاونيات تشتغل في إطار اقتصاد اجتماعي، واليوم...

شكرا السيد الرئيس، وفرصة أخرى إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكر على مساهمتك معنا في هاته الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه للسيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وموضوعه تأخر القطارات عن مواعيدها، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

المستشارة السيدة أمال مبصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

يعاني مستعملو النقل السككي من تأخر القطارات عن مواعيدها، مما يتسبب في تعطيل مصالح المواطنين والمواطنات.

وحيث أن من معايير جودة خدمة النقل السككي هو احترام مواعيد انطلاق الرحلات ووصولها، لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

هو المطلوب في الحقيقة هو التوفيق بين الصادرات والدعم ديال الوزارة، هذا هو الكلام اللي بغيت نقول أنا، بالنسبة للصانع الفرادي، خاصنا نفهموا أولا علاش هاذ الصادرات نزلت بهاذ الطريقة هاذي؟ علاش هاذ المشترون المهنيون تركوا المنتج المغربي؟

في نظرنا الجواب أولا لأنهم فقدوا الثقة في المنتج، كيما تكلمت على الجودة اللي كيطلب المشتري ماشي هو اللي كيتوصل به، كيدوز (commande) وكيتوصل ب (commande) لا في (la quantité) ولا في (qualité) ولا في (les delais)، يعني هاذي مسألة معروفة هربت للناس، ما باقيش بغات تدوز (commande).

ثانيا عدم إمكان إنتاج الكميات والأعداد اللي كيطلبوها المهنيين في الخارج، لأنهم ما كيبغيوش واحد، جوج، عشرة، كيبغيو 5 ألف، 10 ألف، 50 ألف، احنا ما كنستطعوش ننتجوا هذالك الشيء، إذن ما كنسوقوهش.

الحل اللي كنفترحو عليكم، السيدة الوزيرة، كاقترح هونبيعو اللي موجود ومخزون،

ما نبيعوش اللي تيتكومندا، الاقتراح هو نخلقو مركزيات شراء (des centrales d'achat) ديال الدولة ولا بشراكة مع الخواص، وهاذ المركزيات هاذي غادي تشري المنتج من عند الصانع التقليديين الفرادي وغتسوقوا لهم، عندنا غنريحوا فيها جوج ديال الحوايج:

أولا، غادي نضمنو الجودة، لأن غنتسلمو الحاجة اللي ميزانة، وغادي نقدرو نتعاملو مع ذاك الصانع التقليدي (directement).

ثانيا، غادي نخلصوه، إذن غادي يضمن أنه غادي يدخل فلوسو، إذن غادي يجيب لنا السلعة.

ثالثا، غادي نضمنو المشتري المهني، السلعة ملي غادي نبيعوها له غادي يشوفها موجودة، اللي كاين يديه اللي ما عندناش ما تنبيعوهش.

إذن، التسويق غادي يكون في المعارض المهنية وكيف قلت غادي يكون على أساس السلع الموجودة والمضمونة والجاهزة، وهذا اقتراح، السيدة الوزيرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

باش فهاذ الجزء الأول من السؤال على أنه المغرب من حيث الترتيب هو عندو أحسن شبكة في البنية التحتية السككية في أفريقيا، وهذا تيجعلوا أمام تحديات عديدة، لكن تنشاطركم الرأي على أنه هاذ الشئ ديال التأخرات يجب أن نقوم به أكثر مما نقوم به الآن باش نحسنو الأداء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

كما لا يخفى عليكم أن النقل بمختلف أشكاله وبصنفيه نقل البضائع أو الأشخاص يعتبر قطاعا إستراتيجيا تراهن عليه الدول للنهوض بمؤهلاتها الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق وجب تحسين هذه الخدمة وتجويدها سعيا منا لغد أفضل، لكن ما هو عليه واقع الحال، وحسب ما جاء بتقرير المجلس الأعلى للحسابات الصادر بتاريخ 27 أبريل 2017 برسم سنة 2015، فإن مجموع تأخر القطارات عن مواعدها تصل ما يعادل 19646 دقيقة لقطارات المسافرين و6457 دقيقة لقطارات الشحن، هذه الأرقام تمثل ما هو تضييع للفرص على مستعملي النقل السككي في حرق سافرلقانون حماية المستهلك.

ف نجد مثلا تأخر المهنيين عن مواعيد عملهم واجتماعاتهم، بما فيهم الموظفين أو الأطباء أو المحامون عن جلساتهم، إلى آخره، تأخر الطلبة عن مواعيد امتحاناتهم أو مبارياتهم، قد يتسبب أيضا في تفويت موعد ركوب طائرة لبعض مستعملي القطارات، وتمثل هذه الأرقام أيضا ما هو مساس بسلامة الركاب، حيث نجد كأفضل مثال هنا توقف القطارات أو بعض القطارات في أماكن غير آمنة وفي أوقات متأخرة من الليل لساعات متعددة بدون إضاءة.

ولأن هذه القطارات لا تسير التطور التكنولوجي فإن تبليغ المسافرين على التأخير في الوقت المناسب غير وارد، وإذا أردنا التحدث عن التعويض، فصحيح أن مدونة التجارة قد حملت مسؤولية الأضرار الناتجة عن التأخير للمكتب الوطني للنقل السككي، إلا أن هذه التعويضات المترتبة تمثل أعباء إضافية على ميزانية المكتب الوطني.

وعلما أن في السنة الماضية كنا صادقنا على الرفع من القيمة المضافة لتصل 20% لتجاوز مشكل المصدم مقابل التزام المكتب الوطني للسكك بتجويد الخدمات، إلا أن هذا الشيء لم يلمسه المواطن طيلة

الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها للحد من هذه الظاهرة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة على طرح هذا السؤال.

بالفعل هو موضوع اللي تهم جزء كبير من المغاربة، لأن نتحدثو على واحد 40 مليون خلال السنة اللي تيسافرو في القطار، وبالفعل يمكن نقولوا هي ظاهرة اللي تيعانيو منها هاذ المسافرين، لكن باش نرجعو للظاهرة لحجمها الحقيقي، عندنا تقريبا الربع ديال القطارات بمعنى واحد القطار من أصل 4 قطارات هو اللي فيه هاذ التأخرات، بينما 3 ديال الأرباع 75% دابا من الإحصائيات ديال 2016 اللي تيكونو بانتظام.

لكن هذا ما تيمنعش على أنه بالفعل لا يمكن إلا أن نتفق معكم على أن هاذ الظاهرة ما خصهاش تبقى، وعلى أنه بالفعل يجب أن نذهب إلى أصل الداء، أصل الداء تقريبا عندنا 3 ديال المعطيات اللي هي رسمية، عندنا الإشكالات اللي مرتبطة بصيانة الشبكة هي اللي تتجعل هاذ التأخرات تيكونوا، لأنه الصيانة هي مستمرة نهارا وليلا، وعندنا المشاريع المهيكلية الكبيرة وأساسا هاذ (TGV⁶) زائد التثليث ديال الدار البيضاء- القنيطرة والتثليث ديال مراكش- سطات اللي تيجعل على أنه تنضطرو نوقفو القطارات في بعض اللحظات على أساس أننا نقومو بالعمل.

وكاين السبب الثالث واللي تيمثل نسبة لا بأس بها، هي الأعمال غير المسؤولة التي يقوم بها البعض من تخريب وسرقة، واللي تتجعل أن بعض القطارات بالفعل تتأخر.

فإذن الإجراءات احنا تصب مباشرة على هاذ 3 ديال الإشكالات الرئيسية، اليوم يمكن نقول لك على أن الاستثمارات اللي مشات في البنية التحتية غادي تيسر لنا كل ما هو مرتبط بالبرامج المهيكلية، والمسألة ديال الصيانة الآن المكتب عندو خلال الفترة المقبلة، 5 سنوات مخطط المستقبلي الاستثمارات في العربات باش تكون عربات اللي ما تتوقعش فيها بعض الأعطاب، في حدود 120 عربة خلال خمس سنوات و80 قطار مكوكي اللي غادي يكون خلال هاذ الفترة، وهذا غيجعل على أن القطارات ديالنا ما تعرفش واحد الأعطاب اللي كاينة، وبالتالي ما يوقعش تأخرات.

ثم أيضا نحن نشغل في إطار بنية متوفرة، ويمكن نقول لك ربما

⁶ Train à Grande Vitesse

نحن اليوم بين يدي المخيمات الصيفية 2017 إن شاء الله، نتمناو تكون ناجحة، هذا أملنا في البداية، لكن ما هي الإجراءات التي اتخذتموها فيما يتعلق بتأطير مؤطري الشباب، خصوصا أن هؤلاء الشباب في حاجة إلى تأطير في مثل هذه المخيمات.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد راشد الطالبي العلمي، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

في الحقيقة العملية ديال التأطير ديال الاشتغال على تنظيم التخييم الصيفي لهذه السنة كانت بدأت منذ بداية السنة منذ شهر فبراير، فعلا تم تكوين واحد المجموعة ديال الأطر، كما جرت العادة كتوصل حوالي 4000 مؤطر.

المضمون ديال التأطير هو تقليدي كالعادة يعني ما كاينش فيه واحد ديال التجديد، والعملية ديال التخييم في مجملها تحتاج إلى مراجعة كاملة، لأنه ما كتحترمش واحد المجموعة ديال الشروط، بداية بالمخيمات التي لا تمتلكها الوزارة وتمتلكها إدارات أخرى، وتتصرف فيها في أي لحظة باش توقف على الحالة ديال الهرهورة نموذج اللي مكري منذ عام 1959 وما كان حتى شي مجهود باش تملكوا الوزارة باش يمكن لها توسع الفضاءات وتصلحها.

إذن الظروف ديال التخييم في حد ذاتها لا تخضع لمقاييس ومعايير ديال الجودة، واحد العمل جبار ينتظرنا جميعا خلال السنة المقبلة، هذه السنة سنة عمل بما هو موجود باش ما نوقفوش العملية، باش ما نحرشوش واحد المجموعة من الأطفال اللي تسجلوا بالجمعيات إلى غير ذلك، ولكن السنة المقبلة إن شاء الله غادي يكون واحد المجهود جبار، خاصة السيد رئيس الحكومة يولي واحد الاهتمام خاص لهذا الموضوع وباشرني في الموضوع وكنوجدوا واحد الإستراتيجية ديال الإصلاح الشمولي.

التكوين ديال المؤطرين فيه واحد المجموعة ديال الاختلالات، أنه كياطروا الناس ومن بعد كيمشيوو للقطاع الخاص وكيسمحوا في المخيمات، كايين واحد المجموعة د الاختلالات متفق أشنوهي بالضبط، العام الجاي نديرو واحد الإحصاء ويكون التخييم السنة المقبلة نوصلوا للرقم المعلن 250000 ونوصلوا للتأطير ديالو، ونوفرو الشروط والجودة في الخدمات، هذا ما يمكن لي نقول السيد المستشار.

شكرا.

هذه المدة، وخصوصا مع الأسطول المهترئ الغير كافي، فحجم مقاعد لا يتلاءم وأعداد المسافرين، بالإضافة إلى نظام تبريد غير جيد، وهذا ما يمكن أن نرجئه إلى عدم وجود توازن إستراتيجية المكتب الوطني بين تحسين وتقوية البنية التحتية، كما ذكرتموها السيد الوزير، وبين الاهتمام بالجودة والتدبير اليومي والتواصل مع المواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

إذا كان هناك ضرورة من التعقيب في حدود ثوان معدودة.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

لا أنا ما غاديش نقول للسيدة المستشارة نعارضها في هذاك الشي اللي قالت، لأن جزء منو هو تحصيل حاصل، لكن اللي هو مهم هو أن هناك تحسن.

الأرقام دابا اللي عندنا قياسا للفترة ديال 2010 إلى 2015، المخطط الخماسي الأول هناك تحسن على جميع المستويات، وحتى فهاذ المؤشر ديال التأخر هناك تحسن، لكن هناك عمل كبير يجب أن نقول به.

اليوم المخطط المستقبلي 2017-2021 هو اللي فيه الإشارة بالتركيز على الخدمات قياسا إلى أن الجزء الكبير من العمل في البنية التحتية تم في المخطط السابق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ومعدرة عن المقاطعة لانهاء الوقت، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

ونؤخر السؤال المطروح على السيد وزير الطاقة والمعادن في انتظار التحاقه بالمجلس، ونواصل مع السؤال الأول الموجه للسيد وزير الشباب والرياضة وموضوعه تأطير الشباب بالمخيمات، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

أنا في الحقيقة أشكر السيد الوزير أنه وضعنا أمام تقييم وضعية في الحقيقة أنها أقل ما يقال عنها أنها مزرية بالنسبة للمخيمات، نعم، العدد اللي اليوم أنتما تكلمتو عليه هو 4000 لكن بالمقارنة مع الحاجيات كنظن بأن أكثر من ذلك، هذا مما يجعل أنه كثير من الأحيان لما كنتجي جمعيات أنه لا يؤخذ بعين الاعتبار أن واش عندها مؤطرولا ما عندهاش، عندها مقتصد حاصل على دبلوم ولا ما عندوش، وبالتالي تنمشيو للمخيمات اللي في الحقيقة لا تتوفر فيها الشروط التربوية، اللي في الحقيقة المخيم بقدر ما هو مكان للترفيه هو مكان أيضا لتكوين الشباب، لتكوين توجهات معينة لبناء شخصية الطفل لبناء شخصية الشباب، وهذا مهم جدا.

لكن والمناسبة في الحقيقة شرط، أنا بغيت غير هنا نتكلموا، السيد الوزير، أنكم هاذ الإصلاحات اللي كتكلموا عليها في أفق أنكم توصلوا مليون، كنتكلم الآن أنكم ماشي توصلوا العرض ديال مليون من خلال بعض الوثائق اللي اطلعت عليها، لكن أتكلم على أن المنح المخصص للجمعيات اليوم، السيد الوزير، أنها من ناحية أنها ضعيفة، من ناحية ثانية أنكم تلزموهم باش يقتنيو المواد الغذائية من عند المقتصد المركزي، وأحيانا بأثمنة ليست هي الأثمنة المناسبة وليست أئمنة السوق.

الأمر الثاني هو أن أحيانا هذه الجمعيات بعضها ما تنعمش دائما، أنها تحرص على أن يكون هناك فائض من هذا الدعم الذي تخوله الوزارة ويتم فيه التلاعب، مزيان، السيد الوزير، أن هاذ الأمر احنا من اليوم احنا معكم في أن تطلقوا عملية إفتحاص لهاذ العملية ديال التخميم سواء التي سبقت أو اللاحقة، لأن هذا مال عام لا بد أن نتابع المكان ديال الصرف ديالو والجودة ديال الصرف ديالو والحكمة ديال الصرف ديالو.

مزيان، السيد الوزير، أنكم سبقتوني للموضوع ديال البنيات التحتية، وهذا واقع في الحقيقة مخيمات اللي الآن وسعنا العرض، ولكن البنيات التحتية لحد الآن أنها لم تكن مناسبة، ونعطيوكم أمثلة اللي في الحقيقة أصبحت معلومة، مثلا "أوسماحا"، مثلا راس العين"، "طنجة"، غيرها من المخيمات، اللي في الحقيقة البنيات التحتية فيها مهترئة، إلا تكلمنا على المرافق الصحية، في أحسن الأحوال أنها مهترئة وغير متوفرة، المراقد، المطابخ، غيرها من مخازن الأظعمة كل هذا في حاجة إلى تدخل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا، والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد المستشار.

لا أختلف معكم تماما، هاذي هي الوضعية اللي لقينا باش نتكلمو اللغة صريحة وما كايين حتى شي مجهود، كان تعمل التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات منذ 2007 وما تعمل حتى شي مجهود بلي التصحيح.

وفيه تذكير من مجلس الأعلى للحسابات في 2012 وما كايين حتى شي مجهود ديال التصحيح، وهاذ الشي اللي قلتوا كلو مذكور في التقرير، بحيث يكفي أنه الإنسان يقرأ التقرير ويصلح، وكل شي اللي طرحت كلو فيه إشكالات.

فيما يخص المطعم، خذينا قرار هذا من القرارات الأولية، ما كايينش هذالك يمشي يشري هذا، (appel d'offre) يعني واحد الصفقة لكل جهة باش 12 جهة هما اللي غادي يوفروا الأكل للغذاء للأطفال، لأنه في الآخر ذاك الطفل تيولي تيوصلو غير بيضة في النهار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وننتقل إلى السؤال الثاني موضوعه تأطير الحقل الرياضي وحمائته من المتلاعبين، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن سليفوة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

لازال الحقل الرياضي ببلادنا يعرف فراغا تشريعي يحول دون تطور الرياضات وبلوغها المكانة اللائقة بها، وبالخصوص في مجال كرة القدم التي تعرف بلغة الممارسين للشأن الكروي ما يسمى بالبيع والشراء في مباريات كرة القدم، أبطالها مع الأسف الشديد بعض السماسرة المفسدين للحقل الرياضي، مما يفسد مسار البطولة الرياضية ويؤجل تطور كرة القدم ببلادنا، فيما يبقى المسؤولون عن عملية الإفساد في منأى عن أي مسألة قضائية نتيجة الفراغ التشريعي الذي يعرفه الحقل الرياضي لضبط هؤلاء المتلاعبين بمصائر الأندية وضرب الروح

الرياضية في الصميم .

لذا، نسألكم، السيد الوزير، ما هي التدابير العملية التي ستخذها الحكومة في تأطير الحقل الرياضي وتقنيته؟

وما هي الإجراءات المتخذة لسد الطريق عن المتلاعبين بمصير كرة القدم الوطنية بشكل خاص؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

الموضوع هو أثارته الصحف الوطنية خلال هاذ العمليات الأخيرة التي نتابعها، رئيس الجامعة فتح تحقيق في الموضوع بعد اللي واقع، عاد نشوفو ذاك الفراغ.

الجامعة تتوفر على ما يسمى بـ (code disciplinaire) يعني مدونة الأخلاقيات المادة 75، واللجنة المكونة فيها 3 ديال اللجن:

- لجنة الأخلاقيات؛

- لجنة النزاعات؛

- ولجنة الاستئناف.

مشكلة من أشخاص لا ينتمون إلى النوادي، وكل لجنة فيها 3 قضاة.

إذن احنا أمام أمرين، إذن هاذ الشي اللي تيتكتب في الصحف هو صحيح كان هذوك الناس عوض يخرجوا للصحافة كان خاصهم يطرحوا الملف على اللجن وما يتخادش حقهم خاص عاد نشوفو أش نعملو، وفيه أكثر من ذلك، لما كيتبت الأمر تيمشيو للقضاء، هاذو اللي خرجوا للرأي العام واش فعلا كايين إشكال ولا ما كايينش، ما يمكنليش أنا دابا نجاوبك، اللي يمكن اللي نقول أنه السيد رئيس الجامعة فتح تحقيق في الموضوع.

في لجنة الأخلاقيات طارحة مجموعة ديال التأديب حسب نوع المخالفة، هاذ الشي كلو كنجتزلوه وتنقول للسيد المستشار، هذا خاصو يرجع قانون وخاصو يصادق عليه البرلمان، لأن الفراغ التشريعي في وزارة الشباب والرياضة مهول، يالاه عندنا قانون 30.09 اللي خلق الجامعات، وبالتالي الباقي كلو فراغات لا على مستوى الشباب، لا على مستوى الرياضة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليفوة:

شكرا السيد الوزير على الاقتراحات ديالكم.

ما كنتلفوش معكم فيما تقوم به الجامعة من تحسين وضعية التسيير الرياضي، ولكن مع الأسف كل ما كتقوم به ما تنلمسوهش في الواقع ديال البطولة الوطنية، أشنو تيقوع؟ مع الأسف ماشي غير في الرياضة.

دابا هاذ السؤال هاذي دابا كثر من 20 عام وهاذ العبد الضعيف كنوضعو كل سنة، آخر البطولة تنسمعو كايين البيع والشراء، شكون اللي تيمشي ضحية وتيمشيو حقيقة للمحاكم هاذوك يمكن لي نقول لك ضحايا كرة القدم اللي هما لعابا ولا بعض اللاعبين ولا بعض، ولكن ملي كتسمع من مسؤول لا تقني ولا مسؤول رياضي، ولا، وبالخصوص إلى كان عضو في الجامعة ديال كرة القدم، لأن كايين هناك ممارسات وتسمعوها كل سنة وما تنسمعوش بأن، أقسم بالله وما كانش شي جزف فهمت، وعلى مستويات ماشي الصغارهما اللي يدفعو الثمن إلى تقدمت كرة القدم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

هاذي مناسبة، السيد المستشار، بأن اليوم الجامعة الدولية الفيضا طارحة إشكال على الطاولة واللي المغرب معني به كذلك هو تبيض الأموال عبر مباريات كرة القدم، لأنه بذاك القوانين اللي دوزنا في المغرب وفي جميع الدول لقطع الطريق على تبيض الأموال بداو تيدخلو لكرة القدم واحنا مطالبين بجوج حوايج، أنه التشريع لتبيض الأموال والمناسبة باش نحيمو البطولة الوطنية ديالنا باش ما يدخلوش لها الأموال، راك عارف.

ثم في المقابل الوزارة تشتغل على إحداث هيئة وطنية للتحكيم الرياضي، هي اللي غادي تعطى لها هاذ الاختصاص، ما غيبقاشي، هذا غادي نشغلو عليه جميع إن شاء الله، ومناسبة باش نلقاو حلول ناجعة لهاذ الأمر هذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا له كذلك على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

ونرجع إلى السؤال الموجه للسيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، وموضوعه وضعية المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بعد توقيع عقد البرنامج مع الحكومة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بوهودود:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أبرمت الحكومة عقد برنامج مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب اتفقت بموجبه الحكومة مع هذه المؤسسة على عدة شروط أساسية من ضمنها ضمان توفير الماء الصالح للشرب والكهرباء للسكان.

السيد الوزير المحترم،

ما هي وضعية هذه المؤسسة؟ وما هو برنامجها الاستثماري للرفع من وتيرة توفير الماء الصالح للشرب والكهرباء للسكان التي مازال الخصاص يعرفه العالم القروي بخصوصها؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عزيز براج، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعذر على هذا التأخر، السيدات والسادة المستشارين، ليست من عادتي.

أشكر الفريق المحترم على طرح هاذ السؤال، هو سؤال قصير ولكن يتعلق بملف كبير جدا، يتعلق بالماء والكهرباء التي هو واحد القطاع مهم ويتعلق بكافة المواطنين، طبعا ليس هناك مواطن كيفما كان موقعه ما يحتاج الماء والكهرباء، يمكن يصبر على حوايج أخرى، ولكن هذه من الأمور كنظن الأساسية.

ويتعلق أيضا بمؤسسة هي مؤسسة ملك للشعب المغربي، ملك للدولة المغربية وتقوم بهذا الدور التي تعطى لها منذ عقود من الزمن، الدور ديات إنتاج الكهرباء وتوزيعه، ثم الدور ديات إنتاج الماء وتوزيعه.

طبعا سواء كنتديرو هي من عندها أو كنتديرو بشراكة.

طبعا خلينا نقولو ملي وصلنا ل 2013 تبين بأن المنظومة التي كان ماشي فيها المكتب الوطني للماء والكهرباء بعدما تم توحيد وجمع النشاطين، أنه ما عايش ممكن نستمر في نفس، وصل إلى درجة من المديونية عالية جدا، ما بقاوش الناس الشركات التي كتعمل كيعطها وكيوفي بالالتزامات ديالو معها، ما بقينا قادين نستمر في المنظومة ديات الإنتاج مع تزايد الطلب، لأن الطلب غادي وكي تزايد وفي السنوات المقبلة كنتأكدو بأن ربما 4% التي غيتزاد الطلب على الكهرباء بالخصوص.

فبمعنى آخر، ثم في نفس الوقت أنه الخزينة وصلنا لواحد العجز فالخزينة التي وصل حتى ل 7.5 مليار ديات الدرهم، بمعنى 750 مليار ديات السنتم.

الحكومة تحملات المسؤولية ديالها السابقة، وكتستمر فهاذ المسار الحكومة الحالية، والتي دارو واحد العقد برنامج، يمكن ليا نقول لك فيه التزامات من جهة المكتب الوطني، ديات الترشيد وديال الاستثمار وديال المنظومة ديات نقل الكهرباء ونقل الماء، ثم أيضا التزام ديات واحد العدد ديات الدولة من جهة أنها تدعمو ماليا ب 50% في البرنامج التي تقريبا كيحتاج لواحد 45 مليار ديات الدرهم.

ثم أيضا إعادة النظر في المنظومة ديات التوزيع ماشي بالطريقة التي كتدار الآن التي التوزيع يكاد يكون (unitaire) في كل مدينة، وهاذ المنظومة كتكون منظومة جهوية، ثم أيضا مراجعة التعريفات باش الفقراء يأديو واحد الثمن أقل من كلفة الإنتاج، خاص يعرفوها المغاربة أن الفقراء التي هي 5.3 مليون ديات الأسر التي تقريبا 20 مليون مغربي كياديو أقل من الكلفة ديات الإنتاج، والناس التي مسك عليهم الله شي شوية يأديو بالكلفة وزياد شي شوية باش يمكن لهم يعاونو بلادهم ويمكن يوقع التوازن.

هاذ البرنامج، طبعا، فيه التزامات ديات الاستثمارات، يمكن ليا نقول لكم المكتب الوطني الآن الالتزامات ديات الاستثمار، نعطيكم غير الاستثمار ما بين 2017 و2019 غادي يوصل تقريبا 40 مليار ديات الدرهم في المنظومة ديات الكهرباء، حوالي 20 مليار ديات درهم في المنظومة ديات الماء، باش يمكن لنا نطورو الإنتاج ونطورو أيضا النقل، إلى غير ذلك، ويمكن لنا نصلو للفئات التي تكلمتوا عليها في العالم القروي، وخاصة أنه كاين برنامج الآن عند الحكومة باش يمكن لنا نصلو لتقريبا 100% في الكهرباء، ويمكن لنا نصلو حتى ل 100% إن شاء الله ونقربو ليا على مستوى الماء.

فإذن اللجنة القيادية التي كيتأسسها...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت السيد الوزير، ومعدرة.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العزيز بوهودود:

أولا، لا بد أن أشكركم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم الصريح والواضح.

أکید أن الحكومة بذلت مجهودات جبارة من أجل إنقاذ هذه المؤسسة الحيوية بعد توقيع عقد البرنامج.

السيد الوزير،

البرنامج الاستثماري لهذه المؤسسة يبقى طموحا، ولكن نريده أن يكون وفق الأولويات على سبيل المثال، لا الحصر، أقاليم أكادير-إداوتنان، طاطا، تنزيت، شتوكة-آيت باها، تارودانت، تطوان وتنغير، التي تعاني ساكنتها من الاقتطاعات المتكررة للكهرباء، بالإضافة إلى نقص في توفير الماء الشروب، تعلمون جيدا أن هاته الأقاليم تعاني النقص الحاد خاصة في فصل الصيف.

لذلك، فإن مشروع تعميم هذه المادة الحيوية تبقى بالنسبة إلينا تحدي كبير يجب الانتهاء منه في أفق 2021، وهو التوجه رأسا نحو المناطق الجبلية والنائية للقضاء بصفة نهائية على إشكالية فك العزلة، بحيث يبقى بالنسبة إلينا هذا التحدي أحد الأولويات التي يجب أن يشتغل عليها المكتب الوطني للماء والكهرباء.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ونشكر كذلك السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل مباشرة إلى السؤال الموجه للسيد وزير الشغل والإدماج المهني، وموضوعه السياسة الحكومية في مجال التشغيل، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

من بين الإشكالات الكبرى التي كتعيشها بلادنا وهي إشكالات التشغيل، بمعنى نموذجنا الاقتصادي والتنموي رغم المجهودات الاستثمارية والسياسات القطاعية، ويعني كل المتدخلين في القطاع، رغم ذلك لم نستطع أن نصل إلى نتائج تواجه معضلة البطالة، لذلك فهل من مقاربة جديدة وتصور جديد لمواجهة هاذ الإشكالية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا الفريق المحترم.

فعلا أصبتم لما يعني، واخا وجهتوا ليا السؤال تتكلموا على السياسة الحكومية في التشغيل، وبطبيعة الحال كما تعلمون فالتصريح الحكومي خصص حيزا هاما لهذه القضية، في المحور الثالث ربط القضية ديال التشغيل بالمحور الثالث اللي هو تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة، لسبب بسيط وهو أن الرؤية ديال الحكومة تتعتبر بأن قضية التشغيل هي مسألة عرابية ترتبط بكل السياسات والاستراتيجيات القطاعية، كترتبط بالسياسة ديال الاستثمار، ترتبط أيضا بالنموذج الاقتصادي كما قلتم، بالتأهيل ديال هاذ النسيج، كترتبط بالمنظومة ديال التربية والتكوين، والارتباط ديالها بالحاجيات ديال سوق الشغل.

ولكن في المقابل أيضا فالبرنامج الحكومي اعتمد البرنامج الحكومي سياسة إرادية تهدف إلى النهوض بالتشغيل وتحسين أداء مؤسساته، في هاذ الإطار الوزارة وضعت واحد الإستراتيجية هي إستراتيجية تشغيل في أفق 2025، وتم خلق آلية تنفيذية اللي هي لجنة وزارية يعني وصدر مرسوم في أكتوبر 2015 يحدد القطاعات اللي هي غتكون فهاذ اللجنة، لكي تشتغل بطبيعة الحال في إطار من الالتقائية والتكامل ما بين السياسات القطاعية.

اللي مهم أيضا هو تم التأكيد على البعد الجهوي والمحلي والدور ديال المجالس الجهوية والسلطات الترابية في هذا المجال.

بطبيعة الحال كايين الدور اللي تتقوم به أيضا الوكالة الوطنية ديال أو كل آليات الوساطة بما في ذلك الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، يعني لتقريب العرض من الطلب كما يقال، وكايين عندنا واحد المرصد أيضا اللي غادي يبدا يشتغل اللي هو يعني مرصد رصد وتحليل السوق ديال الشغل، وستتم هيكلته وبعد أن تم إحداثه.

بطبيعة الحال كايين واحد المجموعة كايين البرامج السابقة للإعادة ديال التحيين ديالها والتقييم ديالها، وسيتم كذلك إطلاق برامج جديدة ربما سيكون الوقت مناسباً للإشارة إليها بعد التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

بالتحولات المناخية، التي عندها واحد الأثر مباشر على التصاعد ديال نسبة البطالة.

صحيح عندنا مشاكل ترتبط ببطالة الخريجين، هذا راه شرط للقضية ديال الملائمة ديال التكوين والعمل ديال الجامعة، وأنا كنحجي واحد المجموعة ديال الجامعات، التي شفتم فعلا كيديروا واحد الجهد كبير فيما يتعلق بملائمة البرامج ديالهم للحاجيات ديال سوق الشغل. القضية الثانية والأخيرة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ومعذرة على المقاطعة.

السؤال الثاني، موضوعه ضحايا برنامج "مقاولتي"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

أصبح عدد من الشباب ممن انخرطوا في برنامج مقاولتي يعانون من مخاطر السجن بعد صدور عدة أحكام قضائية في حقهم، وتخلي كافة الأطراف الشريكة في البرنامج عنهم، مما يؤثر لمحاولة تحميلهم فشل هاذ البرنامج الحكومي.

السيد الوزير،

نسائلكم عن جهودكم مع باقي المتدخلين لتحديد المسؤوليات في هذا البرنامج؟

هل باشرت الحوار مع المتضررين للبحث عن حلول لمشاكلهم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا للفريق المحترم.

بطبيعة الحال البرنامج ديال مقاولتي، كما تعلمون، هو أحد البرامج التي كتدخل في إطار التشغيل الذاتي، وجات في إطار الجهود التي بذلت في حكومات سابقة من أجل تقليص البطالة، هاذ البرنامج من أجل التمويل ديالو تم إحداث صندوق دعم التشغيل الذاتي، وعهد بتسييره لصندوق الضمان المركزي، بطبيعة الحال هاذ الصندوق كيقدم 10%

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الوزير،

ما يقلق حقيقة فهاذ المرحلة أنه الأسبوع اللي فات اجتمعت لجنة الاستثمارات وبغلاف يصل إلى 67 مليار درهم، وهاذ السياسة دأبنا عليها منذ أكثر من 15 سنة، لكن لاحظنا أن هاذ الإجمالي ديال الاستثمارات لا ينتج عدد مناصب الشغل المطلوبة بمقارنة مع نماذج دولية أخرى.

وكتفقوا معايا، السيد الوزير، إلى قلت بأن الرقم ديال البطالة اللي جا في التصريح الحكومي، والتصريح الحكومي كنعرفو بأنه خطوط عريضة حسب الدستور حسب الفصل...، أنه الرقم تغير اليوم من خلال المذكرة ديال المندوبية السامية للتخطيط اللي صدرت في نهاية الأسبوع.

هاذ 6 شهور الأخيرة عرفت ارتفاع خطير للبطالة، خاصة وسط البطالة العاملة اللي وصلت لـ 26%.

كذلك المذكرة ديال البنك الدولي اللي تستغرب هي أيضا، وهذا سؤال خاصنا نجابوا عليه، هناك خلل ما بين حجم الاستثمارات وخلق مناصب الشغل ونسبة النمو، مقارنة مع دول أخرى، دول أخرى كتوصل 65% احنا يالاه 45%، كذلك لا يجب التخلي ملي كنداكروا على البرامج الشمولية اللي تحدثوا عليها السيد الوزير، لا يجب التخلي إطلاقا عن الدور الاجتماعي للدولة، تراجع الدور الاجتماعي للدولة من خلال تقليص مناصب الشغل، لأن كنعرفوا السنوات الأخيرة ما كنتجاوزوش 23 ألف منصب شغل، وبالتالي كذلك الدور اللي خاص تلعبوا المؤسسات العمومية وشركات الدولة، وكذلك الدعم اللي كتقدموا الدولة للمقاولة المواطنة، أقصد القطاع الخاص، يجب أن يكون لهم ردود على مستوى مناصب الشغل.

لذلك المطروح اليوم، السيد الوزير، وهو النموذج الاقتصادي المغربي والنموذج التنموي، هل لازال صالحا ولازال قادرا على استيعاب هاذ يعني الفئات اللي كتولج لسوق الشغل، وخاصة نتحدث عن الخريجين اللي للأسف الشديد باقي هاذ المعضلة كترتفع بواحد الوتيرة متزايدة، لذلك أنا أعتقد بأنه يجب التفكير في النموذج التنموي بصفة عامة والاستثمارات بصفة خاصة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

بطبيعة الحال، ما يمكنش نختلف معك فيما يتعلق بالمراجعة المتواصلة ديال النموذج الاقتصادي، لأن احنا ماشي بلد جامد، وفعلا كاين التفكير يعني باش النموذج الاقتصادي ما يباقيش مرتبط

متابعات قضائية، كانوا بانين عليهم الآمال، واليوم تيشوفوا السجن تيريص بهم، ما يمكنش الحكومة خاصها تتحمل المسؤولية ديالها، إما تدير صندوق مع باقي الفرقاء الآخرين باش يحلوا هاذ المشكل، ما يمكنش تخلبوا هاذ الشباب يعني فرصة للضياع.

احنا، السيد الوزير، في فريق العدالة والتنمية:

أولا، تنطالوبو بالإيقاف الفوري للمتابعات القضائية، لأن هاذ الشئ عندو آثار اجتماعية ونفسية، سواء على هاذ الشباب ولا على الأسر ديالهم.

النقطة الثانية، خاص يتفتح حوار مسؤول مع هاذ الشباب لوضع حل لهم.

ثم النقطة الثالثة لابد من فتح تحقيق جدي في الأسباب ديال الفشل ديال هاذ البرنامج. لهذا، البرنامج جابتو الحكومة وخاصها تتحمل فيه المسؤولية.

السيد الوزير،

احنا ابغينا الحكومة تتحمل المسؤولية ديالها وما تخليش هاذ الشريحة بالمتابعات القضائية والفشل ديال المشاريع ديالهم.

وزير الفلاحة قبايلة تضامن مع الفلاحة اللي تضرروا وقال غادي يحل لهم المشكل ديالهم، احنا بغيناكم تتضامنوا مع هاذ الشباب وتحلوا المشكل ديالهم وشوفوا الطريقة مع باقي الشركاء. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

بطبيعة الحال لا يمكن للإنسان إلا أن يأسى لوصول عدد من الشباب اللي هما كانوا تيطمحووا باش يبنو المستقبل ديالهم وتيوصلوا للفشل، أما أن يقال بأنه راه الحكومة اليوم تتحمل المسؤولية في فشل هاذ المشروع، هذا يعني تيبان اللي ماشي دقيق، لأنه هذه المتابعات دارتها واحد شركات بنكية اللي كانت عندها عقود مع واحد الشباب، بطبيعة الحال رغم ذلك احنايا يعني:

أولا، أول شيء اللي غادي نديره هو أولا تيخصنا نستافدو من الدروس ديال هاذ الفشل ديال هاذ البرنامج، الفشل هو واقع فاشل ينبغي أن نعترف بذلك، وينبغي في تقييم هاذ البرنامج ووقع تقييمه لهاذ البرنامج، وينبغي اللي يمكن للحكومة يعني تلتزم به هو أنه فيما يتعلق بالبرامج القادمة غادي تدير الجهود ديالها في إطار ما يسمى بالمواكبة، لأن هاذ المواقبة تيبان لي أنها كانت من الأسباب ديال الإخفاق والغياب،

من مبلغ المشروع، و90% هي تمويلات بنكية، هي قروض بنكية تخضع للقوانين المرتبطة بالقروض البنكية.

كتسولوا على المسؤولين من حيث المسؤولية، ينبغي التأكيد أنه لا الوزارة، لا وزارة التشغيل ولا الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ولا صندوق الضمان المركزي يتدخلون في توقيع العقد بين البنك وبين المستفيد.

ولهذا فالمتابعات للأسف الشديد احنا كنتأسفو إلى أن الناس اللي استفادوا من هاذ البرنامج وصلوا للمتابعات، ولكن هي متابعات هي أمر قضائي مرتبطة بالعلاقة التعاقدية بين المستفيدين، خاصة حين يثبت بأن المقترض قد بدد المنقولات المرهونة أو نقلها إلى جهة دون موافقة البنك، إذا تقدم البنك بشكاية طبقا لمقتضيات القانون الجنائي، لا أنتما في البرلمان لا احنا في الحكومة يمكن لنا نتدخلوا في الأحكام القضائية، لأن هذا أمر قضائي.

ولكن من الناحية الاجتماعية تتقولوا القضية ديال الحوار احنا مستعدون لكي نتحاور مع هؤلاء، لكي نستمع إليهم، ولكن نحن مستعدون أهم من هذا أن نطور برامج التشغيل الذاتي حتى لا يقع أصحابها فيما وقع فيه يعني أصحاب هاذ البرنامج ديال مقاولتي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الوزير.

للأسف، السيد الوزير، برنامج مقاولتي هو مبادرة ديال الحكومة جابتو في 2006 وكان الهدف منو خلق 30000 مقاولو وتشغيل حوالي 90000 شخص من الخريجين أصحاب الشواهد.

اليوم الحكومة أقرت بالفشل ديال هاذ البرنامج ما يمكنش نحملو المسؤولية للمنخرطين في هاذ البرنامج، ما يمكنش، لأن البرنامج فشل بالنسبة ديال 5% ولا 10% ولا حتى 20% ممكن نحملوه المسؤولية، ولكن البرنامج فشل بنسبة ديال 90% وبالتالي الحكومة ما وفرتش له الشروط ديال النجاح من الأصل، وخصوصا المواقبة ديال المشاريع.

السيد الوزير، الضحايا ديال هاذ البرنامج اليوم، تحولت الحياة ديالهم إلى جحيم بفعل هاذ المتابعات القضائية والملاحقات، هاذ الناس دابا ولاوتيحسو بحال أنهم مجرمين.

تصور، السيد الوزير، هاذ الناس هاذو كانوا تيجلموا بالبناء ديال المستقبل ديالهم، كانوا تيجلموا بتحسين الوضعية ديالهم بالانخراط في هاذ البرنامج، فإذا هم أصبحوا ملاحقين، الأسر ديالهم، السيد الوزير، والعائلات ديالهم كيفاش تيحسوا ملي تيشوفو ولادهم متابعين

نشكركم على هذا السؤال، هو سؤال ديال ظروف المغرب الآن هناك دقيق مدعم كيمشي لشريحة معينة، العمالات والأقاليم اللي كيستافدو كاينين في الموقع ديال الوزارة، المطاحن اللي تيعملوا هاذ الشي حتى هي في الموقع.

إذن أولا تنعرفو فين تيمشي الدقيق واشكون اللي مكلف بالطحين ديالو، هذا ما كييعنيش أن ما كاينش مشاكل، اليوم حتى احنا كنتكلمو لجنة مشات لسيدي بنور، لأن كاين 200 عائلة وصلها دقيق قالوا لنا ما صالحش للماكلة، مشات لجنة.

إذن المتابعة ما غاديش أنت كتحمل المسؤولية فقط للوزارة، كتعرف بلي الوزارة المغرب شاسع الحمد لله كبير، أنك تعرف فين كاين الدقيق الفاسد فين ما كاين الفاسد وتبع كل واحد ما عندكش الأدوات، إذن هاذ شي فاش الغرفة الأولى أعطيتهم هاتف باش نتعاونو، لأن ممكن يتاصلوا بك المواطنين، يقول لك أودي ها المشكل، خاص النائب البرلماني خاصو بمن يتصل، إما بالسلطات المحلية ولا بنا، ها هو الهاتف 0537.68.73.00 ولا 08، هاذ اليوم تلقيت 3 ديال المكالمات، يلاه عطيتو جاو المكالمات علاش؟

راه الناس كيتلاعبوا بالصحة ديال المواطن وهاذي مسؤولية ديالنا جميع، لأن إلى ما توصلتنيش به أنت، وشافوا نائب برلماني وشافو مواطن وسكت كنسكتو على الفساد والناس كيتلاعبوا بالصحة ديال المواطنين، أنا معك خاصنا نحاربو المفسدين وخاصنا نضربو على أيديهم، أنا معك، ولكن في سنة 2016: 500 مخالفة تدارت، هذا كييعني تدارت عدد كبير من المراقبة، 500 اللي تدارت ولكن نتعاونو على هاذ الشي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عزيز بنعزوز:

شكرا السيد الوزير.

أنا ما حملتني المسؤولية للوزارة، أنا حملت المسؤولية للحكومة، أنتم ما عندكومش الوسائل، الوزارة في حدود الرباط، والفساد والفضائح والعجائب كتوقع في المغرب العميق.

إذن فأنا كتحمل المسؤولية للحكومة، عندها السلطات الإقليمية والمحلية وعندها المندوبيات ديال وزارة الفلاحة وغير الفلاحة، عندها كل الإمكانيات باش تراقب وتضرب بيد من حديد، احنا اللي غادي نقولها السيد الوزير، احنا اللي في المعارضة دابا، أنتما ماشي تقول لنا غنضربوا بيد من حديد هنا تحت القبة المحترمة، وكنقدر، ولكن أنتما خاصكم ديروها بصح، ضربوا بيد من حديد على يد المفسدين.

ما يسي بغياب ما يسي بالفكر المقاولي، وتنعاود نؤكد لك بأن مازال منفتحين للحوار، أي أفكار إذا عندكم أفكار عملية قابلة للتطبيق، احنا مستعدين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت، السيد الوزير المحترم، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأخير والفريد الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، وموضوعه الاختلالات التي تطال عملية توزيع الدقيق المدعم، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

غنطرح السؤال كيف جاكم بصيغة ربما أدق شوية تؤدي نفس المعنى، المشكل مشكل كبير، أنا متأكد غنتفق معايا عندو جوج دالأوجه.

الوجه الأول، هو يشكل هاذ المشكل هذا واحد المظهر يشع من المظاهر ديال امتهان كرامة المواطنين، وعارفهاذ الوقت نبقاو نشوفو تلك الصور، احنا مغاربة وعلى برا، هذا المظهر الأول.

الأمر الثاني، السيد الوزير، هو أنه هاذ الملف فيه الكثير من التلاعبات، الناس كيغتنيو، العش ديال الربيع وديال الفساد، صعب عليا نحدد الأطراف ولكن هاذي مسؤولية الحكومة، شكون هاذ الناس اللي كيستافدو من هاذ الجوج دالمليار ديال الدرهم اللي كتعطي الدولة للدعم ديال الطحين واللي ما كييمشي عند الناس اللي مفروض يستافدو وكيديرو هاذ الفلوس فجيبهم؟ أنتم اللي عندكم الإمكانيات تكشفوا وتعربوا على هاذ الناس ويطبق في حقهم القانون.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على هذا السؤال.

السيد لحسن الداودي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة،

المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا السيد الرئيس.

لا معارضة ولا أغلبية، هذا مشكل ديال المواطن المغربي مشكل ديال الفساد ومشكل ديال الربيع كما قلت، وهاذ الفلوس ديال المواطن اللي كتعطى لهاذ الدعم خاصنا نشوفوا فين كيمشيو.

ولكن إن شاء الله كنوعدوكم غنجيبو إصلاح، وغناقشو معكم هاذ الشئ، لأن هاذ الشئ قلت ما فيه مزايدات، المصلحة ديال البلاد فوق السياسة، إذن غادي نجيبو المشروع إن شاء الله، أعطونا يلاه جينا أعطونا شي وقينة شوية، نجيبو المشروع، نوريوكم أش غادي نديرو، ونتعاونو باش هاذ الكرامة دالمواطن تصان، حرام كما قلت واحد ينتظر ساعتين ولا ثلاثة سوايع باش يدي خنيشة ديال الدقيق، ليلة كاملة، قلت لك حرام، أنا راه جاي حتى أنا من الجبل، إذن عارفين هاذ الواقع.

إذن جينا إن شاء الله باش نحلو هاذ المشاكل بمجملها، راه هاذ السنة غير البوطة ديال الغاز 10 دالمليار درهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، وشكرا لك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة، شكرا لكم جميعا على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

جاوبت على الشق الثاني، السيد الوزير، الشق الأول واش الحكومة ما عندهاش يعني الذكاء الكافي أو معندهاش الوقت باش تفكر وتخطط كيف نرفع تلك المهانة على الآلاف ديال المواطنين؟

كيف نقبلو اليوم في المغرب ديال القرن 21 الآلاف ديال المواطنين كيباتوا في الليل في طوابير طويلة، فاش كيصبح عليهم الصباح كايين اللي كيدي خنيشة ديال الدقيق، كايين اللي ما كيديهاش، بل الأغلبية ما كيدهاش، في ظروف يعني عار، وصمة عار على جبيننا جميعا.

فكروا فهاذ الناس، السيد الوزير، كنظن عندنا ما يكفي والقدرة باش نخططوا ونوصلوا لكل واحد نسجلوه بعدا ونوصلوا خنيشة ديال الدقيق ديالو للدار، ولن يكلفكم الأمر لأنه يتعلق الأمر بالكرامة ديال المواطنين اللي شحال ما صرفتوا راه الكرامة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

والكلمة للرد على التعقيب للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

الكرامة ديال المواطن غالية علينا كلنا، احنا كلنا مغاربة هذا ما فيه

محضر الجلسة السابعة والثمانين**التاريخ:** الثلاثاء 12 شعبان 1438 (9 ماي 2017).**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.**التوقيت:** أربع دقائق، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة السادسة والأربعين مساء.**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 19.17 يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.**المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:**

نفتتح الجلسة التشريعية بشكل مباشر، ونطلب من أحد السادة الوزراء أن يتقدم لتقديم مشروع الحكومة، الذي يخصص المجلس في هذه الجلسة من أجل الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 19.17، يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

والكلمة للحكومة لتقديم المشروع فليتفضل مشكورا.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

موضوع هاذ القانون 19.17 هو مشروع قانون يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته.

الهدف وهو حماية الإنتاج الوطني عبر رفع الرسم ديال الاستيراد على القمح اللين اللي جاي من الخارج، الرسم ديالو الحالي في حدود 30%، احنا باغيين نرفعه لـ 135%.

بهاذ القانون غيتعطى الإذن للحكومة باش تصدر المرسوم المرتبط بذلك، وهذا الهدف ديالو الأساسي—كما قلت—حماية الإنتاج الوطني، حماية الفلاح المغربي وبالتالي حماية الصناعة الفلاحية بشكل عام في بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع.

إذن، التقرير وزع على الفرق.

أفتح باب المناقشة، إذا كان هناك من يرغب من الفرق في المناقشة، وإلا فسننتظر أن تمدونا بالكلمات مكتوبة لكي تتضمن ضمن التقرير الإجمالي لهذه الجلسة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

ستتوصلون بالتقرير إن شاء الله فور...

السيد رئيس الجلسة:

فور نهاية الجلسة.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

نعم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن الفريق الاستقلالي، فريق الأصالة والمعاصرة كذلك، فريق العدالة والتنمية كذلك.

إذن باقي الفرق الأخرى. إذن سنتوصل بموقف ورأي السادة المستشارين والفرق في وقت لاحق.

ننتقل إلى التصويت على المادة الفريدة التي يتألف منها المشروع:

الموافقون: الإجماع.

إذن ما دام هناك إجماع ليس هناك معارضون، ليس هناك ممتنعون.

أعرض مشروع القانون برتمه للتصويت: إجماع.

إذن ليس هناك معارضون، ليس هناك ممتنعون.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 19.17 يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم استيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته.

ورفعت الجلسة.

وشكرا لكم جميعا.

ملاحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة:

1. مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين ومن خلاله حزب الاستقلال لمناقشة مشروع قانون رقم 19.17 الذي يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته.

ومما لا شك فيه، أن توجه البرلمان إلى منح التفويض التشريعي والإذن للحكومة في هذا المجال طبقا للفصل 70 من الدستور والذي يمنح للحكومة إمكانية التشريع في المجالات التي تدخل أصلا في ميادين محجوزة للقانون بمقتضى الدستور، له ما يبرره، ويأتي لمعالجة أمور هامة، تفرضها الضرورة والتطورات التي يعرفها الانتاج العالمي من القمح اللين ومشتقاته، والانعكاسات السلبية والوخيمة المتوقعة على المنتج الوطني، وهو ما يستوجب استعجالية التدخل لتصحيح الوضع عبر المراسيم التنظيمية، والتي تتمنى أن تعمل الحكومة على عرضها على البرلمان للمصادقة عليها من قبل مجلسي في إطار ما يقرره الفصل 70 من الدستور، وذلك حتى يتسنى للبرلمان أداء دوره كاملا وإبداء الرأي وتقييم هذا التدبير، فإن شاء أقره وإن شاء رفضه.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن الفلاح المغربي اليوم في حاجة ماسة إلى إجراءات احترازية واستعجالية لحمايته من الأضرار الناتجة عن الانخفاض المسجل في أسعار القمح الطري في الأسواق العالمية، خاصة في ظل قيام العديد من المستوردين المغاربة باستيراد كميات مهمة وبأسعار منخفضة، مما يندر بإغراق السوق الوطني بالقمح المستورد وبأثمانه جد منخفضة، وهو ما يزيد من معاناة الفلاح في بعض المناطق بسبب غياب أو لنقل ضعف الطلب على المنتج الوطني.

إن من شأن إقرار هذا المشروع أن يضمن بصفة كافية تسويق الانتاج الوطني والتزويد العادي للسوق الوطني من القمح الطري، خاصة وأن الثمن المرجعي عند الاستيراد سيتجاوز 350 درهم للقنطار عوض 250 درهم للقنطار المعمول به حاليا.

وإذا قدرنا للحكومة مجهوداتها غير المباشرة للحفاظ على مستوى الدخل لدى الفلاح المغربي، فإنه من واجبنا أن ننبه الحكومة في بداية ولايتها إلى أن الفلاح المغربي، خصوصا الصغير، يحتاج إلى دعم مباشر من خلال تشجيع برامج مندمجة تحفظ كرامته وعيشه الكريم، وحمايته من الاستغلال والمضاربة يستفيد منها غيره وتسهيل مساطر

الاستفادة من القروض وإعادة جدولتها في حالة العسر، وتعميم التأمين بأسعار تكون في متناوله، كي يشعر بأن المشاريع الكبرى من قبيل المغرب الاخضر جاءت ضامنة لتكافئ الفرص بين جميع الفلاحين المغاربة على قدم المساواة.

وجدير بنا أن نثير السؤال حول مدى صحة بعض التفسيرات المطروحة اليوم، والتي تفيد بأن تخوف الحكومة من تداعيات قرار تحرير سعر صرف الدرهم كان سببا أساسيا لاعتماد هذا القرار، على اعتبار أن الاستمرار في الاستيراد سيرفع الفاتورة الغذائية للمملكة، في وقت تشير التحليلات إلى إمكانية تسجيل انخفاض قوي لقيمة العملة مع الشروع في مسلسل تحريرها ابتداء من يونيو المقبل.

السيد الرئيس،

إن تصويتنا الإيجابي على المشروع، هو تأكيد على انخراطنا اللامشروط في المجهودات المبذولة لحماية المنتج الوطني من القمح الطري ومشتقاته وضمان تنافسيته، غير أنه ينبغي أن تعمل الحكومة على بلورة رؤية استشرافية وإصلاح شمولي للمنظومة الفلاحية تروم تجاوز السلبيات الحالية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2. مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 19.17 الذي يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته، نستحضر جميعا بعمق وقوة المكانة المتميزة التي يحظى بها قطاع الفلاحة في الاقتصاد الوطني على العموم وكذلك مكانة الفلاح المغربي على وجه الخصوص، لتمكينه من تسويق منتجاته على الصعيد الوطني، ضمانا لتزويد السوق الوطني في أحسن الظروف في إطار المنافسة الشريفة والحرية الاقتصادية التي يكفلها الدستور المغربي.

من هذا المنطلق، إننا في فريق العدالة والتنمية وعاون بهذه المرحلة الدقيقة التي تجتازها بلادنا نتيجة التحولات العميقة على مستوى دينامية المشاريع الهيكلية للقطاع الفلاحي للاستجابة بصفة كمية ونوعية وإرادية للتحديات التي تواجه الفلاح المغربي، نتيجة التقلبات المناخية وكذلك للتأثير السلبي التي تمارسه الأسواق الدولية على مستوى الأسعار الشيء الذي يؤثر على مردوديته المالية وأنشطته الفلاحية، مع الأخذ بعين الاعتبار فرص الشغل التي يمكن أن تكون عامل استقرار للعديد من الأسر المغربية والحد من الهجرة القروية.

السيد الرئيس،

رغم أن هذا المقتضى يرتبط بمواد القانون المالي، إلا أنه طبقا لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 70 من الدستور، يؤذن للحكومة أن تقوم، بمقتضى مراسيم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته، خلال الفترة الممتدة من تاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية إلى غاية دخول قانون المالية للسنة المالية 2017 حيز التنفيذ.

يجب أن تعرض المراسيم المتخذة طبقا لأحكام هذا القانون على البرلمان للمصادقة عليها داخل أجل لا يتعدى شهرين ابتداء من تاريخ دخول قانون المالية المشار إليه أعلاه حيز التنفيذ، وحيث أن مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017 لم يتم اعتماده من قبل البرلمان، فإن الحكومة حاليا غير مؤهلة لاتخاذ هذه المراسيم.

لذا، تم اتخاذ مشروع هذا القانون منح الحكومة الإذن باتخاذ مراسيم بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته.

السيد الرئيس،

يهدف مشروع هذا القانون رفع الرسوم الجمركية المطبقة على القمح الطري من 30% حاليا إلى 135% وذلك ابتداء من فاتح ماي 2017 إلى غاية نهاية دجنبر 2017.

هذا الرسم سيحد بصفة هامة الكميات المستوردة، وذلك بجعل الثمن المرجعي عند الاستيراد (خروج من الميناء) يتجاوز 350 درهم (250 درهم للقنطار حاليا)، وذلك أخذا بعين الاعتبار المستوى القياسي للإنتاج الوطني من الحبوب لهذه السنة، إذ أن التوقعات الأولية تشير إلى محصول قياسي من الحبوب سيصل إلى 102 مليون قنطار، وهو ما سيمثل ارتفاعا بنسبة 203% بالمقارنة مع الموسم الفلاحي السابق، ومن المتوقع أن يكون توزيع إنتاج الحبوب على الشكل التالي، حسب تقديرات وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

- إنتاج القمح الطري: حوالي 50 مليون قنطار؛

- إنتاج القمح الصلب: 23.3 مليون قنطار؛

- إنتاج الشعير: حوالي 29 مليون قنطار.

وتجدر الإشارة إلى أن أسعار القمح الطري سجلت انخفاضا مهما في الأسواق العالمية منذ سنة 2016 نظرا إلى تواجد حصيلة عالمية ملائمة مع مستويات هامة من الإنتاج والمخزون عند أهم المنتجين العالميين مما مكن المغرب من التزود من القمح الطري في ظروف ملائمة وتوفير مخزون عند الفاعلين (في منتصف شهر أبريل) يقارب 14.7 مليون قنطار (حوالي 3.5 شهر من حاجيات الطحن لدى المطاحن الصناعية).

السيد الرئيس،

بناء على ما سبق، وانسجاما مع موقف الاتحاد العام لمقاولات

إن الدفاع على مصالح الفلاح المغربي كانت دائما أولويتنا وغايتنا للهبوض بأحواله المادية ومصالحه الاقتصادية لتدعيم إنتاجيته مثنين التدابير التي تتخذها الحكومة بما في ذلك حماية المنتج الوطني من القمح اللين ومشتقاته، وخصوصا الإجراء الذي تعتمده الحكومة تطبيقه والمتعلق بوضع رسم على الاستيراد يطبق على القمح اللين يقدر ب 135 بالمائة عوض الرسم الحالي المقدر ب 30 بالمائة، وذلك ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية إلى غاية تاريخ دخول قانون المالية للسنة المالية 2017 حيز التنفيذ.

هذا، وينص مشروع القانون على جعل الثمن المرجعي عند الاستيراد (خروج من الميناء) يتجاوز 350 درهم للقنطار عوض 250 درهم للقنطار حاليا، وهو ما سيمكن من ضمان تسويق جيد للمنتج الوطني والحفاظ على مصالح الفلاح المغربي من خلال تأمين المصاريف التي تحملها طيلة الموسم الفلاحي.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نعبر عن ثقتنا ودعمنا المطلق لكل التدابير التي تعزز صدارة القطاع الفلاحي، باعتباره أكبر قطاع مشغل لليد العاملة بالمغرب بما يضمن الاحترام والتقدير الواجب للفلاح المغربي من خلال حمايته من كل منافسة غير شريفة تستهدفه في قوت يومه ومن كل إجراء تدييري يعصف بوجوده وصيرورته ويهدد الاستقرار الاجتماعي لليد العاملة المؤهلة في هذا القطاع الهام والحيوي. ولذلك فإن فريق العدالة والتنمية يصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 19.17 المعروض أمامنا الذي يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته.

كما نغتنم هذه الفرصة لنوجه تحية تقدير إلى جميع الفلاحين والفلاحات المغاربة، والذين يبذلون جهودا مهمة للهبوض بالقطاع الفلاحي وتطويره لتزويد السوق الوطنية والدولية في أفق الرفع من القيمة المضافة الفلاحية وتحسين أثرها على النمو الاقتصادي الوطني. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3. مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمجلس المستشارين، بمناسبة عرض مشروع القانون رقم 19.17 يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته، على أنظار الجلسة العامة، قصد المناقشة والمصادقة عليه.

أعلن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات بخصوص الموسم الفلاحي الحالي، وكذلك إلى مستويات الأسعار العالمية الحالية ومن أجل حماية المنتج الوطني وضمان مدخول للفلاحين، علما أن المخزون المحلي من الحبوب يناهز 15 مليون قنطار تقريبا، مما يؤمن حاجيات السوق الوطني.

وأمام هذا الإجراء الذي يهدف إلى الرفع وضمان مدخول الفلاحين المغربية، لا يسعنا، السيد الرئيس، إلا أن نتفاعل إيجابا مع هذا المشروع.
والسلام.

المغرب الرامي إلى دعم الفلاحين لاسيما الصغار منهم، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

4.مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته، هذا المشروع الهام الذي يصب في حماية المنتج المحلي، وذلك بالرفع من الرسوم الجمركية على القمح الطري لتبلغ 135% عوض 30% المعمول بها حاليا، وذلك نظرا للمؤشرات الإيجابية التي